

١٥٨  
جامع المسود



[illegible]

وہوئے علی بن ابی طالب و جعفر بن ابی طالب

22

هذه هي الدروب لا يوجب الضمان على  
 ان لم يكن معها ما بين ارجل يدركه

في الله وبنسبة في الكفاية لوقال لاحد ان  
 عرض فلكم محروس في يد الظالم او لا يرفع الله  
 اذ همب وخلص المال فما تعرف عليه باستخرا  
 تدعي على زعمي فمضي هذا الزعم يوضه  
 بتفصيل المال المصروف في ادب القاصي  
 ولا يجوز كل البعج والخنس في الافق  
 وذلك كله حرام في حوزة محسنة

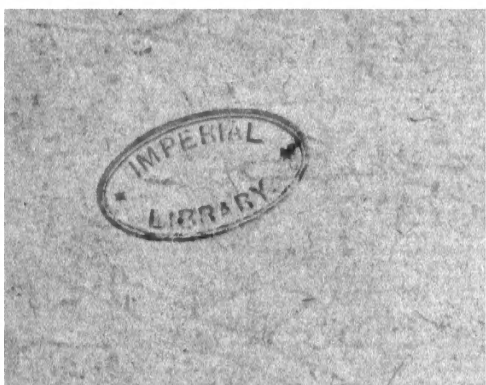
محمد بن  
 محمد بن محمد

من اذات اطلب عليه دين وعنده مائة  
 ومضاربة وبعاعة قال عرفت باعياها فاباها  
 من الغزو وان لم تعرف باعياها قسم المال بينهم  
 بالخصص والصحاب الاولوية والعترة والبعاعة فبنت  
 الغزاة نذر المسروقة فادركهم  
 والاقالة تفرج بالبيع والحق في حاد  
 وقال الشتر تركت البيع وقال البيع في  
 اوجبت كقول اقالة خلاصة

في قرانه المقتين جازيمنت كذا ايند نماز جمعة تا  
 نه اند خطب معني ازا فاطمة را كذا اقال خبيث  
 في ضمه الاسلام محكم الطالبيين  
 ومن حديث ابى بصير

العلم والسر افتتاح الطعام بالملاح  
 لذة الشجرة لودوق المارة اذعي  
 الى الشكر وقصة المشهورة النفس  
 واما الاختتام فلا لورث الحضم  
 ويذهب اللسونة ونصو الكاتون  
 شرح العلم  
 هو

في حديث كعب الاحبار ليس لاحد من اهل الجنة الجنة  
 الا ادم قال الجنة سوداء الى سيرة وذلالة لم يكن له  
 في الدنيا وانما كانت للحي بعد ادم وفي حديث  
 ذراعها كل من دخل الجنة على صورة وطوله وولده اربعون  
 وداخره من بطنها وعمرها ثمان مائة وملاها هبط من الجنة هبط السراير  
 من الهند على جمل قال لورط طرفة الوفاة اشقي فطو عنده





[illegible]

[illegible]



٢٤٤ كتاب الكراهية	٢٤٢ كتاب الذب	٢٤٥ كتاب الاحكام	٢٤٤ كتاب الاشارة
٢٤٦ كتاب الصيد	٢٤٩ كتاب القنط	٢٤٢ كتاب العقود	٢٤١ كتاب القضا
٢٤٣ كتاب الشهادة	٢٤٣ كتاب الرق	٢٤٤ كتاب غنم	٢٤١ كتاب الاقار
٢٤١ كتاب الدعوى	٢٤٤ كتاب الفل	٢٤١ كتاب بيع	٢٤١ كتاب الصلح
٢٤٤ كتاب الحدود	٢٤٤ كتاب منقول	٢٤٤ كتاب الجهاد	٢٤٤ كتاب
٢٤١ كتاب	٢٤٤ كتاب النفل	٢٤٤ كتاب الحنا	٢٤٤ كتاب
٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب
٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب
٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب
٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب	٢٤٤ كتاب

جامع الرموز

بفتح الميم

جامع الرموز  
شرح مختصر وفائد





# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول بسوط الجامع الكبير من الاحكام وكرمنا بتعليمهم في هذا الزمان نقلنا  
 على ايضاح وزيادات الجامع الصغير من الاعلام والصلوة على رسوله محمد محط الاسرار وجمع العلوم و  
 افضل الانبياء عليهم الصلوة والسلام وعلى الهم واصحابهم خلاصة الاسلام ونزله في اكرام تحفة دائمة  
 الى يوم القيام اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من النفع الامتياز وجمع منشور الفتاوى من اهم  
 المهمات قام بذلك حلال المشكلات ذو الشقيع والتمحيص للبهات وتعديل الميزان لتقوم الدعوى و  
 البينات صلبة الشريعة والملة والدين والاسلام احله الله من فضله دار المقام من ليلنا لخير حالنا وبقا  
 الرافعات جامع بالتصريح والاشارة لجميع المضمرات قد شرحه غير واحد من العلماء العاضدين وكشف عن  
 حقايقه المنطوية في غير من الكمالين الا ان اكثرهم قد غاب عن نظر الاكثرين ومنهم من لا يعرف حلال المشكلات  
 فان في كل كلمة منه كذا من جواهر الغرايب وفي كل كلام منه فصول حكام من نفائس النوايد فادركت بسبب مكتوبة  
 من كل حكم وغامض وتحقق لهم من كل حلو وحامض لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سلاسل  
 ما يطول عرض من البيانات المصورة والمعنوية المرافعة للمعاناة الناشئة من الفرقه الذين فرغوا منهم وكانوا شيعا  
 فيهم من صلبه شيء منهم وان اعترضت كافي قلت لهم هدا مع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه ما لا يخفى  
 منهم ومن سعى من المؤمنين فاستجاب سألني وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين ثم وقفت لسواد  
 جامع الرموز في سنتين ونصف من الاعوام مع القوم من المعين والطبيب من الخويع والعوام لكن قد طرحت  
 فيما لا يوصل اليه الا بالتقصير فان خوفي هم قد منعني عن ذلك فكيف يوجد التبيين وهكذا قد استمر على  
 جميع هذه الاركان وقد انصبوا بخطط وياحى العدل وان الى ان اظلم علينا انصوريه في العلماء ناصرا للسلام  
 والمسلمين قاله الاعاين لافاضل اصحاب سيد الاخوان قانع السابيين للامية المجتهدين اهل البيت محمد بن  
 من ابدى الاشراج المنهيين من هجوم الكفار وافع اعلام العلماء الصالحين حافظ رايات الجبال  
 الطالرين فادم اساس الكفر ولا هوادة بالسابي الشريعة الغاية نظام المشتكين من اهل السنة والجماعة  
 المنظمين من اهل اللعنة والبدعة فانه الجامع بين الفضيلتين الحاوي للراستين العام بالعلوم النافعة  
 الفارسية مضار المدافعة المستنصر المستعان السلطان ابن السلطان ابو الفارسي عبيد الله بهادر خان  
 لا ازال محمدا في نشر الامن والامان وامن جميع الافات والاخلان فصلا اثنين من الكليات ثم اشبع في تبخير ذلك

كتبه بالهم وانه برضا  
 بهر جنبره استغنى

محمد باقر  
 بهر جنبره استغنى

محمد باقر  
 بهر جنبره استغنى

محمد باقر  
 بهر جنبره استغنى

محمد باقر  
 بهر جنبره استغنى

محمد باقر  
 بهر جنبره استغنى

السواد اجزاء يكون بعناية تقاسمها في تحقيق اللغات وتحليل التركيبات وسمي بالي بونكم والدي بونكم ظهر  
فيه كنوز لا تحصى في ما يريتم طعنكم ويوم اقامكم مضمنا لصحائف من المتداولات تحملونها في جواركم واكمامكم مودرا  
فيه جل احوال علمنا المتقدمين والمتأخرين معرضا فيهم عن احوال غيرهم فانه الواجب المسطور في خزائن المعاني  
في هذه عبادات موهبة انبت حذايق ذات بختها وشاركتها في رفعة انبت احكاما صاحبة بختها اسأل الله تعالى  
ان ينفع به كما ينفع باصطفا الطالبين ويتقبل من جهنم في دني فانه اكرم الاكرمين اعلم ان المص قد افصح فاهم  
المره بآب وفاق الكتاب هو ناسخ لكل كتاب واقتماء لستين من هو خير على الابواب واقتماء بالمشايخ والاشيا  
مع اشارة الى اداء بعض ما عديس بمجاهد الكرم فقال ليس **بسم الله الرحمن الرحيم** احيى بونم مختص  
بذات توصف بالكامل من الصفات منها الاحسان الكثير وادوات الخيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسما  
منها ما يختص به ومنها ما لا يختص به ومنها اللذات ومنها اللصفات فمن المختص اللذات والصفة الجملة  
والرحمن ومن غير المختص اللذات الميزة الى الصفة في الجملة الرحيم والظوف ستراى ابتدائي اوتدى بسم الله فهو  
تدلى البصرة او فعلة كالكونية وهو المشهور الا ان الرحيمى وتابعه قد رما الفعل من غير اذ البز  
اما سألته وهو المشهور فان اصل اسم بكسرة الهمزة وضمتها والسكون واما مكسورة او مضمومة فان سألنا كسر الهم  
لغة فيه والكلمين التبعوا الاصح بمعنى الرفع وفي العرف لفظ عين لغز ولور كبا وانا ذكره للتعظيم لا لدفع  
الهممين فان فيه خلافا كما ياتي والله اسم للذات من حيث هو عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا  
واختلفت ان عرفت ومشتق والمختار عند الفقهاء وبعض ائمة العونية ان عرفت غير مشتق والصفات من ائمة  
اي قرة القلب تفتيح الانعام ولم يستعمل الاولى الا في المعنى المجازي وهو المنع المحيية وفيها سبب العرف من حيث  
الاستعمال وفي الثانية من حيث انك لا تدرى ان بناء فعلان لمبالغة الفعل وفعل للمفاعل وقيل الحق ان الاولى  
علم اتعلق بالجلالة اذ لم تستعمل صفة ولا جردا على اللام الا اذا كان مضافا في ذلك والرحيم صفة ويجوز ان  
يكونا مفعولين لموصوفين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنف بالتصريح مع رعاية مراعاة الاستعمال  
فقال الحمد الشاء للتعظيم فاعل مختار وعرفنا ما يشعر به تعظيم منع من الشكر واما العرف فصرف جميع  
القوى لما خلق كصفا نظر الى صنوعاته وانا انزل الحمد عليه لاد شاعر واستحقاقه تعالى لبلدا انعام من  
داخل في الاخلاص واللام للعهدى جملة تع او محبة اول الاستغراق او الجنس الا ان الاولى لما تقرر  
في الاصول ان العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتداء خبر لله واللام للاختصاص وقيل للباقة اي الجملة  
يليق الالفة واما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا العلم ثابت له مع بلا شابة احق بالالكاذب ولا بعد  
ان يكون اللام للتقوية فالمدح صفة للجلالة مقطوعة او محذورة والمفعول بسم الله الحمد والمحمود وفي الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض والسموات والارض  
والسموات والارض والارض

الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض والسموات والارض  
والسموات والارض والارض

في مقام الاضمار لا يخفى من العايدتين رافع اعلام الشريعة اى المقتضى او المشرق للعلوم الشرعية او العلوية  
الشرعية كعلم التفسير والقراءة والحديث واصوله والفقه واصوله والتصوف والادب او العلماء هذه الشريعة  
وهم الصحابة ومن بعدهم فالاضمار كلالام للعهد او العلماء الشرايع فهما للاستعراق او الجنس الا ان الاول الى  
فالرفع الاذاعة والتشريف كما ذكره الرابع والشرعية مودا لابل الى الدار الجارية ثم استيعر كل طريقة موضوعية  
بوضع الى ثابت من نبي من الانبياء اذ الشرايع فيها يظهر من الانام ويرى بمعرفة الملك العلماء ولا يخفى انها ثمانية  
للاصول والفروع وغيرها الا انه كذا ما يقال على الاحكام الجارية وبه يشعر ما في الغنيين ان كل ما جاء به النبي  
عليه الصلوة والسلام فهو شريعة وملة ويفرق بينهما ان الشريعة مضاف الى الله تعالى والنبي والامة والملة لا يضاف  
الا الى النبي كما في الميتة والمفاتيح والمزولات وما قال الفاضل المتقن اني انها تضاف الى الامة لم يوجد كلام  
جمع العلم اما بالكم كالشريعة فذكر على الازالة الحاصل بالمصدر او اسم المفعول او الفاعل واما المختار في الال  
بمعنى الجبل والطريق او الازالة كما في المفاتيح او اللواء كما في الصحاح وهذا يكون مجازا لم يتطاول استعراق  
مصرحة ونسب الشريعة لسلطان له اصحاب قتال لهم العلم والراية ويفرق بينهما ان اللواء العلم الكبري ورمز  
عند السلطان ويكلم ربيعة ولا يكون الا وحده والراية علم صغير لا يصح لاصحاب القتال ويكون متعلقا بالاول  
ابيض والثاني اسود لانه ابيض عند الغبار كما ذكره الامام الحنفية فالسلطان الموصوف سكية وثالث اعلام  
تجديد والرفع ترشح وفيه تلجج الى قولنا قل برفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الغنى  
اي افضل الشرايع او العلوم او العلماء فانهما شرف الاخرى اى ابيض والبيض افضل الاولين شرعا وكذا عند  
العرب وفيه تلجج الى ما في شيخ الاسلام في المبسوط ان احب الاديان الى الله تعالى الشريعة الحنفية ويرتفعنا  
كذلك كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على الغير جاعلها اى حيز الشريعة وهو كرفع الله فان الامر  
المختص ولو كره يصلح ان يكون وصفا للعرفة كما في التسديد للعلامة السفناني ولا يجعله يجعل رافع  
كومن ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصفا لوصف بالوصف على الصحيح كما في المغني وان يجعله جاعل بدلا  
من رافع هو صفة او بدل او بدل البدل من البدل كما في مواضع الكشاف والكواشي وغيرهما فنعني من المعنى  
التقينا اني ليس كما ينبغي وما قيل من ان جاعلا كرفع بدلى الله اوصفه لم يعط هذه القينة  
على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما انظر اما الاول فلا يصح ان يكونا صفتين او بدليين او  
الاول صفة والثاني بدلا وبالعكس وهذا يجوز لوجوب تقدم الصفة عند اجتماعها واما الثاني فلان  
كمال الاتصال مانع من العطف مفضل بالجمال الى العمل بها من الاعراب كما تقول ولا يخفى ما في اضافة الصفتين  
من الدلالة على التقوى للفتلين شجرة اى شجرة واحدة النخيل وهو كل نبات لساق ذاتا اختار الواحدة اشارة الى

الشيء الصالح  
الذي هو العلم

بما وصفه الوصف  
والعلم بالعلم



قوتها وعظمتها فان الارض قد وهنت بكثرة الانجار فضعت انجارها وحلت اداة التشبيه للمبالغة  
اصلا اي عروق هذه الشجرة ثابت اي مستقر في اعماق الارض فلا يحركها الريح العاصفة وقرعها اي رؤس  
اغصانها او اغصانها فان الاضافة للاستقرار في السماء اي ثابت في هذه الظلة فتم بها طيبة باقية للبعد  
عن العفونات وغصبا لغاصبين فالجاء ان جعل الشريعة بحيث لا يسيل عائل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه  
اشارة الى ان الشريعة اصولها خافية وقروها ظاهرة وهذا بالنسبة الى اصول لا في نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما  
ذهب اليه المتأسفون من عدم الحرق والالتيام باطل كباقي وجهه في الكلام ويرى الى النسب والحسب لا انما  
البحر في غير حجة الدلم فان اسم اصله وايضا ثابت كان اصله وفرعه ثابت ولذا قل راجع عن الكلام  
بخلاف غيره من الانام وتلج الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء  
فلا يخلو عن تلج ما الى ما هو ستة الخطبة من ايراد التسميه كما في الكشف دليله ما قال صلى الله عليه وسلم كل خطبة  
ليس في انشده في كل يوم الحمد لله ولما قرأ في الحديث برواية ابي موسى النبي ان كل كلام لا يبدل فيه الصلوة  
على من واقع محقق من كل بركة قال في الصلوة بالرفع بالاعلاء على الشهور ويجوز ان الحزن للعطف على الاسم اي  
بالصلوة على رسول الله والاشارة بغير مانع من الجمع بينهما وبين التسمية والحمد والظان المراد من الاحاديث الواردة  
في هذا الباب ان كل امرئ منكم لم يذكر قبل هذه الاثارة الثلاثة فليس فيه بركة وغير كثير والصلوة اسم من التسمية  
وكلاما مستعملا بخلاف الصلوة بمعنى اداءها كان فان صدق هذا يستعمل كما ذكره الجوزي ويؤيدونها بما  
من الواو لم يكتب بها في غير ذلك كما قال ابن درسيه وعناها الشا مال كامل الا ان ذلك ليس في وعناها ما  
ان يكون ذلك اليه كما في شرح التاويلات وافضل العبادات على ما قال الرزوقي اللهم اعلم محمد وعلى ان محمد  
وقيل هو التعظيم فالجاء اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتصنيف امره وتشييعه  
في ائمة كما قال ابن الاثير وفي المعنى انه العطف لكن بالنسبة اليه كما في الرحمة والى الملك الاستغفار والى الميراث  
الدعاء والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غير مجاز وفي الاكتفاء اياه الى ان تولى السلام الذي هو اسم من  
التسليم او جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بكونه وحده على النوى ما ظن من الكراهة ولو ان الجيب  
على الرسول كما في السلم لا الاستدراك محمد شرف اسماء الشريعة واما الف عند بعضهم وقيل الثانية وقيل ما يلة  
وقيل تسعة وتسعون واما تسمية الانبياء بذلك والمعنى ثابت كثر خصاله المحودة او كثر الهدى في الارض والسموات  
كثرت له افضل الرسل والانبيا صفة لانه محقق لم يجد في غيره وليس بضاف حقيقة فاعلم كلمة من الانام  
الضاحية على خلاف الجنس فان المعنى افضل من المجمع من حيث المجمع من الملائكة وافضل الناس اجماعا  
بقية المقام على ان مقتضى الاصانة التفضيل على كل فرد فانه خلاف ما ذكره كل من مقتضى على كل فرد من

ثم يرجع الى

فما في قوله العطف على الاسم اي  
بالصلوة على رسول الله والاشارة بغير مانع من الجمع بينهما وبين التسمية والحمد والظان المراد من الاحاديث الواردة  
في هذا الباب ان كل امرئ منكم لم يذكر قبل هذه الاثارة الثلاثة فليس فيه بركة وغير كثير والصلوة اسم من التسمية



الملائكة وإن كانوا من حيث المجموع أفضل من كل نبي سوى نبينا صلى الله عليه وسلم كما قال علماءنا رحمهم الله وأولوا  
 من بعده الله لتبليغ الأحكام ملكا كان أو آدميا وكذا النبي إلا أنه مختص بالإنس على الأشر فخصيصه لدفع قوم إن  
 بالرسول للملائكة ويجوز أن يختص الرسول ههنا بالآدمي وح يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب سيوري  
 وهما أسبغانيان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدأ والنبي من إنبأ وأمر بالبلغ كما في شرح  
 التاويلات وهو الظن قوله ومع ما رسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غير محل النبوة إذ قلنا على  
 ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء علو الرسول أخفى قدم الجمع فيكون موافقا لما بعد  
 وخاصة بعد العام فالرسول من أنزل عليه كتاب بخلاف النبي فإنه كما في الكشاف وغيره وفيه ان كثير من الرسل  
 بل الكتاب كلوط واسمعييل ونونس وغيرهم فالأولى أن يتم أن النبي أخفى فانه ما سوي بالبلغ بلا انزال كتاب  
 والرسول بضمين والسكون جمع رسول فعلى ما لعله مرسل بمعنى الجمع بمعنى ذي رسالة اسم من الأرسال فهو ما  
 يذهب به المحققين الكلام والفعول هذا إنبأ الأنا لله والخبر من النبوة وهو خبره وفائدة عظيمة يحصل  
 علم أو غلبة ظن وقد ان يعزى عن الكذب فعلى معنى فاعلم من المهور كما قال المحققون منهم سيوري وهو  
 الحق كما قال المحققين والرسول غير ههنا من النبوة أي أرفعة كما قبلنا ما جمع على إنبأ ذلك كان صحيحا لا يجمع  
 فعلا كظواهره لأنه لا لزوم التحقير صار كل معتل للام كاصفيا وليس معنى مفعول كما قال الرابع وغيره لأن  
 بابه جرح ولا ينبغي أن يجمع على النبيين لا تزلزل عدم استوار المذكور الموثق فيه ولما علم أن الصلوة عليه  
 لم يجد بلا ذكر إلا حيث بين صلى الله عليه وسلم كيفية الصلوة عليه قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
 كما في شرح التاويلات قال وعلى آل محمد من المؤمنين كما في هذا الشرح والفقهاء العالمين فلا يتم  
 الآل على المقلدين كما في الموفات ولا يختار المحققين في الأصل اسم جمع لدفع القرب والعدم مبدل من  
 العزة المبدلة عن الهمة عند البصريين وعن التواتر عند الكوفيين والأول هو الحق كما في هرفه المفتاح والأولى  
 أن يضاف إلى الظ كما يشعر به ما من الحديث ولأنه فلا يضاف إلى المجر كما قال ابن مالك وغيره ثم خص به ما لا  
 شرف في بفضيلة بالأيوان في الخطه عمل من محبة أفضل الخلق فقال وعلى أصحابي الذين آمنوا مع النبي  
 ولو لحظت كما قال عامة الحديثين وإنما أرفعه ما ذهب إليه الأصوليون من اشتراط ملازمة ستة أشهر فصا  
 ليشمل كل صاحب والماء على جمع على الأفعال كما صرح به سيوري ومثل أصحاب وأصحاب وأرضاء الخشعي  
 فالقول بأجمع صحب بالسكون أو اسم جمع أو بالكسر مخفف صاحب إنما نناس عدم تصغير الكتاب بجمع الاقتداء  
 ولا اقتداء أي كل واحد من أصحاب الجمع الخيم وصلاحيته الاقتداء والامتداد يعني كما أنه يصح أن يعلم الخوم  
 ثم يعلم بها الطريق المحمد ويشعر فيه كذلك يعلم أن يعلم بأحكام يستنبطها كل أحد منهم ثم يعمل بها فالجمع المذكور

تصحى انظر  
 ما صفة راجع  
 اقتداء به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الاقتداء به رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطالع والاضافة للاستغراق المقيد كمال المبالغة والافتقار الى بيان مثل فعل الغير بكونه فعل الغير و  
 يجوز ان يراد به الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام السجستاني والاضافة وحده  
 ما يوصل الى المطلوب وفيه تلخيص لما رواه زرارة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وروى في المذهب المثلثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قول الاصحاب ليس بحجة  
 وكقول الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد واما على الخبر مقدم على الاثر وفي تقديم  
 على القياس في رد الكليات الى الاماكن ما اتانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الراي والعين وما اتانا من العجالة  
 فاحتملنا وتلك اخرى وما اتانا من التابعين فهم رجال ونحن رجال فان من التابعين راق انس بن مالك  
 كما قال الشيخ المجزى في اسما الرجال القراميل من اكابرهم كما وكشف الكشاف في سورة النور ولا يفهم ما في جامع  
 الاصول ان ذلك ما لا يثبت فانه قال في اخر كلامه ان اصحابه اعلم بحال من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من  
 غيرهم واعلم ان المذهب ان لا يقتل الصحابة والتابعين الا بالبرهان والبرهان ان عيسى عليه السلام حين نزل من السماء  
 حكم بمذهبه كما في النصوص الستة وما فرغ من الخطبة التي في العرف طاب ثراه من المناظرة مستقلة على البسطة والجملة  
 والصلوة شرع في ريباخة التي في مستقلة على اسم الله وسبب التاليف وعدم وجوبه في الاقامة التامة فقال بعد  
 بالضم والرفع مع التنوين او الفتح على تقدير لفظ المضاف الى اى واحضر بعد الخطبة ما سبيل قاتلوا والملاستيا  
 اولعطف الاشياء على ما في الخبر نحو قوله تعالى ويذكر الذين اسقوا الانية والظفر متعلق بالامر المستفاد من  
 المقام المعلق بقوله فان العبد المراء للتعليل ولان التحقيق كما في قوله اعبدوا الله فان العباد حق اى لا يوجد  
 الله فالعبد للمعبود وهو في الاصل صفة بمعنى المولود ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه واما ان عا  
 غير لانه لا اسم للذين اسقوا منه فانه منبئ عن كمال التذلل الذي هو المقصود واما نقلنا بالملك كقولنا ما في الشهور  
 من الضعف بالانحط فان تقديره لما شرط بان يكون ما بعد لفظة او هيئنا فاصبا لما قبلها او مفسرا لما  
 في الرضوخ واما قولهم اما فلان بعد احد من الضوايا المتوسل الى التقرب الى الله لا غير فربما المقام باقوى اللهجة  
 الذي هو الايمان والانحط ما في هذه القصص من معضم النفس وفيه تلخيص الى قوله تعالى ومن يكفر بالطاغوت و  
 يؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى والمذبة الوسيطة فان التعبد لوجه بوجه الآلة وهو ما يشترط  
 للشيء من قلة او كثرة او غيرهما ثم استعمل ما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات والادام  
 للاستغراق لعدم المبدأ فلا حاجة الى جملة المضافات الى الاقوى او كونه اسم مطلقا على ان اقوى يجوز ان يكون  
 للزيادة المطلقة ومن قال يجوز ان يكون بمعنى القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانه متعين  
 قياسا بلا جري على كل من والاضافة عبيد الله عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه محلا على العمل

ان قوله من اى  
 ان الله سبحانه

بلا مطع الخبر ولا يخفى ما في ذكر العبد المكثر ثم العبد المصغر من الترقى الى ما هو اكمل ولقبه صد الشريعة  
 بن سعد بن تاج الشريعة عمن الصد الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي ربح الله ارواحهم  
 فالنتاج بمعنى الذين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان ذي قدر فهو مكتبة واثبات  
 له تحصيل سعد بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاف الشقاوة او فطمها من السعد اليقين كافي الصحاح  
 ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد بمعنى الاسعاد كافي الديوان وهو غر وهو لغة هذيل ومنه قول سعد  
 وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد فصدع السعادة وهذا غير مديد لانه لا يخرج عن انهم اختلفوا في هذه اللغة فيسبوا  
 المحققين انكروا ما افلح واما الذين سعد وفي الجنة نعم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس و  
 المسعود يجوز ان يكون مثل احد الله فهو مجنون كما قال اليه في غير جنة اما بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد او فتحها  
 بمعنى الخطا والسعادة اول اب الاب والمعنى انه كان اجتهاده في تأليف هذا الكتاب او حفظ منه او سعادته او الوفاء  
 مسعودا او السعادة ويمن اي نام ذلك وانما خص اب الاب اب الام سيدا كره وانما اخرى الباقيات لانها اولى  
 بالمقام مع ان احتمال الابهام الا ان في طلبها في مقام احوال المرام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد للحقيقة او الجواز  
 والكنية والتبديل والتأنيح اما بفتح الهمزة بمعنى صار تأنيح وظفر المطلوب او ضمها من تحت حاجة بمعنى قضيت حاجته  
 بالفتح ولكن يقول ذلك العبد والمجاهد لك قد ألف من التأليف وهو جمع الاشياء المناسبة الا ان النظم  
 فوجه فان فيه يلحق مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم جملته الجواهر المسببة بالمجود مولاى صفة الجود  
 كما بعده والمعنى سيدى انا مرمى في الامور الدينية او بالكلية بسبب تعليم اياى وفيه تلخيص الى قوله على الله عنه  
 انا عبد من على عرف ان شاء ربك وان شاء اعق والى قوله نافع احد القراء السبع انا عبد من فقلت عليه العالم  
 من العلم الذي هو له الله حقيقة كما قال الراغب ارباب قيل سرياني لانه قد اوجده كلامهم وقيل سرياني  
 الى الريان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشاء الله خلافا للاحوال التام ولا يتم مطلقا الاعلى تعالى فلا لغو  
 العز في كافي الريان للمبالغة مثل المشاركة في الصروف وفي المعالم ان النقيض وقيل النقيض المعلم وقال ابن الاثير  
 المعلم الرايع في العلم والدين وقيل العالم العامل المعلم فاعلم هذا يكون ذكر العالم مع الريان للملاحظة ما هو متعارف  
 انه قد ايقظ عنه في ذكره والعالم يعلم ما هو من الانبياء والمرسلين على ما سياتى في بحثهم في صفاتهم  
 في الفتوحات ان كل عالم بامر مشروع فان كان من نفس عن نبينا فهو من الانبياء عليهم السلام فهو محسوب في صفاتهم  
 خلف نبينا وخلف كل نبى هو مشروع وان كان اذما ياتى الف ويرى نفسه امكن على عدمهم مع العلم بانهم لا يعرفون وان كان  
 من نفس عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير من خلفه لا غير فلو كان من اجتهاد واجتهاد فان اصابوا وفق الانبياء او نبيا  
 واحدا فيحتسب ذلك الاجتهاد وخلف المرافق من النبي صلى الله عليه وسلم وان اخطأ والمخطئين صف بخلف ذلك الصف

بل لا يخفى ما في ذكر العبد المكثر ثم العبد المصغر من الترقى الى ما هو اكمل ولقبه صد الشريعة

قول على بن عبد الله بن موسى

والعمل كل فعل يكون من الحيوان يقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات الصلابة منسوبة  
الصمدية المدعو المسؤل الذي يصطلح اليه يقصد قضاء الخراج وفيه اشارة الى انه يقصد ومطالبة  
تعالى ويبيده الزيادة فان برهان الشريعة اي اولها واولها هو الذي يقصد صدقها ابدان فاذن البرهان  
الذي وقيل بيان الحق كافي المودات وهذا يشير الى ان نونه واوله يبرهن ما في الاساس بقوله فلان اي جله  
والبرهان ومن مودة لكن بحال الشورى وابن الاعراب قالوا قد روي عن علي بن ابي حمزة والبرهان عند  
البرهان قياس من مودات يقصد في كيا محض ضرورة كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان  
من المبالغة وهو ان الحق وهو في الاصل المرافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الوجه  
يقضيه الحكمة على الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يقتضيه غيره في غير كافي المودات والمود  
اما احسن الثلاثة والعائدة فيما ذكر الخاص بعد العام والشريعة والعرض التاكيد ويريد والدين اصلا  
ويقال بهذه الشريعة ويضاف الى الشارع والنبي واحاد ائمة واولد الانبياء والمرسلين اي اتخذ منهم علم الدين  
سوى ما هو المنسوخ بقوله المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون يتقوا فيه اشعار بان اساندة  
علمهم بخصائص لوجه تعاقب سائرهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفي اية الاضافة  
محمود اسمه وفيه ايماء الى ان الناس جعلوا لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء منزل من السماء من صدق  
الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحمود في الاصل صلاصل الشريعة من قولهم صدقهم اجابهم واكرمهم في الزمة  
ويجوز ان يكون من صدق الانسان كانه كثرة ماسبة العلوم الشريعة صار جواز يعاقب الشريعة فيه مكنية وتخصيل  
يكون الحق شريعة صادرة فان الصدق اسم من الصدق والتعريف وهو جمع المسافر من مقصد جراه الله عز وجل  
هذا الكتاب عن اي من قبلي وعن سائر المسلمين بالهجرة الاصلية بمعنى الباقي او المبدلة عن الياء بمعنى الجميع  
والاول اظهر في الاستعمال والثبت من اية اللغة واظهر في الاستتقاق كما ذكره الفاضل السمعاني لكن ذكره في قوله  
كونه من السور بمعنى البقية يقتضيان الباقي الاقل والساير الاكثر ولذا ذهب الامام منصور الجواليقي وغيره من الضواير  
الى الثاني كما لا يلبس الجوهري فلا يراه مستغربه وهو ليس من يقبل منه ما ترويه ولما انزل الاسلام على الايمان لانه  
استباليقة لان الاسلام في الاعمال الظاهرة اكثر استعمالا من الايمان ولما احل الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق  
فوائد تاليفه ولا بد من تحت قدمه السالكين خير الجزاء مصداق لاجل حفظه على خلافه بفتح الهمزة وكسر هاء وسكون اللام  
مصداق لاجل شراى عنه ثم استعماله في تعليل الجائيات ثم في كل تعليل اعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى هو  
فالاحصل وقول النفس على تمام ذلك المعنى فتصورها في باقي بحيث لو اراد استجاعة بعد دعاءه يقال احفظ  
كتاب وقاية اولى في شراى الف وحفظه فالكتاب فعال بينه للمفعول او صدق في بعض النسخ للفظ مجزوف مجام

الاجاد اسود كرون انا

فكلمة

اول ان تسمع من الجواهر اذ  
خارج من كل باب

فيكون



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

قول علی اصل عبد علی

والعمل كل فعل يكون من الحولان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجهات الصلوات منسوباً  
الصلوات المدعو للمسئول الذي يصل اليه بقصد لقضاء الخراج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبته  
تعالى ويؤيده الزيادة فان برهان الشريعة اي اركانها وهو الذي يقتضيه صدقها ابدان فان من البرهان  
الدة وقيل بين الحق كافي المرات وهذا يشير الى ان قوة زائدة يوجب ما في الاساس بقا ابره فلان اي جلد  
بالبرهان وبرهان مؤلفه لكن بخلافه الموهوب وان الاعراب قالوا من علمه الى اقام الحق والبرهان عند  
الذين قياس من كتب من مقدمات يقيد ركبها بحيث ضرورة كانت او نظيرة ولا يخفى ما في وضعه بنفس البرهان  
من المبالغة وانه النقي وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الوجه حسب  
يقضيه الحكمة وعلى الوجه كذلك وهو الواجب للذات الذي لا يقتضيه وجوده الى غير كافي المرات والمركب  
اما احدهم من الثلاثة والناحية فيما ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والنقض التاكيد ويؤكد والذين اصلا  
ويقول بجهة الشريعة ويضاف الى الشارع والنبي واحاد ائمة وارث الانبياء والمرسلين اي ائمة كثر منهم علم الدين  
سوى ما هو المنسوخ بقية المقام واللام للاستيعراف ويدخل فيهم الجهد وتبعا وفيه اشعار بان اساندة  
علمهم مخلصين لوجه تعاملا كاساندة كاهوشان العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفي اية الاضافة  
محمود اسم وفيه اشارة الى ان الناس حمدوا كثر في فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء من ان العلم من صدق  
الشريعة عبيد الله بن محمد بن محمد الجبوري في الاصل صدق الشريعة من قول صدق العلم اجابهم واكرمهم في الزمة  
ويجوز ان يكون من صدق الانسان كانه كثر في مائة العلوم الشريعة صار جزئيا يبقا في الشريعة فبينه مكتبة وتخصيل  
يكون المعشر بجهة صادرة فان الصدق لا يترك وهو مرجع المسافر من مقصد جزاء الله عما اذيعت  
هذا الكتاب عن اي من قبلي وعن سائر المسلمين بالهزة الاصلية بجهة الباقي او بالبدلة عن الياء بجهة الجميع  
والاول اشارة في الاستعمال وابنت من اية اللغة واظهر في الاستتقاق كما ذكره الفاضل التتار ان كان ذكره بالبدلة  
كونه من السورة البقية يقتضيه ان الباقي الاقل والسائر الاكثر ولذا ذهب اليهم منصور والجزالية وغيره من النحويين  
الى الثاني كما لا اله الا الجبوري فلا يرد انه مستغنى عنه وهو ليس من يقبل منه ما تذهب اليه وانما ان الاسلام على الايمان لانه  
انما بالغة لان الاسلام في الاعمال الظاهرة اكثر استعمالا من الايمان وانما احل الجزاء اليه تعاملا اشارة الى ان اداء حقوق  
فوائد لا ينفذ ما لا يدخل تحت قدرة المسلمين خير الجزاء مصدر لاجل حفظ طوائف بفتح الهمة وكما هو سكونهم  
مصدر لاجل اشارة منه استعماله لتقليل الجنايات ثم في كل تعليل اعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شوق  
فالاحصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصوفاً فاذ بقى بحيث لو اذ استجاعة بعد ذهابه يقال احفظ  
كتاب وقاية اولى في مائة الف وحفظ في الكتاب فعلى من المعنى ان صدق في نفس النظر في حرف هجاء

الايمان واسم اركان اربع

الكتاب

اول من يعرف الحق بالبرهان والبرهان

في كتابه

ولا يسمى به الحقيقة لئلا يكتب اي المصنف وان كان الشيء براد ثم يلفظ ثم يكتب <sup>والاصناف لا يميز</sup> ولا  
 ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عابضة والوقاية النقل وعرفا ينقل من المسألة الومعة  
 عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يحسن السلف اذا قبل بالخلف والكل الوقاية الرواية بعدلان  
 يجعل معنى المفعول او الفاعل على الالف علم جنس لانه على شاكل باللفظ او يدرك ويد وعرفا والباعث عليه  
 من الضرورة ان لا يبعد في اللغة فعل المركب الى الحسن فاحفظه فانه نافع في بيان جميع مسائل الهداية حال من  
 العلم والمسائل بالهزة الاصولية جميع المسئلة بالتحقيق وقد خفيت لغة السؤال والمسؤل لوما كان السؤال وعرفا  
 نظرية في اغلب يتوقف على تصورات اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلى مفاهيم تالف منها جميعها  
 وهي مبادئ التصديقية وقد تكون ضرورة محتاجة الى تنبيه وانما الاختفاء فيفليس من السلف في شيء والاد  
 من القضية الكلية التي تشمل القوة على الاحكام تتعلق بجزئيات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في  
 الاصل تعدى الى الثاني بنفسه والحرف في الذكر ما يقال هذه الطريق وله والهداية اسم المقصد  
 واصله الى راس الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يستدلان بالحقيقة الا اليه تعلل وهو اي  
 الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما يثبت لانه صا بعدلان نقل كالمذكور كاصول الفقه كتاب <sup>المكمل</sup> عيان  
 الزمان بثنائية اي امرعين جميع الامر ثانيا لهذا الكتاب يقال في التلخيص عينة بان اي ما تلت كما في الاساس  
 فالباء المتعدي وقيل المعرف لم يثبت اولم يترعنه والباء لا الصاق او السببية وفيه بعد والى المجاز في شهور  
 ضرورة والزمان يقع على جميع الدهر وبعضه كما في النهاية وهو هنا مجاز عن امد بلا حذوف فانه يستلزم  
 ان يشبه الشخص في بصر فهو مكيته واثبات العين تخيل والاكحال في شمع وعلى هذا الاضافة مجاز ولا يلائم  
 في صورتين حقيقة والاولى يقال بالثاني والعالي فانه ليس مستعلا باعتبار الحال لاضافته الى الاصل <sup>والثاني</sup>  
 التخييل لعدم سماع ثلثي واحد بل ثالث اثنين الى العاشرة كذا وصلة ليه سيبويه في وجازة الفاظهم في الثاني  
 والوجازة بالفتح مصدر وعبر الكلام بالضم اي قطع طوله والمراد منه الحاصل بالمصدر المستقيم المعنى عند علم الذي  
 الظرف اللزوم وانما ان على الاجازة ليس في نخل من التكلم كما في قوله المؤلف واللفظ مصدر لفظ اللغة في  
 ثم استعمال الصوت المكتوب كيفية مخصوصة وما خرج به لافادة الاستغراق فليس فيه من مساواة في اطلاق  
 لا لتعويل ولا حشو ثم اشار الى ثبوت المعاني بانه اخطأ فقال مع ضبط معانية اي وقت مصاحبة فان مع بالفتح  
 ظهر بلا خلاف وسكونه لغة ظرف وجازة وقيل حال من اللفظ وفيه انه لا يتم منه مصاحبة الضبط بعد جلت  
 الوجازة والضبط الحفظ مع الجزم وينبغي ان يكون من الجينة للمفعول لوافق الوجازة والمعنى المقصد وعرفا ما  
 دل على اللفظ ما في الدهن عندنا وصلة من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب <sup>مفيد</sup>

بوصف يختص به وليس له مشار إليه ولهذا اضاف اللفظ والمعاني الى خبره ولم يطلق وجه الشبهة  
 هو حقه ثم يقول ذلك العبد الى ما وجدته اى اصبحت ولما ظفرت من عند الاكثر كرس من لم وما الثانية  
 بعض مشتمل استعمال حرف الخط مضاف الى السيل الاولى معلومة الثانية قصورهم بكم المعاد وفتح الم مع فته  
 بكم المعاد او فتحها في اللغة القصدي وحده اليه اوعده ولو خيسا وفي العرف والاستعمال القصدي الحياة  
 المراتب العلية والقصور مصادف فصرحت كنه معبر عنه ولم ابلغه بعض المصنفين اى اكثر المرادين لان يجمعوا  
 الفقه واللام للعهد والتحصيل في اللغة الخ العرف جمع العلم مطلقا والابعد عن الاختلافات في شاي الاختلافات  
 ان يقال قصورهم لبعض المصنفين عن حفظه اى كتاب الوقاية او الوقاية الخ فالتفت منه جواب لما بداهه فلا  
 قرن بها كما في بعض النسخ والتام فيه اصلية او بدلية عن الهمزة علامان فقه الجوهري هذا اشار الى الخطا  
 تحت المختصر الى ما في الذهن حقيق على ما في امالي ابن الحاجب في محققا كاصول المشهور ولو وصفه بلاشارة  
 لم بعد الفراع اشار اليها كما اشار اليها السيرافي في شرح الكتاب وانما يسمى دون القول لان الاختصار لغة حذف  
 حلول الكلام وعرفا لتقليل البيان مع ابقاء المعاني وحذف عرض الكلام كما في الاشارات وهو المراد دون  
 الاول بقرينة ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاستاذ لانه اشار به الى ان الوقاية ايجاز بحيث لا يتصور التفرع  
 في عبادة وانما يتصرف في ايراد بعض مسائل الضرورى شتملا على ما لا بد منه حال من المختصر متاخر او مقدم  
 اى حاله لا يتصور من ما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصول لما يباس بخلاف ما يحتاج اليه علم الفرائض  
 وزلة القاري وغيره مما يمكن فيه والبك الدراق ومنه خبر الضمير لما في بعض النسخ مسند وفتح اى لاسعة  
 ولاغنى لمر في الدين في احب ولذا استحضار اى استحضار جميع مسائل الهداية فعليه حفظ اى فليعلم  
 حفظ الوقاية فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعلمه حيل فباب والاكثر كونه ضمير الخطاب وكلمة منقولة  
 منصوبا ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الهمذاني ان الباء صلة وليس بزيادة وان المعنى  
 ليستسلك به كافي شرح الخ فاعلى له معين واللام للعهد لا بدل من المضاعف اليها وفيه الرواية ويجوز حذف  
 جزاء العلم عند الامس من اللباس يجوز دخول اللام عليه عند كونه مصدرا او مصدرا ومن انجم الوقت اى علم  
 على العجلة وهي تسمى التفرع قبل اوانه والوقت اخس من الزمان المفروض لاسرعة المفردات والاستناد اليه مجاز  
 ويجوز تشبيهه بكلف بتقبل قبل اوانه فهو مكفى واثبت الاعمال بتجديد فليصرف الى حفظ هذا المختصر المذكور  
 ان الاطباء في كلامهم واسم الاشارة لغيره ككل تم كمال العناية به عنان العناية هي القصد والعنان ما اول  
 بلجام الفرس وهو مكنية للتشبيه العناية بها واثبت العنان بتجديد والصرف ترميح والحاصل ان من فاق  
 وقته ولا يلقى زمانه يحفظ الوقاية فليحفظ المختصر انما اى لانه تعالى فان للتعليل والمعلل جواب لام المحذوف



الكتاب المنطوق به من ان ترتيب العبادات  
ليس على الترتيب الذي في الكتاب  
بل هو على الترتيب الذي في العقل  
والله اعلم بالصواب

المقارن

وهو يستظهر ويجوز ان يكون لجعل غير السابيل كالسابل او لظهور كمال العناية او وفور نشاط التكلم بالكلام كقول  
تعالى انهم يعرفون ربنا انما اتينا الله لرسوله انك لا تعلم الله ويجوز ان يكون الضم المختص او للمنع مع لطف الابهام  
وفي الهداية هو من يتولى امر واحد والهداية اما بمعناها اللغوية اى انه تعالى يتولى لان يجعل المحصل بحسن حفظ  
المختص عالما بالذوق اذ هو حاو على خلاصة محيط بزبدته فصار معينا عن الوقاية بل عن الهداية وفيها  
او بمعنى ذلك الكتاب المشهور لى انه تعالى يتولى لان يجعله يحفظه ضابطا لسابيل الهداية وقس على غير الحق  
والمعنى ما احسن فعله هناك حيث ختم الدنيا على الهداية ثم شرع في بيان طهارة وهو شرط صلاحه فيقدم  
عند الفقيه على غير هاتين العبادات فقال **كتاب الطهارة** وفي الاصل بالسكون لان غير كسب حرك  
بالكسر للتقارن والفتح لانه نقل حركة الهمزة ويجوز الضم على حذف علم جنس لطايفه من الالفاظ والذات  
على سابل مخصوصة من جنس واحد ملحقة في الغالب اما ابواب دالة على انواع منها او فصول دالة على  
الاصناف وانما عرفها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول كان الاخر وقد يكتفى بالفصل كما في هذا الكتاب  
والكل علم جنس والطهارة بالضم لما يظهر من الماء والتمتع مصدر طهر بحركات الهاء والفتح افصح التثنية من  
الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكمة مجاز وبينه وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للهدى وما قيل انها  
للجنس او الاستغراق فغيره مقدم على الاستغراق كالتفريغ والاصول على الامانة في بيان ما لم يكتف كتاب احكام الطهارة  
فان قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يقول بكتاب التطهير قلت سألنا عن طهارة فاعلم ان  
على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يحضن اللام في المتعدي والغاية في التبيين  
على ان الطهارة لا يتوقف على النية ثم يدار بوضوء هو اكثر احتياطا فقال فرض الوضوء فرض لغز التقدير  
وشرعا ما ثبت بدليل قطعي بذكر او فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما ينقطع الاحتمال اصل الحكم  
ثبت بحكم الكتاب ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقابل الواجب وعلى ما ينقطع الاحتمال الناشئ  
من دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالطاهر والنس المشهور ويسمى بالظن وهو جهان ما هو لا يفي في عدم الجهد  
كمقدار السجدة ويسمى بالفرض الظني وما دون ذلك الفرض وفوق السنة كالغائبة ويسمى بالواجب وقيل الفرض  
حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشمل بعض الظن ويدخل بعض من المنذوب والمباح على ذلك  
نرى الى قوله نعم وافعلوا الخير وكلاوا شرابا او انا اضاف الفرض اضافة عهدية ليشمل القطعي والظني فحلا  
الشيء الفرض فانه الاول من القطع لا غير فالله اذ ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح ماء  
وقد عكس سبوه من الصاد وعرف في الشريعة بظافة مخصوصة واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض والآلة  
كما بعد الموت والغيبة والشهادة وغيرها كما في قض غسل الوجه اى اجزاء الماء على غير وجه الموت

التمهيد

التمهيد  
في بيان ترتيب العبادات

وقيل من الخلة لويل الوجه بلا اسالة الماء بحرك الويل ساير الاعضاء المضمومة ومن يوسف انه جاز وهذا  
 على ظاهره عند الجلال وقال الفقير او جعله جاز في الصنف لكن في الشراء ينظر الاسالة كما في النظر وقال  
 من اريد ان سأل الله قطرة او قطرتين بل لا بد له فقد جاز ولا كافي الاخر لا يتم فلهذا لو اصاب المطر  
 متلامع الحيوان ينبغي ان لا يكون مجزئاً وقد اتفقوا انه اجزاء لان قول الفسلف وهو اجزاء اعم من الحقيقة و  
 الحكمي على انه قد دفعه على ما بان من التعليل والى انه لو اذن من ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة نعمة  
 عن قبوله كما في الحرمان والى انه لو استعان بغيره في اعمال الرضوخ اجزاء ذلك كان الادب ان لا يستعين كافي  
 المحيط والى ان الوجه لو لم يجد بحيث لا يصب الماء به كافي في مية الفقهاء وهذا كله ان مفهوم الخانة كنوم  
 الموافقة مع بعض الروايات بخلاف ذكر المص في النكاح لكن في اجزاء الرضوخ ان غير معتبر بالحق انه معتبر الا انه  
 اكثرى كافي في حدود النهاية وغيرها وانما محل الغسل على الرضوخ وحده العكس لا يثبت في الفرض عن الفعل  
 المكافئ لما امر انهم اجمعوا على ان الغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالغت مصادك  
 غسل بالضم اسم من اغسلت بالسبب فيساكنه ويجوز ضمها والوجه من الواجبة كالبرج من التبرج وهو لغة وتربعا  
 من الشعر ففتحتين والسكون اي شعر تفتت بين التفتتين سيم بالنصبة فاللام العهد فلان في ان صدق على  
 جانب التقاء ولا يلزم ان يغسل بوضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة وفي البداية به اشعار بجوابه جازا للمدرك  
 فوق كافي الزاوي ولعله اراد الوجه لا احتساق لان الزاوي نفسه ذكر في القينة ان سنة وقد تقرر ان لا يثبت  
 في الرضوخ الى اذن بضمين وسكون المثال فلو ترك غسل ما بين وبين الخية لم يجز ومن يوسف انه سقط  
 بالاحتقار والفتوى على الاول كافي في البداية واسفل الذين يفتحن مجمع العينين والمداخلة عند البصر  
 واقصه ما بين والواجبة عند اكثرين فاسفل في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كافي حاشية الهداية  
 شيخ الاسلام والدين عصام وظاهره ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل ومن بعضهم انها لو غمشت  
 شد بلا مجزئ وقيل لو بجمعت ذات رمد وجب اتصال الماء بقصه كافي في التفرقة وان الشفطة دخل فيه منها  
 ما ظهر عند انضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم انه قد بدل الوجه على وجه تحريكه لمعقار فلا  
 يجب ذكر الحلا او اربع ولا يدخل الحد في الحد وكما هو مذهب الجعفة ومحمد رحمة الله على انجاز ان يقدروا  
 الى تحقيق اذن فقول من الشعر خبر بيت لا يحد وفيه وجه الوجه لا يتعلق بالغسل والافق غسل وغسل يد  
 اي يد في الوجه فلا يوسع او لا يلزمه الاعادة ثانياً والاصح عند الحلواني انها لئلا كان سنة فلا يوجب  
 الفرض وهذا شكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كافي في التفرقة وغسل وجهه  
 فكل وجه وفي الكلام اشعار بان لا يغسل انسان من جانب من اليد والرجل ثم اذا بطش ومشي به ان يغسلان

كالاصبع الزائدة والنخيل كافي الزاهدي وهما من راس الاصابع الى الابط واصل الخد كافي الذرب وقال  
 القزحني فليحتم ان اليد مشتركة بينه وبين راس الاصابع الى الرسغ اشتركا في الخط في المحيط المتابع على الدوام  
 مع المرفقين فالاولى له رعيه وقد يسهل مع رعيه بكم الدم وفتح الفم والعكس لغة توصل العضد باليد  
 كافي العرب ومع كعبه اي المرتفعين من العظم عند ملتقى الساق والقدم فكل رجل كعب واحد كما قال  
 اصل الشرح الا انه لم يعتد به اذا العد في تفصيل الفاظ قول اهل العربية ومعهم قالوا ان لكل قدم كعبين في حاشية  
 الهداية وذكر في مسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مربع في مقدم الرجل عند مفصلها بالعضل والعضان  
 النابتان عند بيوسف فيفسلان واعلم انه قال المطرزي قولي وارجلكم بالجز والنصب وظاهر اليمين واليسار  
 بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن الجوزي والبدائية لابن الجوزي انه قد تواتر الاجماع  
 في غسل الرجل ومسح راسه من موضع الكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها من اربعة اجزاء من  
 الناحية والظلال والعتوب والمسح لغة امر ارشع به بشئ وكافي المقابس وكذا في الشريعة الا ان الامراء  
 شاملي الحكمي كما ان الشئ لا يستل وغير اليد فانه لو سقط خرقه يستل على الراس او الخف او اصابه المطر او دخل  
 في الماء لا يجزئ من المسح كما جعل التراب في كفه فاصاب ذراعيه كافي المتداولات فاقال المقام المسح اصابة  
 اليد المستقلة فلا يفرق من شئ كافي التلويح انه المسح باطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجري منه  
 اصابة الراس شئ غير مستقل قلت نعم لان الظاهر ان المسح شئ مستقل من ماء ما اخذ للمسح وما ياتي  
 في مسح الاذن فلا يمسح بل باقى في الالة بعد مسح عضوا وغسله وفيه خلاف ولا يسل ما خفي من عضو في الاذن  
 وكلامه مشير الى ان المسح على الوفاية يجوز وان وصل اليه على الشعر كقوله بعضهم وفي النظم انما ان وصلت  
 فقد جاز عند العامة والى ان الية لا يشترط فيه والى ان اى موضع منه مسح فقد جاز الا ان من السنة البدائية  
 من مقدم الراس كافي الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه مسح ثلث راسه كافي النظم وذكر في النسخ ان مقدار  
 اربع اصابع للمسح حازوه من ظاهر الرواية ولعل المراد اصابع اليد كافي المرجعية ومسح كل ما يستل في الشعر  
 اي بشره الوجه من ظاهر الجدل فان باطن الائمة من اجزاء الحية فان الفرد المعروف اذا وقع مضطحا اليه لكل  
 فهو لا يستغرق اجزائه والحجة بالكسر شعر ثبت على الذن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كافي الاثبات  
 فيمسح على ما في الذن لا غير عما روى عن محمد وعلى الخدين لا غير عما روى عن يحيى بن سعيد بن ابي حمزة  
 كافي صلوة السعدى والاولى اى من تحتها على الثاني مجاز وما عليه وعلى الخدين على روى عن  
 الائمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كافي المحيط وعليه الفتوى كافي الظهور وفي حاشية الهداية لا يمسح في غسلها  
 ولا مسحها ويحتمل ان يكون المسح ربع الكلى كافي الكافي مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي المسح لروى

المار على ظاهرها وعن ايجنه روح ان سمي سنة وكلامه مشير الى ان البثرة يغسل اذا كانت مريية والى  
 الاصل غسل البثرة ولما لم يكتب بذكر الحجة والى ان الشارب والساجب يغسلان بلا اتصال الى ما تحتها  
 وفي اللآلى يوصل الى ما تحت الشارب كما في الخمر والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الدفن  
 على الثاني والى ان يغسل المسترسل منه وقد قالوا ان لم يغسل عندك سنة وفي لغة العاقبة وبثبعه مشركة بين ما  
 صلح النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او يقدر بهين ما واطب عليه لينة بلالمر وجوب وهو نزل سنة  
 مدي ويقال لها السنة الموكدة كالادان والاقامة والساق والوتب والمضغنة والاستنشق على اى كية  
 كالرجب المطالبة في الدنيا الا ان تاتي بعاقبة وناكها يعاتب وساق في اقليل كاذان المنور والسوا  
 والافعال المعروفة في الصلوة ومن خارجها وتا كها غير عاتب والاضا في لادى ملازمة فالتا الكلى يخفى  
 البداية الصواب الغرة كما في المغرب بالتسمية اى تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار المشايخ بسم الله العظيم  
 والمحمد لله عادين الاسلام الا ان الاصل وان جمع بينهما المحس لور ودلائل فيها كما في الكنف وعن الوبى  
 يتعذر ثم يتبطل كما في الزامه وهو ارب في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكرنا في الظهيرة واما الاستحالة و  
 البسلة قبل وبعد فيسعى في اخر الكتاب والبدلية يغسل يديه الى رغبته بعينين والمسكن يتصل الكف  
 الى الساعد والغاية داخل قياسا على المرفق واما اعينك لواء للاشغال كمال المفادنة بينه وبين التسمية فلا  
 بالغ من التوبة من العسلات او المرات المستيقظ بفتح القاف وان اشهر كسر ما الواقعة المحيوت وان هذا  
 الصحيح بعد الكتابة لا يخلو من شيء وظاهره انه سنة في حق من اتقى من النوم لا في حق من ان يكون اتفاقا  
 كما في المستهين او لا قتله بحل حرم الله في الاصل في اخذ الايام الصغيرة ثمالة ويصحب على عينه لئلا يترك  
 ويختل في الكبر البسرى بالمكف والاستعمال الماء كما في الظهيرة لكن في الخزانة لا يستعمل اذ دخل الجنب يده  
 للاغتراف وتو كانت اليد نجسة لم يغير بالصبي فان لم يتحول غترف بالنديل وغسل اليد وان لم يجد رفع الماء  
 بغيره وان لم يكن يدهم كما في نزع الفاضل عبد الرحمن البشاني وسنة السواك اى الاستنساك كما في المقاييس  
 وغيره فلا خلاف والمطامير السواك طولا على ظاهره من السن الامن الاعلى ثم الاستنساك ثم الايسر كذلك ثم  
 على رجا السان بعد ما يجعل لهما اليد وختم تحت السواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه  
 يورث البواسير ولا يستاك بطرفة السواك ولا يمضه لانه يورث العي واذ استنساك يغسل ولا فالشيطان  
 يستاك به ولا يوضع عضدا بل ينصب والاختط الحنون وموضع سواك صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم  
 من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلف اذانهم كما قال بعضهم يضع في طي الخي هامة ولم يجنس بالوضوء كما قبل  
 بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية كما في صلوة السعوى لكن في الشارع انه يجب وهو لا يحل كما في الاختار



وفي حاشية الهامة انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه عند قصد التوجه فليس اولى استحبابه عند  
صلوة كما عند غيره ويعبر به ما في الصحيحين ان قال صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امرئ ان يركع بالصلوة عند كل  
صلوة وقادح من غير طريق للملك ركعتان يسوا اليه فضل من سبعين ركعة بلا سوال واد الحميدي باسناد طويل  
رجال ثقة فيستاك حلة المضمضة كما في النهاية واصل من الزيتون فان سئل سالك الانبياء كما في النبايع اوى  
خشب الخوخ او التوت او اصل الشوك كما في صلوة السعدي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر من غلظ  
الخضر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صرح به في كتب الشافعي وقال الحكم الترتيب  
لا يرد على الشبر ولا على الشيطان ركع عليه قبل الكلام اشارة الى استواء الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العلك  
في حلقها قيم مقامه في حقه والآن الابهام والسبب لا يقتضي ما من مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور ولكنهم قالوا ان  
عند الفقدان وغسل في ثلث مرات بمياه او ثلث غرغرات جمع ماء بالمرء المبدلة عن الماء وقد يقتصر  
وقد يستعمل على الاصل كما في رواية مثل غسل الله ثلثا بمياه ولعله بيان السنة والاجاز ان بعضهم يجمع بين  
ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية وان بعضهم يكتف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغفار في ثلثا الماء فلهذا  
السنة بان يرفع وقيل بثلث الماء في الاثر وليس تفسيره فيل يوجب حتى يصعد ولا يطلق دلالة على الغسل  
لم يقيد باليد اليمنى او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى  
والاكتفاء مشعر بان لا يدخل اصبعه في فيه والله كما قال بعضهم ولا يدخل ان يدخل كما قال الزيد في هذا الحديث  
واعلم ان الزاهدي ذكر انها ستان موكفاتان كما في الامم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معها وثلثا يد وبها  
لنضاه مرة معها وتحليل الكلية اى ادخال الاصابع في خلال ما على اللذان من اسفل يكون ظهن كلف الوضوء  
بعد ثلث غسل الوجه كما في العتبان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في الضمير انه سنة عند ابي يوسف  
واما عندنا فمستحب وفي الاختيار ان اجاز عندها وتحليل الاصابع اى ادخال الاصابع في باطن الاصبع بان  
اصابع احدى اليدين في الاخرى ويدخل خصل اليسرى سبلا من خضر يجعل اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهامة  
ووقته عند غسلها كما في شرح الجامع للقاضي ويستحب ان يغسل من اسفل ولذا في نسخة الامام انها موصولة  
عشرين سنة والتحليل من فرق وتلك الفسل اى يصير غسل الوجه واليد والرجل في الغسل في غسل  
مرتبة اخرى غير الفرض فالثانية والثالثة سنة كما في الزاهدي وقيل الثانية سنة والثالثة اكمال السنة  
وقيل الثالثة سنة والثانية وثالثها في الفضيلة كما في الاختيار وعن ابى بكر الاشعري ان الثلث فرض كما في  
النية ويكره الزيادة على الثلث كما في الزيادة وفي النظم لزاد على الثلث ولو لم وضوء جاز ولا فان غسل  
فوات ثم وفي المحيط لو نضاه مرة لغرة الماء او بالبر ماء والمساخة لا يتم والافهام وقيل ان اعتنا يدك ولا فلاح مع كل

الرأس أي اجزائه مرق أي من وجوهه من اجزائه التي لا تلتصق بالوجه وتحتها إذا غسل ثلاثاً ثلاثاً فمقدس ثلاثاً  
 وإذا غسل مرة مرق فمقدس مرة كما في النظم وعنه أنه يسبح ثلاثاً لكل ماء جديد وقال شيخ الإسلام أنه بركة وكيفية أن  
 يبل اليد ثم يضع الأصابع سوى الإبهام والسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويحاذي كفيه ويدها إلى قفاه ثم  
 يضع كفيه فقط ويسبح على قفويته كما قال عامة المشايخ وعنه وعن محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه إذا غسل  
 ثم إلى قفاه وذكر الإمام الصغار أنه يبدله بمقدم الرأس ويحاذي إلى مفرجه ثم يعيدها إلى مقدمه ولا يكون الأعضاء  
 استعمال المستعمل لأن اليد مدام على العضو لا يعمى المستعمل كما في المحيط وفي الكافي يضع أصابع يديه على  
 مقدم رأسه وكفيه على قفويته فيدها إلى قفاه ومسح الأذنين أي باطنهما باطن السبطين وظاهرهما باطن  
 الإبهامين ولاكتفاء يشير إلى أن إدخال الأصبع في الصباغ ليس بسنة والمشهد والله أدب بآية أي بآية ما خوفي  
 لمسح الرأس فلا يخلط ماء جديد كما في المحيط لكنه في الخلاصة أن أحدهم خفف ما في الأصل أنه يسبح عليها  
 مع الوجه خلاصها مع الرأس والنية بالتشديد وقد يخفف لغة الغزير وشعره التفصيل في النعمانية وحده  
 ولا يدعها مفصلاً عن العضو له تعالى واشير إلى جوازها عند بلوغه غير منوي لكن في الإبهامات أنها لا تقرب  
 وفي المحيط قال الكرخي إذا لم يوفق لخطأ أو إساءة وقال أكثر المتقدمين أنه لا يثاب بهذا الوضوء ومحمد بن أبي  
 سائر السني كما في الحقيقة فلا يسق عند قبيل غسل الوجه كما يفرض هذا الشافعي وإنما أخرت لرعاية التماس  
 فان في خزانة الفتحة ومختصر القند وروى الاختيار وغيرها أنها كالسنتين بعد ما استحبة والترتيب أي غسل  
 كل من هذه الأعضاء في زمان يلبق به في الماء باليد إلى الرسغ ثم بالثم بالانقباض للوجه ثم باليد إلى المرفق ثم  
 بالراس والأذن ثم بالرجل كما في المحيط والرداء بالكسر لغة المتابعة وشعره متتابعة فعل الفعل بحيث للبحث  
 العضو الأول عند اعتدال الهواء فلو خفف الوجه أو اليد بالمندبل قبل غسل الرجل لكانت الورد بخلاف ما في  
 الفتحة والاختيار والمصنف من أن لا يستعمل بين الأفعال غيرها فانه على ذلك لو خفف لكان ذلك ولا يمنع عن المشايخ  
 كما في الزاهد وسنجد مصدق فيكون موافقاً لما قبل ويحتمل أن يكون صفة والاحتجاب كالندب والعلج  
 والمنع ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتكرري فيكون دون السابق الزيادة لا شرط المراقبة فيها وإنما هي  
 بها اختياراً للشافعي أي أقل المباح ورواها إليه وكونه غير واجب وزيادته على غير الكل في مقدمة البحث وقد  
 يطلق على كل فعل مطلوب بالجزء أو غير الجزء فيستعمل الغرض والسنة والندب وعلى كونه غير الجزئ فيستعمل  
 الآخر فقط التماس في الأصل أخذ جانباً ليمين كما قال المطرزي والمراد منها غسل اليد اليمنى أولاً وكان  
 الرجل طاماً الخيل والأذن فرفعتهما وإنما خص لانه عام في لبس الثوب والخف ودخول المسجد والسواك و  
 الأكل والشرب وتعليم الأظفار وقص الشارب ومسح الشعر ونق الأبط وخلق الرأس والمخرج من الخلاء والآن

والشيب وغيرهما ما ذكره كتب اصحابنا في وصف الرقبة والعنق بظاهر كفاية كفاية النظم المستل بالماثل  
 كفاية النية وليس في اصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ انه ادب وهو الصحيح كفاية النظم  
 عند الاكثري سنة كفاية المحيط وليس سنة ولا ادب كفاية قفم ولا كفاية اشعار بل في صحيح الحلقوم ليس  
 وفي النهاية بذكره ولم يفرغ من كفاية الضوء شرح فيها في نفسه فقال وناقضه اي يخرج الوضوء عما هو المطلوب  
 منه وان كان اصله فله تاليف الجسم ما خرج اي الخارج بنفسه او بالاخراج من حيث هو خارج فلا حاجة الى  
 حذف المخرج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر احد السبيلين اي القبل والذو سوا كان معتادا او غير  
 معتادا كالذو والريح الخارجين منها وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المصنف والتفصيل في الخارج  
 اما في الذو والقبل اما الاول فواضع معتادا كان او غير معتاد عينا او يحاكيها او محادا واما الثاني  
 فالمعتاد منه حديث بالاجماع واما غير المعتاد فليس يحدث عند العامة وعن محلة الاحداث واليه ذهب  
 بعض المشايخ كفاية الزاهد وعليه الفتوى كفاية العنابة فلا تساهل في التعميم كما قيل لكن فيه انه لا  
 في احليله ومنه انما عاد لم ينقص وضوءه بخلاف ما لو احتقن كفاية قفم وفيه شغل بانه اذا ظهر شيء من البول  
 والغايط على راس السبيلين ينقص بذلك خلاف فانه خارج او ما خرج بنفسه بالاخراج من غير ذلك  
 السبيلين فآخرى الصيرورة اسم الاشارة ان كان الخارج نجسا بالخرج عند الفتوى عن السبيلين وعند  
 اللغوي مصدر نجس شيء نجس بالكسر فيه ما والمقوله شيء نجس بالفتح من وصفه بالمصدر كفاية الكفاية  
 والاساس وعن محلة لا يخرج الريح من الجائفة لم ينقص كفاية القرائن سال ذلك النجس بان لا ينقص كفاية  
 العرائن ويؤكد ما في المقابس ان تركه يدل على جريان امتداد الى ما يطهر من التطهير او التطهر او يخرج  
 ينظف في الوضوء او الغسل واحذر في قوله نجسا عن نجس الدم ومع اللابن والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرف  
 النمار فانه نجس فيكون ناقضا عما ياتي ويقول سال عما يتجاوز من موضعه كذا اذا شئت الدم ثم خرج ثم  
 نشف ثانيا ثم وثم وهو محال لتركه لا يسيل في غالب الظن او بعض شيئا او خذل سنانا او اذ دخل اصبعه في  
 انفه فرأى في الدم على شيء منها او استنشر فخرج الدم العلق من انفه او غرغشوا او ابرة فظهر الدم ومدا  
 اكبر من راس الحج بلا سيلان فان شيئا منها غير ناقض للوضوء كذا في المحيط واما اذا تجاوز ولو بالاجزاء المحال  
 ناقضا كفاية الخاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية وانسبه بالصواب كفاية المحيط وما قيل في الكلام الثاني  
 الى ان لا يخرج لم ينقص ففاسد لانه من راس الحج او خارج الريح او الغايط او غيرهما من السبيلين لان غير ناقض  
 ويقول الى ما يطهر عما اذا غرغش في جانب العين فسال منه الى جانب خروجه الدم الا انفسه فله ان كان منه  
 حتى لا يزل منه وتقوم راس الحج فظهر في راسه او نحوه ولم يتجاوز الوضوء فانه لا ينقص من الحسن ان ما لا تنقطة

وهو كذا في بعض النسخ  
 وهو كذا في بعض النسخ  
 وهو كذا في بعض النسخ

غير ناقض قال الحارثي فيه تسعة على سبعة أو ثمانية أو خمسة أو أربعة أو ثلاثة أو اثنين أو واحد أو كذا في الزاوي فلو سلمنا المخرج بالرباط  
فان نفذ البطل الى الخارج فنقض كافي لمخرج الطواوي وكذا لو خرج من مائة الاسنان دم رقيق احمر كافي لمخرج  
واعلم ان ما ذكره ينتقض بما اذا نطأ دم كثر سلاس ودم او ما صلب من الافن او من العين فانه ناقض  
ولم يسل الى ما يطهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجواب بقوله سال كائن ولا يقوله  
خرج لتضمنه السيلانج واستدل ذلك قوله سال بحق العباد ناقضه خرج الجص ثم لما كان بعض انواع النوا<sup>نقض</sup>  
الخارج من غير ما فيه تفصيل حص بالذکر فقال وناقض الحق كالشعر وزنه صله فانه ما اكل بقى اذا لقا  
دما بفعله له وان كان معوقا بالدم فان اعماله يجوز عند التحليل وسيبويه كما ذكره الرضا وجعله حلال  
التي بمعنى الاسم خلاف الاصل احتياج الى حذف المخرج على ما زعم والميل الى الجواز والتكليف في عامل بلا ضرر  
ريقا اي سايلان احمره البراق لعاب الغنم بان غلب الدم عليه سواء كان في الراس او صاعلا من  
المعاق ملا الغنم او لا وهذا عنده واما عند محمد فان كان صاعلا ملا الغنم ينتقض ولا فلا قول البيهقي  
مضطرب كافي للمحيط اي غير ناقض هذا لانه ان اصغر البراق به بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستنباط  
عنه باقتضاها لانه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينتقض في رواية الاصل كافي وحاشية الهداية  
والاول هو الاحتسان وقال السيلان ان لم يراعوا الرضوخ احتياطاً وهو باق على الرضوخ الاول كافي للمحيط  
وناقضه التي غير اي غلب الدم الرقيق سواء كان ماء او طعماً او دماً او سواداً محترقاً ان سلا يرفع  
الغنم بان يعبر من الانسان وقيل من الكلام وقيل من النقية الغنم كافي الزاوي وقيل ان يعلم النافذ ان في  
فيه شيئا وقيل ينتقض ان له صاحبه والاول هو الصحيح وهذا اذا قلنا ان قائم له ان يذكره ظاهر الرواية  
وفي النوادر ان يجمع محمدان اتحاد الفتيان والبيهقي وجوابه على الدقاق مطلقا كافي للمحيط والاول صحيح  
كافي المضارب وعن الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم قام ساعة لم ينتقض لانه طام كافي الزاوي وفي  
المشقة اذا قلنا دونه كبير لم ينتقض لا اي غير ناقض اليه بلغا وانما في مع انه علم قول الجصاص انه غير ناقض  
اصلا سواء كان صاعلا او نارا كملاء الغنم او لا لانه ناقض عند البيهقي وفيه هب الطواوي حتى قال بكر  
ان يرخل البلم بطون الثوب فيصير معه ومنهم من اسقط الخلاف محل قولها على النازل وقوله على الصاعد  
ومنهم من اثبت في الصاعد وهو الصحيح كافي للمحيط وهذا اذا قلنا مختلفين دما وطعاما او دما ملا الغنم  
فالعرف للعالم ولو استويا اعبر كل على حدة كافي الزاوي ثم لما ذكرنا بعض الخارج من غير ناقض وبعضه  
لا قبل باق حكم الاول دون الثاني بينه فقال وما ليس من ذلك الخارج بحيث ناقض لعلنا اشار الى  
ان الحديث قد يطلق على الناقض وان كان في الاصل عندهم الجحاسة المحكية ليس بخمس بالفتح ولم يستقر



الكسرة وان كان الرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنحس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى الخاص وهذا عند  
 الشيخين واما عند محمد فهو بنحس ولاول هو الصحيح كما في المضمرات والمراد ما ليس بجمل اصلها بقية زيادة  
 الباء فلا يرد الخارج من المحدث واصحاب الاغلل لان استعماله لا يقتضي محقق بوقت خاص ونوم مستكمل  
 بخلاف المتعلق من الارض ام لا الى ما لو ازيل السقط ذلك المتكلى وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية عن <sup>ناقضة</sup> الحسن  
 وعنه انه في الصحيح انه لا ينقض اذا استقر متعلقه على الارض والنوم استرخاء اعصابه لدماغ برطوبة الخارج  
 الصاعد اليه والاعكام اعم من الاسترخاء والاعتناء بالقدح على شئ ومقعد يعلى دون الى خارجي مجام اولم  
 يضمن الميل ولا لا تنقض مجرد الميل الى ذلك ولا يخفى ما فيه من ان التقنين يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة  
 الى ان نفاس المتكلى غير ناقض فان نفاس المضطجع كذلك كما قال الحارثي وقال ابو عبد الله القاف والوجه على الزيادة  
 ان كان لا ينفذ عاتيه ما يقتل حوله كان ناقضا وان كان ينفذ عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدى والى الله  
 نوم الواضع لانه على كسبه ان ينقض كما قال بعضهم والى الله لو نام قاعا فسطح الا ان يثبت قبل ان يعمل الى الارض  
 او عند الاصابة بالا فحصل له ينقض كما روى عن ابي جعفر وعليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان نوم القاعا  
 الواضع اليقظة على عقبه وقيل صار شبه المتكلى على الوجه واسعا بطنه على تخليه غير ناقض عند محمد لانه يشترط  
 الاتكاء على الغير خلافا لابي يوسف في التعميم والى ان نوم القاعا على المقابل الزايل المتعد غير ناقض كما في ظاهر كلام  
 وكذا نوم المتوكل كما في الزاهدى والى ان نوم القائم والراكع والساجد يصح غير ناقض كما في المحيط ولا ينقض  
 انهم الانبياء عليهم السلام لا يحتاج الى الكتاب الى ان يتم ان نومهم غير ناقض وناقضه انما هو ضعف القوى  
 لعلية الداء فيدخل فيه الغنى بالضم والسكون تعطل القوى الحركية والحساسة لضعف القلب من الحج  
 او الوجع او غيره وكذا السكرانة حاله خارجة لنور العقل وحده عند بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المراهق وهو  
 اختيار صله الشهيد والصحيح ما نقل عن الامام الحارثي ان لا يدخل في بعض مشيئة تحريك كافي المضمرات والحج  
 صاحب مسلوب لعقل بخلاف الاناء فانه مغلوبه والاطلاق والعلان القليل من كل منهما ناقض لا يفرق  
 النوم مضطجعا كما في الزاهدى فالأكثر منه عنها اولى وفهمته بالغ سواء كان باقيا او نائما علمه او نائما  
 مفقدا او غيرهم وقال بعض المشايخ انهم انما نام والناسي والغسل غير ناقض كما في المحيط فلا يجب قيد  
 الميقظان لاجزاء التليم والتهنئة النخل ومروان يقول قرقه كما ذكره الجوهري وظاهره شعير الزراف  
 الا ان اكثرهم انهما ما يكون سموعا ولا يعرف وهو ما يكون سموعا فقط فاعلم انه غير ناقض وقال بعضهم ان  
 الصوت المسموع ناقض وان قل كما في المحيط واما ذلك التسميم ومروان ببله وفيه اسنان بلا صوت  
 والى انهم من الصبر فناقض كما قال الجوهري كما في حاشية الهذلية ولم يذكر الباقية لانه من الاحكام المتكثرة في

صلة صفة اي حقيقة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او فاعلة في المصروف وغيره ولو ركبا كما قالوا لم يند  
 في النافلة في المصروف ينقض ان ليس في الصلوة فاحتملها ما وقع في مثل ذلك وفي كونه وسجى والفتا  
 مطلقة اي حقيقة او غير مفيدة فخرج بها صلوة الجساة لا حجة التلاوة كما ظن والمباشرة النافلة  
 في الشريعة تأس احدا الفحين منها الاخر يقر دين مع الاشارة ولا التقاء الختامين من الميسوط والمصنف  
 ومنهم من لم يشط سس الفحين بل يشط الفحين والاشارة وكافي الحقائق وينتقص طهارتها وان لم ينشر الله  
 ولا يكون المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كافي المينة وهذا عند الفقهاء واما عند محمد وغيره  
 ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط وهو الصحيح كما في النخبة  
 وعن اصحابنا انها غير نافضة بلا ظهور في وهو الصحيح كما في الحقائق وفي الاكتفاء اشعار بان وعلى الهيئة  
 والمينة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لو لم يكن الفصل المذكور كما في صوم النظم والمباشرة في اللغز من بآشرا رجل  
 المرأة اذا افطنت بشرته الى بشرتها فهو بمنى الملاسة وكذا قال شرف الامة المكي الملاسة النافضة وهي ما يقع  
 من الاقترال والافعال الاى غير ناقض من بشره المرأة بشره الرجل وبالعكس سواء كانت عريان او لا بشره او لا سواء  
 كان اللابس يدا او غيرهما والمشي اذ لا يظهر البشرة كاللبس والمرأة مونت الى عريان الرجل وهي اسم للبالغة  
 كغيره لا يكره لشيء الرجل ذكره او ذكره غير سواء كان صغيرا او كبيرا ولو باطن الكف والاولى بالذكر الفرج فان  
 من الفرج ناقض عند الشافعي على انه يورثه من ينقض من غير وفي النظم ان مس المرأة والذكر مكره والمباشرة  
 من احصاة النقص الى المذكورات انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو اداة الصلوة على ما قال  
 الجمهور وكذا في النهاية فرض الفصل وضمتين والسكون اسم من الفصل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس او من  
 الاعتسالة وهو تمام غسل الجسد كما في المغرب وكان الاعتسالة معطويع للغسل وان يستعمل الا في اغتسال كل ايد  
 كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره ان الاعتسالة غسل كل البدن عريان الحكم بالمطاعة  
 مقصود بالماء غسل فيه وانفرد بالتخصيص فانها غير داخلين في البدن مع البالغة في نظائرها فان البشارة  
 فيها سنة وقيل واجب على الصائم كافي المينة وفيها اشعار بانه لو شرب الماء على وجه السنة لم يكن كافي وبالله  
 لا يشترط الصب كما قال بعضهم وفي كذا الناطة انه شرط وهو الا حوط كما في الخلاصة ولو كان سنة مجزاة فيه  
 طعام او كان في القدرين وطب لم يمنع بخلاف اليابس كما في الزمعي وكيفية بصد فرض مطلق الغسل  
 لم يذكر تحليل الشبهة الواجبة في الجنابة وغسل ظاهر كل البدن اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو كانت مغطاة بالكل  
 الجسد كافي حاشية الهداية وما تحت ظاهريه الطعام والصباغ والعيان والطيبان يمنع وقيل لا يمنع ولا يحل  
 الخاتم الضيق على ما روى عن الامة الثلاثة رحمهم الله كافي فيهم ويحرك الرطل وان لم يكن في الاذن لا يخلو في

الأيمان ويخل الأصبع في السرة والماء في القلفة وإن تركه جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهد في غسل  
 الشعاب وإن التيسيل فرض كما قال الجعفي ومحمد بنهما الله وعن أبي يوسف إن أصابع بلا أسالة أخرجه كما  
 كما في شرح الطحاوي وفي الأكتفاء إشارة إلى أن ذلك ليس بشئ طلاق رواية عن أبي يوسف كما في الزاهد في  
 ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخل في الحكم وإن كانت خارجة لغة فإن الدين من المك  
 إلى الألية كما في المغيب والمقابس وغيرها والبدائير من محمد بن عبد الحفيظ والنجية وسنن ابن يغسل يديه  
 إلى الوضوء ثلثا وضوءا ثم فرك يديه بالماء يده اليمنى على يده اليسرى حتى ينفذ الماء في كل  
 والماء وقد يطلق على الدبر أيضا كما قال الطبري ويترك من كل موضع من بدن الجاسة أي نجاسة حقيقة تان  
 والمجمل ما معطوفة على الفعلية فيسأل إزالة بعد الوضوء كما هو ظاهر الهداية والظاهر في معقولة فلا يسئ  
 بل يغسل كما في الجلابي واليه إشارة القاض في شرح الجامع حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء في غسل يديه  
 ثم يغسل وجهه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وفكر الجلابي أن إزالة النجاسة فرض ثم إن يتوضأ أي ثم سار على  
 الوضوء من السجدة والسنن والظاهر كما في فتوى الغسل ويسمى على الصحيح كما هو ظاهر الزاهد  
 وعنه أنه يسبح كما في المحيط وفيه روى إلى أن نية الغسل سنة كما في الجلابي الغسل وجلبية الواقيين في المستمع  
 لما سبق وفيه إشعار بأنه لو لم يكن في المستمع كما إذا كان على لوح أو حجر يقدم الغسل وقبل يقدم مطلقا  
 والأصح كما في الزاهد ولعل وجهه أن الاحتراز عن الخلوة المستعمل وإن كان الماء ليس يستعمل فلا حاجة  
 إلى الغسل ثانياً ثم يغتسل أو يصب الماء على من الماء المعبود في الشرح للوضوء والغسل وهو نية ارتطال  
 وقبل عشرة رطلان للوضوء والأصح والتقدير ليس بل أن من حاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما في  
 المظهر وذكره الجواهر أن الاسراف في الماء الجاري جاز لا غير مضيع على بدنه ثلثا فيبدل بمسكبة الأيمن  
 ثلثا ثم باليسرى ثم الرأس وسائر الجسد كله وقيل بالأيمن ثم الرأس ثم اليسرى وقيل بالأسراف في الماء  
 كما في الزاهد وعن الجعفي أنه يغسل الذراع برطل والوجه واليد برطل والرجل والرأس وسائر الجسد ثمانية  
 رطل كما في شرح الطحاوي وأعلم أن نقل البلل من عضو إلى عضو عند إرسال الماء يجوز في الغسل إلا في  
 الوضوء ويجوز نقله من عضو إلى غيره كما في الخزانة ثم يغسل بجلية أي مكان آخر طاهر في المكان المستمع  
 بالفتح أي المجمع للماء المستعمل وفيه ذكر إشعار بأنه لو انغمس في الماء الجاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة  
 فلم يكت فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل أكمل السنة كما في الزاهد وكيفية ذات أي امرأة ذات الشعر  
 الضفيرة أي المنسج في الأصل ففعل بمعنى مفعول الماء للبالغة أو النقل إلى الذنوب إن يتل أصلها  
 أي بلغ الماء أصول شعرها وعنده لا يكفي كما في المحيط في غسل ظاهر المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهد والأصح

كما في الخاصة وفيه دلالة لا يكتفي لدى الضميمة تقضيا وقيل يكتفي وفي البقاع الصحيح ان يجب غسلها  
 لا يكتفي لذاتها اذا انقضت كما في الزاوي والداية لا يكتفي لدى الحجة لعدم السج كما في النخبة وعلم ان اذا  
 غسل الرأس تركته وقيل مسح ولا يمنع فتمها عن زجها كما في النية وموجبه بالكسر الى شرطه وقيل بيه  
 قال الجمهور ان سبب اعادة الصلوة الا ان الغسل مستحب للحجبة والافرا بما بعض البدن فتدري بالملأ  
 كما في الشفاء انزل الله تعالى في وجهه القبل كما في البيهقي وانما اثره على الخروج تبركا لعبادة صلى الله  
 عليه وسلم كهيئة المسوطة والمشي بكسر اللون مشددا او قد يسكن مخففا ما خلق منه حيوان كما في المفرد  
 والمجل وغيرهما وفي النظم ان الحبل لا يكون الا من المايين فاقى الصباح والنهاية ان ما ادر جل فليس للتقيد  
 كقولهم ان ماء ابيض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجل واليد ذهب المحققون من الحكماء والاشكال الى  
 ان المارة لو احتلمت بلام خروج الماء الى الارجح الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي دفع  
 اي سبلان بسرعة كما في الفتاوى وليس مختصا بما ادر جل كما نقل قال الله تعالى خلق من ماء وافر يخرج من  
 بين الصلب والترائب وفي شهوة اي لذة وان كانت في الاصل سيل النفس الى ما تريد والتوضيع مجاز  
 والوصفان متلازمان لزيادة التخرج فالأجل شيئا هو وجب عاظه فخرج بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا  
 لغيره ان اباي فان عند يغسل بغير وجه على حال كما في المحيط عند الاتصال عن الظاهر او ان يتطهر بشهوة  
 فلو جامع فيما دون الفرج واستقر بكمه ونظر الى امرته بشهوة او احتلم فافصل عن مكانه في هذه الصور فاحل عليه  
 حتى سكتت هو ثم خرج المني او اغتسل بعد الوطى بلا لزوم وبول ثم ان يجب الغسل وهذا عند اهل الخلاف  
 كما في الزاوي وغيره ويختلف وبنا على كافي التوالد وذكر في النظم انه لم يجب عند مجمل وزفر خلافا للشيخين ولو  
 بالاولى او ان شهوته اغتسل ثم خرج بجمعة المني لم يجب نقا وغيبة تام حشفة من واس الذكر الى المظفر وهو  
 غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العلم اذا استتر في قبل او بر باربع حمات وسكونين والقبلا  
 خلاف الذكر والذكر والاشئ ولعل المراد من الحشفة حتى لو قطعت وعاد قل من سقلاهما لم الغسل والكلام في  
 الى ان لو غاب فيه قل منها لم يجب كما في الخمس لكن في المزاينة ان نفس الإيلاج في الذكر موجب وفي اللاتي ابرؤا  
 خلافا لما والالتزام من المحر لو غاب وجب كما في قصم والى انها لو لم تنوب او غير ما يجب كما في الجلاب  
 والى انها لو غابت في السر لم يجب الا ترى انها لا تنصير فساد بخرج الولد منها صرح به في الخلاصة على الفاعل والوجه  
 ظون من وجب فلا ضرورة الى الخلاف والمضطر للوطء وفي الكلام استغرابا من كمال التكليف فلو كانا الرجلان غير مكلف  
 كالصغير والجنون لم يجب كمال في الجلاب وكذا الراهق والمراقة والكافر اذا سلم كما في المحيط ولا بد والى الهيمنة  
 لان حكمه بان واعلم ان الشرط الحقيق هو الانزال وغيبة الحشفة تقوم مقابلة لحفاية فوجب الغسل موجب الوطء



ورغبة السيقط ولوجيبا وفيه خلاف والاحتياط في العريب وكذا حكم الصبيته اذا بلغت بالحيف كافي المحيط  
المقاييس اي شيئا يتيقن انه في سواء كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند الجيفه وحده  
ولما عند ابو يوسف فلا غسل عليه اذ لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي او الذي احتسب ان يشك ان لم يتذكر  
يتذكر الاحتلام او لا وعندهما وكذا عند ابو يوسف اذا ذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون في  
انه واجب غسله فلعنه روايتين كما في الحنابل والمالكية والشافعية والحنابلة لا لا الوجوب الغسل للذكر  
اصلا بل بالنظر الا انه قد يرق باطلا ان زمان فالمراد ما يكون صورة صورة الذي المشكوك لاحقيقة كما في الخلاصة  
وغيرها وفي الكلام اشعار بان لو يتيقن بالمدى الجيب تذكر الاحتلام امر لا وهذا عندهم عما في المصنف عن الخلفاء  
لكن في المحيط وغيره واجب وجوبه لا يدخل الاحتلام قبل النوم وفي الزايد عن محمد انها لو انشئت قبل بلان  
الاحتلام الجيب الغسل الا اذا يتيقن انه في وقال الحنابل انه لا يلزم حفظه كما في المحيط والزاهد وغيرهما  
فعلى ما قرأنا لا يفتقر فيه بل في القابل من الرواية الا بصار والعمى غير واجب التوضؤ وكذا في بعض العاقل في  
احدا المعقولين غير محرم غسل الجهد وقد حل في السيقط تبعا فانما كالرجل عامدا كذا واحترق يقول روية السيقط  
عن روية المنقب والصاحي الذي جعله ظاهر السكوفان غير واجب لكن روية بها المني موجب كما في الخلاصة ويقول  
المني والذي عن الودي فانه غير موجب عندهم وان تذكر للاحتلام كما في الحنابل والذي والودي بالمشكوك  
وقيل بالتشديد فلا يلزم من هذا الملازمة والثاني جعل البول كافي للصباح وفكر في النظم وغيره الطبع فم  
بال فاغسل ثم خرج منه شيء اخرج فهو ودي وانقطاع الحيض عن انقطاع العادة او الثلثة الى الثلثة وقد  
بقى من الخلو وقت سقاة التمكن على الاعتسال والقيمة لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة  
واما في الكتابية فالمعترض انقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكل كما في الميسر شيخ الاسلام وفيه ثلثان  
الى انه لو انقطع دم البتة دون العشرة فوق الثلثة وجب الغسل والجيب ثانيا عند العشرة كما قال البعض  
الشايع واجبه بعضهم وثوقا خويل كافي المية والوان الشط والسبيل ذكرنا نفس الانقطاع وفي شهيد  
الكرمانى ان نفس الحيض لان الغسل غير مقيد في آخر الى الانقطاع وانقطاع النفس كالحيض فيما فصلنا فيه  
اشعار بان لو ايت ولم يرد ما الجيب الغسل كما قال في احد بعض الشايع لكن وجب عند الجيفه وبما اخذ  
اكثرهم وجب الوضوء اتفاقا كافي المحيط لا في غير وجب له وحق يجهت بالهمة اي جاعلها وان كان في الال  
الدوس بالقدم والبهمة سالنا في كافي المفردات بل انزل الى غير خرج المني فالبراء عام في الال  
على الاصح ولا التبرية بمعنى غير كذا ذكره السيرافي والميتة كالبهية الا انها لم تذكر لظهورها وسن اي ارام عليه  
عقاب فيكون من سن الزايد ويحتمل ان يكون من المستحبات ليوافق ما ياتي في الجمعة وقد صرح به في الجا

لكن مخالفة المحيط للجمعة أي يوم الجمعة كما هو الظاهر ومقتضى الصلوة كما قال أبو يوسف لأنها أفضل الصلوات  
 وهو الصحيح كما في الكافي وعنه إمامنا في شرح الطحاوي والأول قول الحسن ورواه عن صاحبين فإمامنا  
 الأول وفيه إشعار بأنه لو اعتدل بعد الصلوة لعل بالسنّة وفيه اختلاف بين الحسن وأبي يوسف كما في الثقة  
 وغيرها لكن جمعة المحيط وقاضيان أنه لم يعتبر بالإجماع وفي الرازي عن أصحابنا أنه لو اعتدل يوم الخميس  
 أو ليلة الجمعة لعل بها لا يحصل دفع الصلاة المقصود منه في العبدتين أي لهدى بين البيهقي وفيه اختلاف  
 الحسن وأبي يوسف رجما كما في الثقة وسباني تأسر في فصله والأحكام أي للأحكام وعندنا رادقه ويوم معرفة  
 هكذا أطلق في المحيط وأكثر الكتب لكن في المشايخ أنه سنة يعرفات واليه إشارة في المغربات وأعلم أن يستحب  
 الصبي والمجنون إذا بلغ بغفل احتلام وإفاق كما في الثقة وكذا غسل الحائض وليلة البراءة طهارة وعرفة والكافر  
 إذا أسلم وإما الخبث فواجب كما في خزائن الثقة ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج إلى قيد كما  
 البحار ومقتضى محتاج القيد كما أنه في الأول يراد بالنجاسين والثاني النجاسة الحقيقية وقال المقيّد وغيره أنه لا يراد  
 الحقيقة عن البدن والأول الصحيح هو الصحيح وإما ما اختلط ما يربط به فإن غلب مطلق والافتقار كما في شرح الطحاوي  
 وهذا محل ما فصل بقوله ويتوضأ بالوضوء أي يطهر أعضائه للوضوء بما استلزم أي بما ينزل من هذه المظلة أو  
 النجاسات سواء كان في الهواء أو ساكنا على وجه الأرض أو جارا فلا يتوضأ بالنتج إلا إذا انقضى وعن صاحبين  
 أنه يتوضأ في الأول هو الصحيح كما في الظاهر وما لا أرض أي ما يكون في أعان الأرض كما أن الأباريق وجها  
 جارية كالأنهار أو ساكنا كالجياض فلم يصح ما قال بعض أصحابنا أنه لا يتوضأ بالماء الركد ولو كان أكثر من عشرة  
 كما في المحيط وأما آخر الموضوع مع أنه لم يلق الحداث وكذا الخبث كثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا يفيق  
 الكل نازل من السماء فلو كثرت به لكفى وإن تغير أي حال كون تغير ذلك الماء لو نزل بها وطما بالكتف جركا  
 الميم إقامة كذا ذكر ابن مالك وفيه إشارة إلى أنه لو طس التغير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه إشعار أنه لا  
 بأس بغير التغير لأنه خلاف شعاع الدين أو اختلط به بالطبع أو غير ظاهر سواء كان من جنس الأرض أو لا  
 تصد به النظافة كالزجاج والتمر والصابون ووقفا بشر إذا أخرج أي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر  
 في جميع الأوقات الأوقات الطاهر الملاء عن طبع جنس الماء من صفته الأصلية التي هي الرقة فلا يتوضأ  
 به بما السيل أو غيره إذا كان نجسا وفيه إشعار أنه اعتبر الغلبة من حيث الأثر كما قال أبو يوسف ولم يبين  
 وطهر عن محمد بن يوسف وإشعاره أن المعبر هو اللون والأول هو الصحيح لتقدم الجزم على  
 الوصف في الاعتدال كما في حاشيته العمدة لكن في الرازي وغيره أن الطاهر خالص الماء لو نزل كاللبن والعسل والماء  
 وماء الزعفران فالعبرة بغلبة اللون وإن توافقا لو نزل وتعاونا طما كما بالطبع والثاء والسنّة فالعبرة بغلبة

الطعم وان توافقا لوانا طعوا كذا كرم فلعلبة الاجزاء فالاعتبار باللون ثم الطعم ثم الاجزاء والذائبة لهما الى  
 فريخ الطاهر الماء للاكل والشرب او للتداوى او عجم وهو كى والحال ان ذلك الطاهر مالا يقصد به النقا ففى  
 الرق وما الباقى للطبخ وقيد اشارة الى ان الغلبة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او  
 اللون وان انا الغلبة مانعة لو طبخ الاس والسدر او لاشارة الى الماء وتغير لونه نضابا اذا كان وقتا كذا في الحظ  
 ودلالة المنعم ليست قطعية كذا والحكام مشعر بان لا يغير الاوصاف الثلاثة بل يخرج ويغير المذكورين كان ملو  
 وما في الهذيان من ذلك لحد الاوصاف ليس للتقييد كذا في الزهدى والميل شير المطهرات فلا تحالفة بين كذا في المتن  
 والهذيان كذا وان اختلفت اربعة الماء بالجنس بالفتح فان كان الماء جارييا في مرف الناس وقيل ما هو جارييا  
 وان قى وقيل ما هو جارييا بنسبة وقيل ما لم يقطع جريه يعرض به كذا كره الزهدى وعن ابي يوسف بالاعتراف  
 وهو الاصح من الاول كذا في القصة ويدخل في الجارى سدا الثلج اذ جرى على طريق فيه نجاسات تعنتت والحالت  
 بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كذا في الخلاصة وكذا ماء المطرجين يطرحه لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح  
 فيه عذات لم يجس الا اذا غر وكذا ماء الحمام حتى لو ادخل فيه يده وعليها قد لم يجس قبل هذا على ظاهر الرواية  
 للضرورة وقال عامة الشايع اننا اذا دخل الماء من الابواب والاعتراف شدة لم يجس وعليه الفتوى كذا في المحيط  
 وقيل بالاعتراف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرضين كذا في الزهدى او كان وجه الماء عشرة ابا السكون  
 والثاني لحذف التميز الى الذراع كذا في غريبه كذا في التناهي كذا في المنزلة في عشرة اى عشرة با فيه فيكون دور  
 اربعين ذراعا وهذا اكثر الاويل وبهذا كذا في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشرة ذراعا وقيل عشرة وقيل اثني عشر  
 في اثني عشر وقيل ثمانى في ثمانى ومثله من عمل كذا في شرح الطحاوى ومثله من ابي يوسف وقيل سبعة اى سبع كما  
 في الزهدى ومثله من عمل كذا في النظم وهذا في الربع وما في الدود فينظر ان يكون دور ثمانى اربعين ذراعا  
 وقيل اربعا واربعين والاول هو كذا في الكبرى وقيل ستة وثلاثين وهو الصحيح الدروس عند الحساب  
 كذا في الظهير وفي الاولين تحقق الحوض الربع داخل الديرة وفي الثالث ما يساويه واختلت في الذراع  
 في المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيان الصحيح ذراع المساحة وهو سبع قبضات واصبع قبضة  
 في كلمة كذا في البولي اوف اذرة السابعة كذا في الكبرى اى واصبع موضوعة في كل مرة كذا في سائر الضمائر وفي النهاية  
 الصحيح ذراع الكرياس وهو سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كذا في الكبرى فلو كان وجه الماء  
 ثمانيا في ثمان ذراع فثمانى ثمانى قبضات وثلاث كان عشرة اى عشرة على هذا القول والاطلاق مشعر بان لا ينقل  
 في الاصل ذراع اوة العوض محلب او كان فيه قطع خشب او حبل يترك فيه الماء جاز فيه الوضوء كذا في الزهدى  
 لا يجس اى يكسف ارض اى ارض الماء الذى يكون عشرة اى عشرة الاضافة للعهد بالعرف اى رفع الماء بالكفين

والجمل خمسة عشر في عشر وهذا قول بعض المشايخ في تقدير العرق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل أربع  
 مفتوحة وقيل بأربع الكعب وقيل بثلاثة وقيل بأربع وقيل بأربع وقيل بأربع وقيل بأربع وقيل بأربع وقيل بأربع  
 والعشر في العشر عن من الحقيقة والمكس فيدخل فيه ما له طول بلا عرض بحيث لو ضم إليه صار عشار في عشرة فانه في حكم  
 على الصحيح كما في الاختيار وغيره وكذا بين عن ما يما عشرة الاصح وهو على الما في البير اذا كان بقدر ماء الموش  
 الكبير لم يحس كما في النية وهو على ما اختار من المقدارين والعرق الذي هو خمس اصابع تقريبا ثلثة الاف وثلاثة  
 واثنا عشر من الماء الصافي ويسع ذلك في غدير كل طلع منه طول وعرضا وعما ذراعان وثلاثة اذراع ذراع  
 ونصف اصبع قد ياكل ذراع اربعة وعشرة اصبع لا يحس ولا يتغير عما عليه من الطهوية ذلك الماء الذي كان  
 جاريا او عشر في عشرة وفيه اشارة الى اجزاء الوضوء يقرب عنه في هذا الماء الجاري كما في قصه والى جوار من يبع  
 جانب الوقوع ايضاً وعليه الفتوى والى جوار من حرم الصغير اذا دخل الماء من جانب ونخرج من جانب سواء  
 في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاوي وكذلك لو كان عينا في سبع في سبع وخمس في خمس في خمس من الماء  
 وعليه الفتوى كما في النعمة وغيره الا ان يرى يكون مطهر في جميع الاوقات الا وقت تغير ذلك الفحص في طم  
 ذلك الماء الذي كان جاريا او عشر في عشرة والطم بفتح الطاء ما يورده ذوق الشئ من حلاوة او مرارة او غيرها  
 او لونه او حبه فانه يحس الا ان يخرج منه شئ يورده الماء عليه وقيل يخرج مثله وقيل ثلثه امثله وقيل بداه  
 وقال الترمذي يفتى كما في الزاوي والاولا مع تفسير المسلمين كما في الجوامع واعلم ان ما في المتن عام للوضوء لا  
 الجاري كما في عامة التلاوة والمحيط والذخيرة والخلاصة وقص وغيره ما خلاصة جيفة تفرج وجري الماء فتمها  
 وفيها لم يحس الا ان يخرج شئ وعليه الفتوى كما في المصنفات عن النصاب هذا كثر في الابواب اخلف الروايات  
 عن الصحابة في تحديد ذلك كثر في الظاهر عن حماد بن عمار وعنه عن الشعبي عن ابن جندب عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله  
 كالبقيين في وجوب العمل به ومحمد بن ربيع في قوله وعن ابي يوسف ان الراكد كالجاري لا يحس الا بالتغير وان لم يكن  
 الماء المختلط بالنجس جاريا ولا يحس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر وان فيه اختلافات متكررة في عشرة  
 عشر كما في الظهيرية ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى المفهوم لكان اخيرا علم انه اذا راى رجلا يتوضأ بأربع فحس تعلقا  
 في وجوبه ان عليه كما في النية ولا بأس اي كمال شدة عليك وفيه لا تعلق ان ما يتعلق به تركه الا انه لا يفتقر  
 الى تغيرها وفي مظانها ولا قبل في لا بأس اي باس قليل وهذا اكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اقل  
 واجبا كما في صوم النكاح يموت مائى المولداى ما يكون قوله وصواء في الماء والى الذي لا يعيش في الماء ولو  
 دم سايل يحس اجماعا سواء مات في الماء او في غير الماء عاشر في الماء ولو كان في غير الماء لم يحس كالبطوان والوحية  
 كما في نزع الطهارة ولكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء يحس وكذا في الماء كبر الا صغير العدم الدم والاعلاق



سئل لانه لو مات ذلك الماشي في الماء او مايع اخر غير نجس وان تقطع وهذا صحيح كما في الميسوط لكن في الميسوط  
 ان موت في الماء غير نجس في ظاهر الرواية وما في غير فالملك كذلك اجماعا وما في غير كالصفحة والكلب الماشي  
 والسرطان فيه خلاف ولا باس بموت ما ليس له دم سائل سواء مات في الماء او مايع اخر وسواء كان جري كالبيل او  
 صغيرا كما في المحيط او جريا كالجراد والذباب والذئب والنعرب والقط والبعوض والبق سواء من الدم او من  
 في العلق انما استل الدم نجس كما في الروايات وانما قيد بالسائل لان العبرة علم السيلان لعدم اصله لوجوه  
 لدم حامد في جليل يمكن موته في الماء نجسا كما في حاشية الهداية وغيرها لكن في الميسوط ان هذه الحيوانات ليس لها  
 دم اصلا لان ما ظهر منها يبيض بالشمس والدم يسود ولا يخفى ان هذه الجملة معنية عن الاول واقتول بان عاذه  
 لمزيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب وما فرغ من الماء للطلق وما يتعلق به من بعض اقسام الماء المقتدر  
 في الباق وما في حكمه قال لا يتوضأ عطف على يتوضأ بما اعتصر على استخراج منه الماء بالعصا وهو بان رقى  
 دقا فانما استخراج الماء اورد في طبع الماء ثم استخراج الرواية بقصرها ولعل وجانها انبسط في التوضي من غير  
 اي نبات فيقتل نحو الدياس وورق الهنديا وتمر اى فرج نبات فيشمل نحو الرود وسائر الادهار والافصا  
 اعم من الحقيقة والحكمة فيدخل فيه ما في الرجع من ماء الكرم وعن ابي يوسف انه يتوضأ به ويغفر ان يكون على  
 هذا الخلاف ماء الدابة والبطين بلا استخراج وفيه شعاريان لا يتوضأ به فيذكر الترويض لم يجد الماء وعنه  
 يتوضأ به وعنه ان يقع بينه وبين التيمم وبما اخذ محمد وعنه الرجوع الى التيمم وبما اخذ ابو يوسف كما في الترتيب  
 وهو الصحيح كما في حاشية الهداية ولا يتوضأ به باستعمل في غسل شيء من اعضاء الوضوء ولو كان مائلا لاق  
 البشر اقل فغسل المعضد ونحوه لم يستعمل كما قال كثير من الشايخ الا اذا كان مغسلا كما في المحيط وهو صحيح  
 كما في الخزانة وكذا غسل اليدين كالمقد في القصاص والتمار وانما يصح عند محمد لقلة فقط اى اعطى ثوبا غسل  
 من نحو الصلوة وان كانت في الاصل ما يتقرب به الى الله تعالى وعندنا للفرقة ارفع الحديث اى استعمال اليد في  
 مما لم يرفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لرفع فالا فتوضأ  
 ناو باليكون استعمالا اتفاقا اذا توضأ ثانيا او غسل اليد ايضا او غيرها قبل الطعام وبعدة والغسل للحدث  
 الاعضاء للتيقن بكون استعمالها فقط الا ان قال ابو عبد الله المرحوم ان ازالة الحدث لا يجب استعمال  
 الماء بل الخلاف فان ازال العين او العين لا يصح استعمالا اتفاقا كما في الروايات وانما قال لا يتوضأ به لانه  
 ظاهر ارجح تبعا لظاهر الرواية وهو ما يوافق محمد عن ابي حنيفة انه طاهر غير طهور وبما اخذ محمد وابو يوسف  
 عنه انه نجاسة خفيفة وبما اخذ الحسن من انه غليظ وبما اخذ والى هذا الخلاف مال الشايخ بلوغ واما شايخ العراق فقالوا  
 انها طاهر غير طهور بخلاف ما بين احكامنا وهو بخلاف الحقيقة من سنا في فانه الاشهر من ابي حنيفة وهو الاقوى

فلو وقع في الماء يتوضأ به إلا إذا غلب وقيل لا يتوضأ وإن قتل ولا أول هو الصحيح كافي التحفة والقنوت على  
 قول محمد كافي المحيط وغيره وفي نفي التوضئة إشارة إلى أنه يجوز إزالة الخبث به ويكره شربه ولا يحرم ولا يجزئ كافي  
 الزاهد وفي استعمال الغطاء المانع ولالة عبارة ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بخلاف كافي الترتاشي  
 وفي احكام الاستعمال ومنه إلى أنه لو غسل أعضاءه لقرية الف مرة فلما لا خير كالاولى عندنا وما عندنا بشرنا  
 الثالث غير مستعمل كافي النظم والروضة وإلى أنه لو توضأ الصبي صار مستعملاً وقيل لا يستعمل ولا والله شبهه  
 إذا كان عاقلاً كافي المحيط وإلى أن غسله الجنب كالميت وفيه خلاف كافي الزبدة ويشير القيدان إلى أنه لو غسل  
 التحفة والجنب وغيرهما ليس بأعضاء الوضوء ليس يستعمل وهو الأصح وكذلك لو غسل الجملدات كالانثاب والقداد  
 والقصاع والتماركة الشرايب والخرانة وفي الاكتفاء اشعار بأنه إذا نال من العضو صار مستعملاً وهو الصحيح كافي  
 الهداية والخرانة وهذا مذاهب صحابنا وجليه أكثر المتأخرين ذهب إبراهيم الخنفي إلى اشتراط الاستبراء في مكان  
 وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ وظهره الدين المرعشي كافي المحيط وهو المختار كافي الخلاصة وذكر  
 الترتاشي أنه لا تأثر من العضو إلى غيره لم يأخذ حكم الاستعمال بالإجماع ثم ذكره سبيل الاستبراء ما هو مطهر في  
 الجملد وإن كان المنسب بفصل نظيره لا نجاس وكل أهلب بالكرسي جلد غير مديون كافي عامة الكتب كالتباية  
 والمغرب والصحيح وغيره ما دعي من الدباغة وهي الحقيقة بإزالة الفتن والرطوبة والادوية أو حكمة بالنز  
 والتفتيش ولا تقلد في الريح فقد طهر ولا يعود نجساً بالاعتلال في الحقيقة اتفاقاً وفي الحكم على الأصح كافي القنوت  
 ولهذا لم يفصل لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلد كافي الخزانة ولوديع سنان الميتة وجعل فيها  
 اللبن أو اللبن جاز وكذلك الكرش ومن أبي يوسف أنه لم يقبل الإصطلاح مثل اللحم كافي الزبدة وفي تنكير الأهاب  
 اشعار بأن كل فرد من أفراد طهره بالديع إلا أنه لو لم أن يطهره لم يضر منه فالأول ما دعي طهره الجملد أي تشويط  
 الخنزير فإنه لم يطهره بالديع وقيل لم يقبل كافي المنافع ومن أبي يوسف أنه يطهره وفي الاكتفاء ومنه إلى أن الكلب  
 يطهره بخلاف للصاحبين ففيه كثر نجس العين خلاف كافي الزاهد والأول الصحيح كافي التحفة وإلى أن جلد  
 الحية والوردة يطهره وفيه خلاف كافي الخزانة وجلد الأدي أي الشخص المنسوب إلى آدم بأن يكون من أولاده عليه  
 السلام ولو كان كافراً فإنه لا يطهره ليلاء يستعمل شره في الخزانة أنه يطهره الحقيقة إلا أنه لا يجوز الاشتغال به <sup>حزله</sup>  
 وفي الزاهد أنه لا يقبل الدباغة وما أي حيوان طهره جلد بالديع طهر ذلك الحيوان جلد له ولحمه وشعره وجميع  
 أجزائه كافي شرح الطحاوي الأجلد والأول الصحيح كافي التحفة وذكر في النهاية أن جلد لا يطهر عند بعضهم إذا  
 كان من نجس أصلاً كقوة الشرعية الذبح من الأهل مع التسمية فلو ذبح حماراً لم يطهره إلا أن الصحيح أنه  
 يطهر ولو ذبح مسلم ولم يسم هذا لا يطهر على الصحيح كافي النية وظاهره ميل إلى شمول الاختيار بين اللبنة واللحمين

والضرورة اي موضع اتفق واليد اشار كلام القتيبة ولا يشكل طبانة الحيوان بما بقي فحسان اجزاء الحيوان  
كالعضلات في الاسعار وبلا مدخل للزكوة في طهارة اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان  
العضلات ليست من اجزاء الحيوان والركوة مطهرة لدخول الشعور والعظام كما ياتي وكذا في مثل جلد في  
الطهارة بالزكوة لمحا اي لم الحيوان فانه لو كان للجلد لزوم استئثار الضيق لم لو كل لم واما خصص بعد التقيين  
في لم السبع خلافا لثلاثة في الخلاصة المختارة ونقص وهو الصحيح كما في الكافي وما لا يطهر جلد بل لا يطهر ذلك  
الحيوان بالذكوة قيل هذا زيد لان مفرد مخالفة وان لم يكن معتبرا في النفس لانه معتبر في الرواية وفي بيان المفهوم  
في نص المعبر كلما انهم عن يوم لم من الحيوان كما في حد وثالثه واما في الرواية فالكثير كما مر وشعر الميتة  
مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال له وحده بالذكية وعظمها مثل القرن والحنف والظلف وعصها مثل  
السن عاردي والعصب طابا لفصل طامر ذلك الثلثة فاجري الضيق وحاسم الاشارة والاطلاق شيئا وان  
شعر الكلب وعظم طامر وعظم الحسن نفس وكذا عظم الفيل وعند مجمل نفس كما في الزاهد وفي الاضافة اشعار  
بان هذه الاشياء التي طامر بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك الميتة لكان اولى ولا يشاء مقيدة باليسوع بل لا بد  
ولا نفص كما في قض وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا للحيوانات في الاكثر افرده بالذكية كذا الشعر والعظم  
والعصب للانسان الميت طامر ومن محله لم يجر الصلوة مع شعور اذا كان اكثر من قدر الدرهم والميتة طامر  
طامر وعظم طامر مع اعتراجه لو انظر في الدقيق لم يوكل ومن ابن مقاتل انه يوكل في تخصيص الانسان  
ايها لان الثلثة للضيق نفس ومن الامة الثلثة ان شعور طامر كما في الزاهد يبرقع فيها نفس بل طمع كالبرق  
والخروج وقطرة والقدرة وعز الدابة وطبا كان او باسنا حثيثا كان او كثيرا الا ان لو كان صليبا نحو غير الاول  
في طامر الرواية لم ينسج بالقليل الخسنا وطبا كان او باسنا صحيحا كان او منكسرا على الصحيح ونقص بالكثر  
قيل هو ثلث ومن محله ما يأخذ ربع المار وقيل كل كما في الخفة والصحيح انما استكثر الناس كما في الكافي  
واما الروي فيفحص خلافا لابن يوسف في اليابس وذكر الصدق الشهيد في الرطب كالابن الضرورة قيل هو لا يح  
واطلاق البير يد اعط ان البارقي والاصار والغلو في فيها سواد وهو الصحيح كما في الزاهد في الحذر  
اذا وقع فيها غطاء او راف فانه لم ينسج لكنه يكره كما في الزينة او مات فيها او في غير ما وقع فيها حيوان  
غير ما في المولد ولم سائل لما سبق بخرج في الشارع واطلافة غير الخان صفة في كثير من سواد اشنع اي تقدم وتغير  
صفة حيوان ويوصف النكر بما ينصف به الحنفيل كما ذكره ابن مالك او تفصح اي تقطع او سقط شعور واما  
لم يكنف عند ليل يوم امها انطهر بالخرج اذا تفصح اي تقطع وفيه اشار الى ان لو وقع فيها ذنب الفاء او قطعه  
لم يقتدر يخرج كل ما كان في قض وغيره او مات مثل ادى او شاة اي مات احدها او منعه في الجنة فلو وقع فيها سقط

يد  
تسلخ

ينزع كل الماء وعن البقايا الصفراء ذوق الانسان الميت فيها لا ينفس ولو قيل النفس كافي المحيط ومن  
 لا يجنفتان الجدي كالشاة وعندها في الحنطة كالا حجاج كافي الازمدي ينزع كل ما بها خير من والا حسن الاكتفاء  
 بالنزع فانه استقام له البير هو ما كان مسندا الى نفسها او ما بها كافي المذهب طان ليس في الاساس والصالح  
 الا الاول وان تعريف المضاف له يقتضي نزع كل من اجزاء الماء وسبيل خلاف وفي الكلام دلالة على النزع  
 النفس الا انه ينزع وفي الازمدي لو وقع فيها عظم سقطت بالحنطة وتعد اجزاءه بطهر بالنزع وكان غسلا للعظم  
 وفي الجواهر لو وقع عصفور في نزع واعن لاجزاءه فادام فيها فيجف فتزكت مدة يعلم ان احتمال وصار حارة فيل  
 مدة هذه ستة اشهر وفي الاكتفاء اشعار بان النزع مطهر البير كما ولد له والاشاء والبلى تعاقيل هذا وفي  
 هذه البير وما في حق غير هذا كدم الشهيد ذكر في النزع وقيل ينزع حوائها وقيل يطهر به وبه فانه كافي  
 الزينة وذكر الموت دليل على ان لو نزع حيال ينزع كل ما بها الا النزع فان كان اديال ينزع شيء كما اذا كان محصوا  
 او دجاجة او فارة او سنورا احتسنا كافي المحيط وهذا اذا لم يكن على النزع او غير حنطة ولم يصل في الماء  
 تبقي بالحنطة ينفس ويوصل الى الماء كسوره كافي الحنطة في المكروه عن المجنفة خمس ولا وسط او ست  
 وقيل عشرة وفي المشكوك ينزع الكل كافي الازمدي والتقية وعن الشيخين انها لم ينفس كل الجاري كافي التزية ومثل  
 في الازمدي وفيه عن محمد اجتمعت انا واليوسف على انها الجاري ومثل في المحيط الا انه في عنه ان قال كان هذا قيا  
 نذكر بالاثار ان امكن النزع بسد منبع الماء مثلا وغاية النزع ان يقل بحيث لا يتلى الدوام او اكثر فلو غا الماء  
 قبل النزع بقدر عشرة طهر الباقي وان غارت ثم عاد نفع محمد ينزع عشرة وقال شاذلان طهر كافي الازمدي وهو  
 الصحيح كافي التزية ولو نزع عشرة ثم عاد ثم عاد لم ينزع الباقي ولو نزع النزع قبل النزع كل وقيل مقدار وقت  
 الوقوع واختلفوا في التوالى والختار لم يشترط كافي الزينة فلو نزع بعد ثم ازال في الغد قبل ينزع كل وقيل  
 الباقي وهو الصحيح كافي الخلاصة والابن نزع كل الماء بان ينزع منها ففقد ما فيها ينزع او في نزع قدر يقول في  
 بصارة نفع الواد والامام يقول جلين صاحب سيرة بمقدار الماء وهذا قول مجرب محمد وهو الاصح كافي المبسوط  
 وفي بعض النسخ في بصارة فيكف ويجعل واحد كافي الازمدي عن المجنفة يفيض الى اري الجبابرة وعنه ما يردو عن ابين  
 يتخذ حيرة بقدر ما فيها كافي الازمدي وعن المجنفة يمسح من البير وعرضها بالاشياء ثم يذهب العرق في  
 الارض ثم ينزع لكل شبر ولو كان كافي الزينة وعنه ما يردو وعنه ما يبتان وخمسون وعنه ما يبتان او ثلثا يرد كافي  
 المحيط وعند محمد ثمانية ويرفق كافي النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزع ينفس واختلفت في النجس  
 ما نزع الاخر والجمع الا انه يطهر نزع البعض كافي الترتيب وهو غليظة ثم خفت بقدر النزع كافي المحيط فلو صب  
 الدلو الاول ما نزع منها عشرة وفي اخرى نزع منها عشرة والثاني تسعة عشرة كافي الخلاصة وقال الكرخان الاول



الاخير كاول كافى السوط فلما انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منه باطنه كما قال محمد خلافا لابيوسف كافى المحيط  
 وفي موت فهو بحاجة في الجنة كالسور والفاخرة بلا تقير يخرج اربعون دلو بطريق الايجاب وفي خزائن النعم  
 خمسون الى مائة بطريق الاستحباب وفي ظاهر الرواية الى خمسين كافى المحيط وعن ابى جعفر اربعون في الكبير  
 وستون في الصغير كافى الترتاة وقيل بحسب البرد وعن ابيوسف في السور يخرج كل الماء كافى الزاهدى  
 والد حاجة بالنعم والكسرة والتناء للوحدة فيطلق على الذكر ليم وفي نحو عصقوك كصعق وسام ابرص والماء  
 نصف ذلك اى عشرون الى ثلاثين وعن ابيوسف هكذا الحكم الى الاربع في الخمس اربعون وفي العشرة كما  
 في الزاهدى وهذه المراتب الثلاث ظاهرا للرواية وعن ابى جعفر في نحو الحلة والماء الصغرة الجنة عشر دلاء  
 وفي نحو الحامة الثلاثين كافى المحيط فالمراتب خمس دلو وطائر اربعون وستين ونصف والماء الدلو للمعبر  
 المستعمل للابادة البلاد وقيل دلو تلك البرد وعن ابى جعفر دلو يسع صاعا كافى المحيط وقيل يسع خمسة اصد  
 وقيل سنون والماء المحرق كالصبيح اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كافى الزاهدى وفيه اشعار بان ما  
 يخص قبل النسخ واختلفوا ان المتخصص مانع لا يفر او الجميع الا ان يطهر يريح البعض كافى الترتاة وغيره اى غير  
 فان الدلو ما يترك ويؤثر يحتسب به اى يعتد بذلك الوسط ويجعل في حساب فان نقص صغيره فالتدبير فان  
 كان الميتة عصقوا مثلا وهناك دلو عظيم يسع عشرين دلو وسطا ثم يترج بده كان كناية قال الله تعالى  
 هو احب الى وقال في الحسن انه يخرج كافى المحيط ويحسب البرد وقت الوقوع في موضع الميتة فيها كما في الثالث  
 وشرح الطحاوى ان علم اهل ذلك الوقت بالاختلاف ولا اى وان لم يعلم فقد قال ابو جعفر ان لو يترج فقد  
 اى مدة تجيها يوم وليلة فهو مع جميع المدة وان الترخ فكذا اى فدية تجيها ثلثة ايام ولياليها الثلثة وقال  
 اى ابو يوسف ومحمد منذ اى اول تلك المدة زمان وجد وتيقن هذا الوقوع سواء كان الواقع شتخا اكل  
 والاصلاق شيرا الى ان حكم ما عسى به وغسل وحكم الوضوء والغسل سواء في القرابين وفيغنى الله الامانة بقوله  
 فيما يتعلق بالصلوة ويقولها فيما سواه وانما قيد بالبرك ان الثوب لم يجس عند اصد الوجوه لم يجس بعد  
 صلوة يوم وليلة وعنه الطحاوى يوم وليلة وفي الياس ثلثة ايام وبالميتة لا لوقوع فيها من منذ ثلثة ايام  
 فلا بد من سقيا فان انتفع اعيد صلوة ثلثة ايام عند الشخوين والافصاوة يوم وليلة عند ابى جعفر  
 ولم يعد شىء عند ابيوسف الكل الزاهدى وسور الادنى ولو صغير او حائضا او كافرا وكذا سور شارح الحمر  
 فاذا اتى عليه ساعات وليس شفعية بلسانه ولعابه فقد طهر كافى الكدرى كدرى المذخرات لو طال اثاره لم  
 يطهر وان شرب بعد ساعات في الزاهدى يكون للذة سور الرجل وسورها وهو بقتية الماء التي تركها الشارب  
 في اذنه او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغير كافى الغيب وسور الفرس طاهر ولو لم يمتد عنه وعند ان التوضي

بغير احب عنان سور مكره وعندنا مشكوكه والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كافي المحيط وسور كل  
 ما كوله اللحم من الطيور والانعام وانما البستان الجلالة التي لا ياكل الا الجيف مع ان سور مكره كافي الزاهد  
 وغير لانها غير مأكولة طاهر ذلك الاسار وغيره غير علكان عليه فلا حاجة الى الطهورية وسور سباع البهائم من الاسد  
 والفيل وغيرهما نجس لم يتوضا به عن ابي يوسف انه يقول ما كوله اللحم وقال الفقيه لو لم يفتى بطهارة سور الجبل  
 والخنزير كما قال مالك لا خلاف ذكره الترمذي والسبع ما حرم من السبع وهو الفأر شبيه بكل حيوان سالب وقيل ان البهائم  
 قد حرمت وسور الفأر مكره كراهة تزيه او تحريم كافي حاشية الهداية والاصح كراهة تزيه عندنا لا يحرم عند  
 ابي يوسف ومثله عن محمد لكن اكلت الفأر فحرمت فهو نجس بالاجماع واما الوشيت بعد ساعة نجس عند الجيفة  
 كافي الزاهد والرازي من الهرة الصرة الاصلية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كافي الكشف وانما حقت  
 بالذكر مع انها داخلية في سواكن البيوت لانه لا خلاف ان سورها مختلف في سور الدجاجة الحلاله بالتشديد  
 الرسالة الى لا تعلق في البيت فانها تنفس الانجاس وقيل اشارة الى انها لو كانت نجسة لم يكن واختلفنا لما كان  
 في قصص والعلق خارجة فلم تجد نجاسة اصلا او في بيت والعلق فيه فانها لم تجد نجاسة فيهما ولا تعلق في نجاستها  
 والاول هو الحق لانها لو لم تاكل لكنها تلتقط الحبوب منها والاحسن ترك الدجاجة فشم على البقر والابل وقيل ما  
 يصل منها الى ما تحت قوائمها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكن فانها لا تقبل في العذرة نفسها وغيرها وقيل كيف  
 جسمها في بيت بحيث لا تجد عذرات غيرها لانها لا تقبل في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى تشمل البقر والابل  
 لكان احسن وسور سباع الطيور من الصقر والنسر والحمام وغيرها مكره كراهة تزيه او تحريم كافي  
 الحاشية وقيل انما يتحقق عدم نجس منها ما لم يكن وهو وليس ابي يوسف وبرافة المتأخرين كافي المحيط  
 وقيل لا يكون سور ما في ايدي الصيادين كافي الزاهد وسور سواكن البيوت من الحشرات كالنحبة والفأرة  
 والعقرب والتمسك مكره بانفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا في سور الدجاجة كافي المحيط والاصح انه مكره  
 كراهة تزيه كافي الزكاة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع سكنة كقولك جمع هالك اي طائفة هالكة اجمع  
 ساكن فانه صفة غير العاقل كالواضع جمع الماعز مكره ذلك الاسار وحكم المكره ان يجوز ويكره استعماله وجود الماء  
 المطلق كافي قدم وسور النمل الاصل بقية المأكول والبغلة مشكوك فيه اي في حكمه فتقبل الشك في طهارة مع الجزم  
 بطهارته والاصح ان نجس التوب بالفسخ وقيل الشك في طهارة وظهرت فيه جميعا والاول هو الصحيح كافي قصص  
 وعنه ان سورها نجس وعن محمد ان سور النمل طاهر عن الجيفة ان نجس وقيل ان سور اخفى سور البغل  
 وقيل ان سور النمل نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كافي المحيط وقيل لا تعلق ان الحمار اعم من الذكر لكن ما  
 في الصحاح والتهذيب دال على ان الخاص في نقول بالتبعية في كلام المصنف لا تعلق ان سور النمل مشكوك عن الجيفة

ونفر الحسن رحمه الله ان يحسن كافي الزاهد ان اشار الى حكم الشكوك بقوله وتوحيه ويستم اي يفعلها جميعا  
فلم يكتف باحدهما وقبلا شعاريان الافضل تقديم الوضوء كافي الخاصة وعندله فوجب تقديمه والاخر طان  
ينوي فيه ان عدم غم فلا يتوضا بسورهما ان وجد الماء والعرق من كل السور طهارة ونجاسة وكراهة وشكها كان  
قاية الزاهد ان عرف مدنى النجس وفي الزبد عرف البهية المحلاة كالخمار والبغل وغيرها نجس وقبح  
ان عرفها طاهرا وظاهرا رواية وفي المحيط من الامام الحارث ان عرفها نجس معصية البدن والغوب ومن  
ايحسها ان عرفها نجاسة عظيمة وعنده ان خفيفة فصل مصدرة في فعلها او المفعول به تعالى لانها طاهرا  
او النجس مع الحل يمتنع على التسكوت لانه غير مركب ومرفوع على انه غير محروف ويجوز ان يكون مبتداه ان علم هو  
وان يكون مضافا الى قوله التيمم لغة القصد وشرا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره التصديق السعيد في الروايات  
انه لا يخلو من شيء يخلف ذلك الوضوء ما وضوء الحدث فلو تيمم الميمم لم يكن قرينة كافي النية وفي كون المصانع  
خبر للعرف اشعار بقصر النية على التيمم على ما قال بعض الخاء فلو لم تجد زابا نظمت اليصل وقد عند النية  
وفي رواية عن ابي يوسف وعنه انه لو لم يعرف طهارة للتيمم بالمصلين وعنده تيمم القربان نجس ولو لم يجد  
البركع ويسجد ثم يعيد وقول محمد مضطرب كافي الزاهد والفصل اي غسل المحب والمبايض وغيرهما سواء  
كان للصلوة الواجبة او السنة لكن في الظهيرة ان المايض لا تيمم لصلاة الجنازة والعيدة اظهرت لاف من عشرة  
عند الجزاء عجز التيمم عن استعمال الماء اي مله كان لطهارة ان النجاسة اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضاها او  
للوضوء تيمم لم يجب عليه صرف اليد الا اذا تيمم للجنازة ثم وقع منه حادث سوجب للوضوء مما توجب عليه الوضوء  
ج لا فقه على ما كان اولى تيمم عليه التيمم خرج من الجنازة الى ان يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي  
وغيره وهذا صورة ما قال المصنوع وما اذا كان مع الجنازة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء والتيمم للجنازة  
بالاعتقاد فان مع فيه يجهل بقوله ان مع العسر يسرا ويحل في هذا المقام من الاشكال الشهير بل بعد  
اي الماء من التيمم والتيمم من الماء ميلا اي يميل في الوضوء في الاصل بعد ان يدعى بالبر من الارض ثم يجهل بسبق  
الطريق ثم كل ثلث فرج حيث قد جرد على الله عليه ولم طريق البداية وفي كل ثلث ميلا او لهذا قيل الميل  
الهاشمي واختلف في مقدار على الاختلاف في مقدار الفرج فقيل ثلثة اذ فرج الاربع اذ ان كان الفرج  
والكافي وغيرها وقيل الفات وثلثا وثلث وثلثون خطوة كافي في النهاية وقيل ثلثة اذ خطوة كافي في الفات  
والاول ليس النظر الى المبدأ فان الخطوة فرج ونصف والمذراع اربعة وعشرون اصبع بعد معرفة الا الله الا  
محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار اللقطة وهذا كله عند ايحس في رواية عن محمد وقال لا يخلو  
الا على راس الميلين وقال الحسن اذا كان للماء بين يديه ولا في المعبر الميل عن ابي يوسف ان المعبر غير القارة





لاحاطة الماء بمصلانا كما في الصلاة وغيرها وكصلوة الجنادة بالتيك المبركة التي لا يخلو التيمم لاجل صلوة  
 الجنادة بغير صلواتها من كانت حلالا وهذا اذا كان لا يوجد له شيء من التيكات والافيتو صانه كافي  
 المينة وفيه اشعار بان التيمم والى الصلوة سلطانا كان او قاضيا او امام الحى وغيره كما ياتى وهذا هو ظاهر الروا  
 لكن الصحيح انه يقيم ثم وقت التيمم عند حضور الجنادة فلو حلفت اخرى بعد ما يمكن من الوضوء احاد التيمم لا  
 فلا وعند محمد يعيد بكل حال والفتوى على الاول كافي الغلابة ولا ينبغي ان يجعل القيد صفة لصلوة الجنادة  
 او حلا والعامل بمحض الشبهة على انجزان يجعل قيدا للصلوات في الارضى وغيره ان ليس للنام والاولى  
 والاولى ان يتيمم لاجل الصلوات وقيل للولى التيمم فيها وهو ضرورة يطق كفيه او يبطنها مع ظهرها والاولى الى  
 فافاضل قبل ما ودرهم برفعهما ثم نقصهما ترين عند بيوسف ورة عند محمد وقيل الاول محمول على كثرة  
 الصاق التراب والثاني على قلته كما في المحيط السمع وجهه اى لاجل ان تمسح به وجهه وقيل ليعلم بان مسح العذرا  
 كما في الارضى والواحد قبل السمع ليعلم ان السمع على الارضى كافي الطهارة ووجه اخرى ليدري ان السمع يدعى  
 وانما يدعى بالوضوء مكان الغيرة وان ذكر في الاصل انه افضل والاطلاق مبني على ان يدعى بالوضوء على ما مضى  
 بلما لم يفسد التيمم بها بل اوضح خرقه عليها كما في المينة وينبغي ان يكون كذلك من بعض بعض الماء والاشعار  
 بان الغبار لو لم يدخل بين الاصابع لم يجز الخبز في الثالثة للخلل ومن محله ما يحتاج اليها كفى المحيط لكن فيهما  
 المكشوف ان الاستيعاب بالتراب ليس شرط بالاجزاء والمتبادر ان يكون الضارب هو التيمم فلو لم يمسح بغيره  
 للوجه واليمين اليسرى كافي العاقل وان لا يتكرر السمع فانه مكرره بالاجزاء كافي المكشوف وان لا يستعمل بالجمع  
 وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا قليلا لم يجز كفى الجامع للقاء فلو تركه سبع شعرات لم يجز كافي الحرة  
 وعن اصحابنا ان السمع الاقصى الاربعة يجوز وهو ظاهر الرواية وقال ابو جعفر وعن ابي بصير اذا سمع الاكثر تجوز  
 وينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفيت السمع بالاربعة اصابع يده  
 اليسرى ظاهره ان اليمين من الاصابع الاربعة ثم يمسح بها من كفة اليسرى باليمين الى اليسرى فيم يمسح  
 اهلها يده اليسرى على ظاهر ايام يده اليمين ثم يفعل يده اليسرى كذلك في المحيط وكافي ان يضع يده  
 اليسرى على ظهر كفة اليمين ويمسح بثلاثة اصابع منها على ظاهره اليمين الى الاربعة ثم يمسح باطنه بالاهل واليمين  
 الى راس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاء ان لا يمسح على الصحيح على ظاهره يقيم  
 لا تجوز من تسامح العبارة على ظاهره كامل فانه لا يجوز التيمم بارض صارت نجسة ثم ذهب فيها وهذا ظاهر الروا  
 وعن اصحابنا ان يجوز كافي المحيط والنباه ان يتعلق بالوضوء الاخر الا انه لا يجوز اطلاق الاولى فلا بد ان يكون  
 متناوعا وفيه غير الى ان الجنب لو قرب على ظاهر الوجه ثم عليه اليد لاجل ان السمع هو التراب المستعمل في الوضوء

كافى الخلاصة من جنس الارض اى ما لا يحترق بالنار فيعبر به ما اذا لم ينطبع كافى المضمرات فيقيم بالباقي و  
 الزبرجد والمرجان الابالاج والمرايا والياقوت واللؤلؤ والنجوين والحديد كافى الخزانة وغيره لكن في الزاهدى وغيره  
 تيمم بالثلاثة الاخيرة والارصاص والغاس عند الاحتضار ومحمد رحمه الله وفي الخلاصة تيمم بارض رطب الماء عليها  
 ويغنى فيها لدقة واختلاف في التيمم بالطين الا اذا لم ينطبع بشئ من يحمى ولا تيمم بالرمال بالاجماع وفي المضمرات تيمم  
 به عند انقاس الصغار وفي الخزانة لا تيمم به الا اذا كان من حجر كافى بعض بلاد تركستان فانه حطهم وفي  
 الظهيرة التراب المخلوط باليس من جنس الارض العبرة الغلبة ولو كان ذلك الظاهر بالانقع او غير ذلك فيجوز  
 بالبحر المفسول وهذا عند وعند ابي يوسف لا يجوز من حجر بليلان والاول هو الصحيح كافى المحيط ومروية عليه  
 اى على النفع الظاهر فلا تيمم به في التيمم كفى كافى الخزانة ووقام في هدم واصاب الغبار وجهه ويده  
 وسبح جاز وكذا لو جرد له سبب بنية فالتيمم وجوب الفعل كفى الزاهدى مع القدرة على الصعيدي اى مع وجوب  
 الصعيدي الظاهر كفا لا خلافا لابي يوسف ثم رجع الى ان لا تيمم على الغبار والصحيح قوله كفى في السيطر والصعيد  
 وجب الارض ترابا او غيرهما من سبب الاستدلال ومع ظرف ضرورة كقول بنية اذا ما الصلوة او جزء ما يحتاج الى  
 التيمم سواء كان حيا او ميتا تيمم به كفى النية وفيه لالة على انه لو تيمم لقراءة القرآن او من الحصف لا يصلح  
 به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعياد البجلي ولو تيمم لصلوة الجنابة او سجدة التلاوة وصلح وفيه  
 دليل على جواز التيمم لسجدة التلاوة وذكر القدر ورجى في شهرته لا يجوز كفى المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في  
 السفر لا الحضر عدم الضرورة ولهذا لو تيمم للقراءة فان كان محاذ لا يصلح به وان كان جنبا يصلح لان القراءة يجوز  
 في الاول بعينه التيمم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة انه ينوي الطهارة وفي الكلام  
 استعانة بالاشتراطية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لا بد من التيمم والصحيح هو الاول لكن الكرماني واعلم  
 ان سنة التيمم التيمم بالاقبال والادب او لم ينقض ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كفى الزاهدى في مسح  
 التيمم قبل دخول اصل الوقت وسبب الوقت المستحب ويصح قبل الطلب اى طلب الماء والآن من الرفق اى في  
 الذي مع الماء ولا يبولن في الاعطاء كما قال ابو حنيفة خلافا لابي يوسف كفى التيمم وذكر في المحيط ان طهارة  
 وجب لطلب الماء وقال الحسن لا يطلب في السابغ ومن ابي نصر الصفاقنا وجب اذا لم يكن الماء عن الزمان لو حيا  
 بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فصيل فانه لا يعيد كفى الزاهدى ويصلح لو احدث التيمم ماشاء  
 من الواجبات والنوافل اداء وقضاء وينقضه اى التيمم ناقض الوضوء كما انه ينقضه ايضاً فانه على ما كان  
 لظهور اى لغير الوضوء والغسل وقيل للوضوء والسنة كفى الزاهدى وفيه اشارة الى انه لو ادى في الصلوة ماله  
 في يد رجل فانه تيمم طلب فاعلى بعد ذلك كفى الزاهدى وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد في الاعطاء اعاد

ان اعطى الماء ومن محلات فلي الاعطاء بطلت والى ان لو تيم على راس الميل ثم سار الى الماء وانقضى  
 قليل من المسافة فبقي ان ينقضى تيمه لانه قد عدا الحكماء ويؤيد ما قالوا اراهم في قيل باب قضاء  
 الغوايت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان ذوال الرمن المبيع التيم ناقض كما في النظم  
 لا ينقض رقة اسم من الارثاء اى ارقاد المسك المتيم فلان يعطى اذا سلم وفيه اشعار بان لو تيم من غير الماء  
 لم يعمل لان ينقض جميعه خلافا لا ييوسف كافي الترتيبه وتدابير واجب وعين الشفيعين وجب لاجبه  
 اى لظان الماء صلوة بالتيم اخر الوقت اى في اخر الوقت المستحب في الاخير العصر المكونه واما العزم فلا  
 يؤخر من اذ لا بأس بهذا كذا المشايخ الى الشفق وهذا اذا بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتم وان  
 خاف الغوت وفي التقييد اشار الى ان بدلت الجماع لا يؤخر في الاصل ايتقيد ولو لم يكن الصحيح كافي المحيط  
 وغيره وقد يستدل به على الصلوة اول الوقت فصل عندنا وسياتي ويجب ويعرض عليه في الغلاة يمتد او يمتد  
 او قدامه كافي الترتيبه قد خلطه بالفتح ثلثا في ذراع الى اربعة ميل وقيل ميلا وقيل قد لا يميل كافي الترتيبه  
 ان ظنه بالخبار وغيره قريبا ولما قيد بالنقل لا يوجب العمل في العلويات اجاعا بخلاف الشك فانه لا يمتد  
 حكم وفاقا كافي حاشية الهداية واذا ذكره اى الماء في الوقت اربعة حال كونه في الرجل اى حمله لا يعيد الصلوة  
 الموقاة بالتيم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف يعيد وقيل الوضوء غير بلا علم لا يعيد اتفاقا وكذا اذا علم  
 الادوية من عنق الدابة وقيل فيه الخلاف ايضا ولو علمت من موضع الاكاف وهو الكلب او من مستندة ومقتضى  
 لا يعيد وفي العكس يعيد كافي المحيط **فصل في التيميم** ويجوز التيميم والاضافة فطاه هذا يكون الصفة  
 مبتدأ والمجاوز السمع قدرة والراد بالسبح يرد بقرينة اللام على الحنفين وغيره كالجيرة ولم يذكر تعبا  
 وانما شئ اشعار بان السمع لا يجوز على خف واحد بلا عذر وهو شرط ما دونه الى الكعبين او الى السجدة كافي  
 المحيط او مشي به فريحا وما فوقه كافي حاشية الهداية جاز ثابت باناء رقيقة من التواتر وقالوا عاين  
 قول في حاشية يوسف يكدر جاحده لذلك كافي المحيط وفي فتاوى قض من انكر من الصحابة رجع قبل موته في  
 الخفة ان ثابت بالاجماع وقال ابن الجوزي ان ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشر وفاقا الجازين  
 للمتحيزين بين السمع والفعل كافي الكرواني وذكر في التيميم ان السمع اولى اطلاقا واعتقادا ووقع تمام البعده  
 والعمل بقراءة التركن في الصلوات وغيره ان الفعل افضل وهو الوجه كافي اراهم وان قلت كيف يكون  
 افضل وفي الاصول ان السمع رخصة استعاضة اى رخصة مستقطعة للضرورة كقصر المسافر قلت ان رخصة استعاضة  
 حال الخفيف للتخفيف ولهذا وجب الماء في النصف بينة الفصل ينبغي ان يصير ان كان في الخفيف في الخفيف  
 مشروطة بل سعيته بالاجاز لزيادة الشقة وليس من الرخصة الترفيفية في شئ اذ الخفة رخصة تخففه بجواز

الأخيرين وقتها للعذر ولد كان الأفضل أن لا يخرج كقطر المسافر فلو كان منها دم أن يكون غسل الخنثى أفضل  
 من مسحه ولا يخفى ما فيه هذا ما في النقام من الكلام الوافي لتحقيق ما في العمليّة والكافي من قال إن المسح خمسة  
 ترفية عنه فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام النحول كما دل على قصر اطلاع في علم الأصول للمحدث طرف  
 جابر وفيه أشعار إن المسح لا يجوز لمن يجد الرطوبة إلا أن يقال لما حصل له التبريد بذلك صار كأنه مسح حال  
 كون دون من عليه الغسل من الخشب والحايض والنفساء قيل إنه صفة للحرث وفيه أنه يلزم من حذف القول  
 مع بعض الصلوة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة لمن صور وفيه أن النية الشرعية لا بد من اشتك عفاوة  
 أن يغيب في الماء متكوّن إلى كعبه ثم يمسح أو يعقد فيه واضعاً عليه كما نافيها لا يصل إلى الماء عن نحو الآية أن لا  
 يمسح الخنثى بل يجري الماء على ظاهره بعد أن يشد فوق الكعبين وقمنا أشكال إن البسوط مذهب الجنازة  
 الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كل على إغارة الجواز مسح يغتسل الجمعة والعبد على  
 وينبغي أن لا يجوز في ما في البسوط ولا يعلن يجعل في حكمه فلا حسن دون الغتسل وفيه خطوطها  
 عن بله الآية الأصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير كلام الأصول قال الإمام لا ينبغي أن يشرحه  
 أن أظهد الخطوط ليس شرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخنثين خطوط بالأصابع وفيه  
 أنه سنة وفي حاشية الهلاية مستقيمة وإشارة إلى عدم تكرار المسح وقال عطية يمسح ثلاثاً كالغسل كما في الكفاية  
 قد ثبت أصابع اليد صفاً عند أبي بكر الأرقم وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله قد ثبت أصابع الرجل  
 عند الكرخي كما في المحيط ومن الحسن أن يظهر الخنثى مثله عن أبي يوسف وفيه روع طاهر كما في الزاهد  
 والأول ذكر محمد وهو الأصح كما في الاختيار في أسفل من الساق مشكلاً بأنه مقيد بظهور القدم فلو مسح على ما  
 فضل من راس خفه مثلاً لثلاث أصابع لم يجز سواء كان مقطوعاً أو كما في التتمة وكذلك لو مسح على أسفل  
 أو العقب أو جانبها لم يأت في شرح الطحاوي وفيه من الزيادة لو مسح على ما فوق الكعب لم يجز وإن يجوز المسح بالظهر  
 لكن المستحب باليد والى أنه لو لم يمسح عرض الخف أو من الساق جاز لكن السنة أن يضع أصابع يده اليمنى  
 على مقدم خط الأيمن واليسرى على الأيسر ويضع الكف مع الأصابع عليه ويمدّها إلى الساق قال محمد كلامها  
 حسن وقال المحامد في الأحسن أن يمسح بجميع اليد ولو خاف الماء فاصاب ظاهر خفه جاز من المسح وكذا لو  
 مشى في الحشيش فأبطل من الماء أو من الطر وكذا من الطل على الصحيح <sup>الكلمة</sup> المحيطة ويجوز المسح على الجرسوقي  
 الكابيين من الإديم ونحوه سواء كان ملبوساً من فوقه أو في الخف لكن يشترط أنهما ملبوسان قبل الشد  
 فلو لبسهما بعده قبل المسح على الخنثين أو بعده لم يجز المسح عليهما وإن مسح ثم نزع أحدهما مسح على الآخر وعلى  
 الخف جميعاً وأما إذا كانا من الكتان أو من غيره فلا يمسح إذا لبس وجهه وكذا إذا لبس فوق الخنثين إلا إذا كان



وقتنا حيث يصل البله الى ما تحت الكفة المحيط والجوف بالضم ما يلبس فوق الخف الحفظ من الطير  
 او غيره على الشبه ولكن في الجمع انه الخف الصغير يجوز على ما ينسب للمعب والقلم من شعر او لبد او جلد  
 دقيق ونحوها ويكون به السفر الشري كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويحذف الكلام الهداية كما مر ويدخل  
 في عموم ما اذا كان من الكبراس او صوف لكن في المحيط ان يجوز السج عليه كيف ما كان وفي المصنفات لظاهر  
 ان الجرب اذا لم يكن ثخيناً لم يجز السج عليه وشرط في جواز السج على الخفين او غيرها ان يكونا ملبوسين من  
 اللبس بالضم فان الكسر اسم له على طرف قام طرف ملبوسين او الثبوت المستفاد منه وان كان بهما لابساً  
 او المتوفى بنبيلا الترفانه لا يسمي اصلاً او صاحب العذر مع القدر فانه لم يسم خارج الوقت وقت الحدث  
 اي قبل وقت لا وقت اللبس ولا وقت السج فالتام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس الخف خفيه  
 ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكل الوضوء ثم احدث قبل ان يستنجي على وجه السنة جاز  
 ان يسم كما في الاصل وانما شرط ذلك لانه لو كان ناقصاً لخل الحدث بالتقدم بخلاف ما اذا كان كاملاً ووجه  
 العبارة احسن من قولهم اذا لبسها على طهارة كاملة لان الاسم يدل على التام والاستمرار او المعنى يدل على التمام  
 فيلزم من قولهم ان شرط حدوث اللبس قبل وقت الحدث لابقائه كما ذكره المصنف قبل في غير ذلك وقت الحدث  
 ظرف كامله فالخف على طهارة يكون كما لهما قبل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقائه بصيغة الفعل  
 واقع وفيه لا يخلع ما ذكره من ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل في هذا  
 الاقترانه نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاستمرار معنى مجازي له على انه يحتاج اليه وهو  
 صفة كحدث ويكفي الثبوت لما يلد عليه ولا اكتفاء اشعاراً بان لا يشترط في سح الخف كافي المحيط  
 ويشترط في بعض الروايات كما في الاصل لا يشترط الطهر المذكور في سح الحيرة سواء كان السج واجباً او  
 جازيلاً فانه لو فرض حملها فان فرض سحها جازيلاً وان اشفاقاً وان لم يفرض غسلها ينبغي ان يجب الغسل وان فرض  
 جازيلاً ترك السج عندها ولو لم يفرض غسلها فان لم يفرض غسلها وجب الغسل اتفاقاً وان فرضه لم يفرض  
 ينبغي ان يكون على الخلاف وان فرضه لم يفرضها جازيلاً اتفاقاً وان لم يفرضه ينبغي ان يكون على الخلاف  
 كما في حاشية الهداية والصحيح ان سح الحيرة ليس بفرض عنده وان لم يفرضه كافي المحيط وذكره الزاداني  
 ثم اذا خاف زيادة الرض ويجوز سح ما زاد عما فوق الجراحة اذا فرض غسله والغسل والغسل بالحواء  
 سحت وان لم يفرض السج ما عليها يغسل الباقي وفي المحيط انه يسم ما زاد على الجراحة وكذلك في حق  
 المنقصد وفي النسخة الاصح انه يكفي سح النخلة التي هي العقد بين الجفرة ما يربط العود ونحوه على  
 العضو حال الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والفتوى على ان سح الاكبر يكفي والى



النية لم يشترط وذاب الخلاف والنية يكفي مرة واحدة وقيل بالتثنية الا في جراحة الرأس والاول هو الصحيح  
 ولا بأس عليك بسقوطها ولا ينقض السجدة بسقوط الجيرة من شيء الا عن برء بالفتح عند اهل الحنابلة والضم  
 عن غيرهم اي بسبب جهة العنق فان السجدة بهذا السبب ناقض كالوجه ولا يسقط فان كان في الصلوة  
 يستأنف بهذا السبب لم يرد على الاصل قبل حصول المقصود ولا يسمع سائر غير الرجل الا هي اي لا يجوز سماع  
 عضو مستوي بشيء غير الرجل الاستواء بالجيرة كما فلا يسمع الرأس والوجه واليدان المصنعتان المستويات  
 بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذ الصاعد من الجبل وغيره ويجعل الدولة في شقاق الرجل اس  
 الماء عليه لم يسمع ويفصل اذا سقط من برء كما في المحيط ومدة الاضافة للعبد اي مدة سماع الخف لا الجيرة  
 فان سمعها في وقت بريان فلا ينقض الا بالحدث كما في الزاهد وغيره المقيم يوم وليمة من وقته حادف  
 للبرقة والمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الجيرة فاطلع صلواتها وقعد  
 قدر التشهيد فحدث فقام بالوضوء فانه لا يمكن ان يصلي الفداء عن الخف اخرج صلواته وقد جعل  
 خمساً وستة كما اذا ظهر الى اخر الوقت ثم احدث وصلى بالسجدة فيه ثم صلى الظهر من العشرة اوله  
 والمسافر ثلثة من الالهام والليلي محاقف ما ذكرنا من وقت الحدث اي مبتدئ من وقته فانه صفة  
 للصلوة ولما قدم الخبر وناقضه اي ناقض سماع الخف والجيرة ناقض الوضوء من الحدث الا صغر <sup>الأكبر</sup>  
 فاذا توضأ سمع واذا نزع غسل وناقض سماع الخف مضي للذة المعبودة الا اذا مضت وهو في الصلوة  
 بلا ماء فانه يحصى على صلوة بلا تيمم على الأصح اذ لو قطع تيمم ولا خط عنه الرجلين وقيل يفسد صلواته كما في  
 وغيره وناقضه خروج اكثر العقبة الى الساق اي ساقه كما روى عنه وبه قال ابو يوسف وجعل ان يرد اكثر  
 القدم بعلاقة الجيرة فان خلاصة التداولات كالمسوطتين والمحيط وغيرهما ان خرج القدم ناقض بلا  
 خلاف وما خرج اكثرها او نصفها او كل العقبة وبعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه  
 ما يسمع فيه خلاف والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الاخر وهذا كله اذا بدله ان يبق برءه  
 ثم كرر نية واما اذا نال السعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع كما في النهاية وغيره فاحلاق المتن مشكل وفي الاكفاد  
 اشعار بان غسل الماء الى رجل واحد منه ينقض وان بلغ الركبة كذهب اليد اليه او اليه او على الاستغسان  
 اكثر المشايخ واليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية ويحتمل ان يكون فيه روايتان فان اختلفا في  
 الغالب بينه على اختلاف الروايات كما في التمهيد ومن النواقض الحرق كما سياتي وبعد احد هذين اي  
 المحرق والحرق بعد الحرق وبلوغ الماء الى الرجل يجب غسل جليله فقط فلا يجب غسل الوجه واليدين  
 الرأس خلافاً للخنف وعنه لا يجب غسلها وهذا اذا لم يمنع مانع من النزاع والابحور السمع وان طال المدة كما اذا

الخيف ذهب الرجل من البرد كما في الخلاصة ويمنع السخ الحالى والاستقبال كما ينقض الماصى خرق في  
 اسفل الساق منه سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع جرد  
 زوال اسم الخف وبدونه يظفر ذلك الخرق في حالة الشدة لا الوضع حتى لو انفتح خروجه بحيث يدخل  
 فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط قد ثلث اصابع الرجل يكملها واليهما الحلو  
 وهو الاصم وقيل ثلث نامل واليهما السخ ومن يجنبه ثلث اصابع اليد كما في المحيط واما اطلاق  
 الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او مخروجة خلاف وقيل اما قدر بالاصابع اذا كان الخرق جديا ما ولا  
 اذا كان مجذبا القدم او العقب فالعقب اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير  
 مانع وهو الاصم كما في الزاهد اصغرها بدل من اصابع فلا يعتد بها وحارقاته وقيل يعتبر هو الاصم كما في  
 الثقة ويجمع خرق كل ما يسهل سلة او اكبر لا الشدة من خف واحد على الاصم كما في الزاهد وعن ابي  
 لا يجمع خرقه كما في الخزانة ومنه عن الرازي كما في المنة لا يجمع خرق خنثى خلافا لفرج وفي سائر النسخ  
 المقيم قبل الحادث او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخير الى السفرة كان مقيما ثم سافر فيصبح ثلثة ايام ولا  
 من وقته وفي عكسه اى اقامة السافر قبل يوم وليلة يعتبر الاخير الى اقامة فيصبح يوم وليلة وفي  
 سفر المقيم وعكسه بعدهما اى بعدم يوم وليلة ينزع الخف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه  
 يتم حينئذ كما في الخفة **فصل الحيف** يكون للانب والضمم والنفاس كما ذكره الجاحظ وفي اللغة حافت  
 حاضت الانثى هي جايض وحايضة او خرج الدم من قبلها ثم اغار الى المني الشرعى قالوا لا كثر السلف  
 في تسامحهم فقال دم اى خرج دم حقيقته او حكي فيشمل الطهر المختل ولا يرد ان العلل الشرعية معادون  
 الاعيان وللتنبية على هذا المعنى قال بنفصه اى يسقط الى الفرج الخارج وان كان النقص في تحريك الشرة  
 ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل ليس حيف في ظاهر الرواية ومن حمل الحيف  
 وكذا نفاس وبلاول يفتقر ولا يشترط الاحتحاض الا بالانزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما يزيل ما يربى الشدة  
 والسن والدخول في نزلة السن وجوف لم كما في المحيط رحم امرأة بالغة اى منبت الولد وعناية البطن  
 وباللغة ما بلغت سن القوت يلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين على الاصم كما في الزاهد ولذا لا  
 هذا المراهقة وما يكون نضابا كان حايضا بالاجاع كما ان بنت خمس سنين لو زارت لم يكن حيفنا بالاجاع  
 وفي الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوى وغيره ثم قوله دم خرج من  
 والحالات والحامل فانه ليس من الرحم سدا منه او اجبلت وكذا غير من دم الاحتحاض سواء كان من الكبيرة او  
 الصغيرة لانه دم وفي الاتفاق كما في الاحتحاض الكافي وما قال الحكيم انه من الرحم فلم يعتبر الشايع وكذا يخرج

الدم الذي فيه ليس يحضن ويحتمل ان يغتسل عند انقطاعه وان تسلك الزجج على الايمان بهما كافي المحيط  
 لكن لا تدع الصلوة والصوم وقراءة القرآن كما في الرعية والاضافة لا فائدة التخصيص في الانسان فانما قال في  
 يخرج الحنيفة من الدم من دمها والحي من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرة لا دامها اي لا يكون بالبالغة  
 هي سبيل الدم والدم عينه ولو كان مفرغ واحتز في من النفس لانه على هذا لم يعتبر في دمها الا ان  
 كافي الكشف والمستحضر وغيرهما فان قلت النفس في اكثر من الثلث امر امتدافين ان لا ينفذ تصرفها  
 بعد انطلق في اكثر من الثلث واذ خالف ما في المشايخ والمحيط والخاصة والنصول وغيرها لا ينفذ في  
 حالته ينفذ بعاء قلت ان ما ينفذ تصرفه من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كافي  
 فيه الذخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعد يكون وجها شديدا ولا يخرج من استلاد فلعن المراد ان لا  
 يعتبر المتصرف في هذا الوقت فقط وان عدت من بضعة في سائر الاوقات والاولوية مختلفة ولا يباس لها  
 ان يجعلها الشئ منقطع عن الجاه من روية الدم وفي المغرب الياس انقطاع الرجاء ولما لا يباس فخصها  
 الائمة من الحيض وهو في الاصل يباس على افعال حدثت سنة الائمة الا هي عبي الكثرة تخفيفا واختلف  
 في حد الائمة والمختار في زماننا على ما في الازهدى خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية  
 وعليها اعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط وهو اقل القول فلو رأت بعد ذلك دما اختلف المتأخرين  
 قيل لا يكون حيضا وقيل هذا اذا اخضر واصفر ولما اذا امر او اسود حيض والاول مختار والمم والاصح من فيه  
 مع ان الدم يخرج لم وهو الصحيح كما في المضمرات وفي الاستفتاء اشعل بان القضاء ليس بشرط في كونها ايسة  
 كما في النسبة واقل اقل الحيض او مدة اقل اقل المدة من الحيض على طريق الاستحسان ثلثة ايام بالنسب  
 على الظرفية على الاول والرفع على الظرفية على غير وليا اليها المقدرة باثني وسبعين ساعة على ما قال اقل  
 التحريم فان الساعة عند المشيعة من الزمان وهي اقل فلو رأت المبتدئة الدم حين طلعت نصف قوس  
 الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين ربيع كان استحاضة على طلعت نصف قوس يكون حيضا والمعتاد بخمسة مثلا  
 حين طلعت نصفه وانقطع في الحادى عشر حين طلعت ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة  
 بقدر السادس وكان ابو اسحق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهر وما بينهما سواء فاذا اخرجت  
 الفضة انما طهرت في الحادى عشر اخرجت لها بعشرة والعاشرة تسعة وكان يتعرض للساعات وعلى التقوى  
 كان حاشية الهامة لكن قد اطلق المحيط انما استغنى في الساعات فيما سواها المفسر لا على ما وهذا  
 كظواهر الرواية ومن يجنبه ان اقل ثلثة ايام مع القليل من الليالي وعن ابي يوسف في زمانه اكثر  
 الثالث واكثر عشرة من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما في رواية فلو نكحت انة العاشرة والحادى عشر



فان زلت الدم في جايض وان لم تفك ذلك ان كان لها طين بكافى النية واقل الطهر الفاصل بين دى  
الحيض خمسة عشر يوما مع لياليها ولا حد لاكثر اى الطهر فانه يصار ونصوم واستوفى غيرها وفيه  
الى انما واستمر بها الدم لم يكن له غاية فلو زلت المستلثة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلقت  
انقضت عدتها ثلث سنين وثلاثين يوما كما قال ابو عصبه لكن العادة والابا للتقدير والحكم الشهيد ان لا  
شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والرفع الى سبعة وعشرين يوما والرفاق سبعة ومضي  
قال الراصدى هو الاظهر والطهر الذي الدم المحكم المتخلل بين الدمين اى الحاطب بها حال كمنها واقعين  
في مدة الاقل والاكثر او التي بينهما فاطهر الذي احاط الدم به لا يفصل وكان حيضا اذا وقع في طهره ولو  
كان نصابا او سوا كان الطهر يوما واكثر الى ثمان وتفصيل هذا الجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل  
من ثلثة لا يفصل مطلقا الا كان اكثر من اربعة عشر فصلا مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ  
اكثر من اربعة عشر عا ستا اقل احدهما انه لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان جزء الدرة كمن رات يوما  
دما وثانية طهر او يوما دما وبه اخذ القدوري وبراهمه عن ابي حنيفة مع وثايتها ان لا يفصل الا بغير  
نصابا في مدة مجتمعا او متفرقا كمن رات يوما وثلاثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ في روى وروى  
البارك عنه كما في المبسوط وقالها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سوا كان في مدة او لا كمن رات يوما  
وسبعة ويومين وبه اخذ ابن البارز كما روى عنه ما في الشايع واربعا انه لا يفصل اذا كان الطهر اقل  
من الدمين او مساويا لهما كمن رات ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في الطهر البصر  
اى ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محيط بكل منهما ايهما لا يعتبر الطهران معا بل يجعل  
الطهرين المساويين للدمين دما ثم يتعدى حكمة الى الاخر عند الذي يزيد الكبر البخارى والى على الدقاق  
ولا يتعدى عند الذي يسيل كمن رات يومين وثلثة ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حين عندها والسنة  
المقدمة عنده والاول اصح عند مشايخنا وبه اخذ محمد بن كادى عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخلاسا  
انه لا يفصل مطلقا بخلافه من الحيض وبداية كلاهما او احدهما به كراهية في العتادة والختم في المبطل فكن رات  
قبل العادة يوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان مع الدمين عشرة  
او اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روى عنه وهذا اخم وباتمة وبه اخذ في صمد الاسلام وصلى الشهيد كافي  
المحيط وسادسها انه لا يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن بن كادى عنه كمن رات يوما وثلثة او اكثر يوما ثم اذا  
كان فاصلا فالامان اتم يبلغ شئ منها نصابا لان الكل استخامة وان بلغ احدهما حيض والاخر حجة  
وان بلغ كل منهما فالاولى واعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جملة مناقب الامام فانه تكلم باقوال صارت

ما غرة عند العمل الاعلام قدس الله تعالى ارواحهم الى يوم القيام وانما لم يذكر هذه المسئلة في النكاح فانها  
 مستويان في الحكم فالطهر المختل في الاربعة لا يفصل طلقا وعلما عنه واما عند ما انفصل اذ كان خمسة  
 عشر فصاعدا فلو رأت بعد الدار يومها وثمانية وثلثين ويوما كان النكاح نفاسا عنه واليوم الاول لا يبرئ  
 كما في المحيط وما دلت من لون من اللوان للدم فيها أي في مدته ومن يبان للمصروف وعائده نفعه وحده  
 سوى البياض المالح او الغالب فانه ليس بحيض اقتفا واذ كان طرايا فلو صار اصفر باليسخف  
 حكم البياض واما مع الاستثناء من لون وهو نكوة في الاثبات يخضع له يوم بالصفة عما في الاصول يحض خبر  
 للمصروف واما خبر العلم فمخوف وفي عموم الموصو اشارة الى انها صارت حايضا بل لون من ستة النوة و  
 السوداء والصفراء او صغرة الغراء والذين او السن على الاختلاف بلا خلاف والكدة اي ما هو كالماء المكدر  
 هو حيض مطلقا عندها وكذا عند ابي يوسف ان قاربت من الحيض والحضة قيل فيه الاختلاف المذكور قيل  
 ان كان من ذوات الدم لم يحض والقرية يفتح التاء وكسر الراء وتشديد اللام او تخفيفها هي بين الصغرة والكدة  
 وقيل ان لون القرية مستقرة منها وقيل لفظ القرية منسوب الى القرية فانما على ان الحيض عاقل العامة  
 الكل في المحيط ومن حكم الحيض انه يمنع الصلوة اي اداء كل صلوة وقضائها فتناول الواجب والمسنة وفيه  
 اشارة الى انها سقطت عنها الحج كما قال بعض المشايخ منهم قاض ابو زيد الان الجهمي والروان في اثبات نفس  
 الوجوب بلا وجوب الادلة خبرا من اللغو والى البتة ترك الصلوة كارتا وهو قول اصحابنا وبه يأخذ  
 ومن اني حيفترج لان ترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام وعن ابي يوسف يغتسل بعد ثلثة ايام ثم يقصر  
 ونحو سبعة ايام بالثك ولا يبرئها الزرع ثم تغتسل بعد تمام العشرة ونحو صيام ايام السبعة احتياط  
 وكذا المعتادة ترك الصلوة فاذ كان عادتها في الحيض خمسة فترات الدم اليوم السادس وتقوم بالاغتسال  
 والصلوة عند مشايخ بلخ وقاصدا الشهيد لا تقوم الا بالاغتسال وقال محمد الميذاني لا تقوم بها كذا في المحيط  
 والى انه لا يمنع التسبيح والتكبير بل يجب ان يتوضا في وقت ويحس في مسجد بينهما وتشتغل بهما فانه روي  
 انه يكتب لهما ثواب حسن صلوة تصلي على ان لا تزولج عادت عاادة العبادة كما في النية والصوم اي اداء كل  
 صوم فيجب عليها ولا يجب عليه القضاء بلا خلاف والمعتادة فيه كاصلة على ما اشرنا ويقضي الصوم  
 وان حاضت بعد الزوال هو تأكيد للضمير لا يمنع العطش لا تقضي هي الصلوة ولو طهرت بعد الزوال  
 فلو شربت في صلوة التطوع او صوم من حاضت وجب قضاءها اذ وجوبها بالشروع بخلاف الذي قضته  
 فانها لا تجب بالشروع ولو اجتمعا عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيها وجب القضاء بخلاف ما اذا اجتمعا  
 في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيء ولو انقطع الدم عليها دون العشرة او الاربعة في وقت عشاء لم يسمع في غسل



عند البعض ان كان ذكر في حال الاخذ ما في بين الابهات فلا يجوز ان البقرة وان كان في القرآن لكنه  
 ليس بقران وفي الكلام اشارة الى ان يجوز لمس كتب العربية والاستعمال المأثورة من البياض كس السواد  
 وقيل لا يكره من البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعظيم كافي القصة والى انه كما لا ييس باعضاده  
 بمس غيرها وما غسل من الاعضاء قبل اكله وقيل يجوز للمس بها والاول اصح كافي الا انه قد اختلف  
 اى مع غلات يتخلف اى منفصل كالخريطة والجملد الغير المشرف فلا يمس الجملد المتصل به وهو الصحيح كافي  
 التحفة وذكر في المحيط الاحكام ما يمس به وكره له ولا يمس من المصحف بالكم والذيل على الصحيح كافي القصة  
 ولا يكره ذلك عند العامة كافي المحيط وفيه اشعار بان لا يكره لهم مس كتب الشرعية غير بالكم وبعض النساخ  
 كافي الاخرى ولا يمس هؤلاء هم اولوا كتب في سورة الآية تامة كافي المحيط وفيه اشعار بان لو كتب  
 ما دون الآية لم يكره مسه الا بغير بضم الصاد والتشديد اى مع كسسته وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن  
 من الحايض او الحب والى انه لا يكره من مكث فيه كذا لله تعالى في القرآن كذا قل عامه الشايع والى انه لا يكره ان  
 يعطى الصبي المحدث صحيفا ولو جاف فيه اية لانه وان لم يكلف الا ان ولهم مخاطب كافي الرواى ليس المرر وهذا  
 قول بعض الشايع لكن المختار ان لا يمس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس عان فيه حفظ الدين كافي  
 النهاية وحل لمن لم يستحب له ان يكتب على ما لا يمس كافي المحيط وطى من كانت رجة للراوى او ملوكة لاجبا  
 او نساء مقيمة كانت او سافرة قطع دما حقيقة او حكما كن حان دما لا كثر منه الحيز بعد انقضاء  
 اكثره كافي الصحيح او عند كافي سورة ف او وقت كافي سورة الحجرات او مستقبلا كافي سورة الطلاق او  
 قطع لمحضها كافي كافي سورة الاعراف من الكشاف او كافي النفاس قبل الغسل حقيقة او حكما بان يمس  
 الوقت الا ان دون من قطع دما او حل وطها قبل الغسل محتا من وطى من قطع لاق منه اى من اكثر من  
 او النفاس فانه لم يحل قبل الغسل الا مسه وقت هو اخر من اخر وقت لصلوة يسع ذلك الوقت الغسل  
 اى مسه واجبا عليها وهذا في مخصصة الوقت كذا ذكرنا فاللام للحد كافي قوله والفرقة وهي الله عند  
 الجمعية والله اكبر عند البيهقي والفتوى على الاول كافي الخبرات فانه جعل وطها سواء كانت مبتدئة  
 مضى عليها ثلثة ايام او معتادة قطع دما على العادة او فوقها او دونها بعد ثلثة ايام كافي الصورة الاخرى  
 يكره وطها واعلم ان هذه الصورة تأخير الغسل الى اخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باستحبابه تاخير  
 فيما دون العشرة وباجابة فيما دون العادة كافي المحيط والنفاس مصدر نفست المرأة فغم المون وفتحها اى  
 ولدت بنى نفسا ومن نفاس من النفس الدم كافي المغزط لا يمس من كافي الصحيح وشيعة دم على قياس  
 الحيز اى خرج دم حية او حكمه يدخل في الطهر المختل في مدة ونفاس من ولدت ولم تر دما هذا قول الجمهور



وبأخذ أكثر المشايخ وقال أبو يوسف إنما لم ينصر نساء وبأخذ بعض المشايخ كافي وذكر الأدهى المأخذ  
نساء عند ما وفي الرجة هذا عنه ولم أعدها فظاهرة وفي المضرات قال الدقاق إن عليها الغسل  
وبأخذ يعقب بالضم أي يتبع الدماء خارجا من القبل سواء كان صحيحا أو منقطعا فلو خرج أقل لم ينصر  
نفسه بخلاف ما أخرج أكثره وهذا عند أبي حنيفة وعن الشيباني بعض الولد وعن محمد بن الحسن بن محمد بن  
أبو الجلان أو أكثر من النصف وعنه جميع البدن كافي المحيط ولو خرج من المرأة لم ينصر نساء وبأخذ  
وأخذ لأقله كافي المحيط وغيره لكن في الرجة إن أقل ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى وفي المشايخ قيل إن  
ساعة عند محمد وفي أكثر ما إن الذي ذكره المشايخ إن أقله عند أبي حنيفة رجة خمسة وعشرين يوما وعند  
أبي يوسف أحد عشر يوما وتقدر أقل ما صدق فيه النساء إذا كانت معتدة فإذا انقضت بانقضت عند  
صدق في خمسة وثلاثين يوما عند محمد فعمل نفاس خمسة وعشرين ولطهارتها خمسة وأربعين وجميعها  
خمس عشرة وأكثره أي أكثر النفاس أربعون يوما وهو رأي ابن أبي النجاشي يعتبر النفاس بفتح الداء وسكون الراء  
وفتح الهمزة ثمانية الواحد ثم اسم ولد إذا كان معار في بطن واحد أي يكون بينهما أقل من ستة أشهر كافي  
الزاهد وغيره وكثرة المحيط ولو ولدت أو ولد بين كل واحد ولدين أقل من ستة أشهر وبين الأول والثاني  
أكثر جعل بعضهم من بطن واحد ثم أبو علي الدقاق من التوأم الأول فترك الصلوة والصوم ثم لما قلنا كان  
بينهما أقل من أربعين فقد تم النفاس والولد الأخير حتى إن ما رأت من الدم بعد الأخير قبل انقباض الرحم كان  
استحاضة ولو كان أكثر من أربعين تم النفاس بينهم لا بد من الطهرتين طهرت طهرت طهرت طهرت طهرت طهرت  
عشرين يوما ثم رأت انقباض الدم قبل أو لا الأخير جعل بعضهم استحاضة لا بد من النفاس ولا ينقص الحمل  
وبعضهم حيضاً لأن الحمل لا ينقص استئصال الرحم وقد وجدنا ما يدل على الاختلاف فعملنا بجعل المخ  
والنفاس مع الحمل ولو لم طهرها عند ولادة الأخير ثم رأت الدم جعل بعضهم نفاساً آخر لأن النفاس كالجحش  
فلابأس بكونه عند تحلل الطهر وبعضهم حيضاً لعدم طهره ويكفي بطن واحد أكثر من ثلثي واحد  
كذلك في شرح المبسوط وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يكون بينهما أربعون وإن كان فلا نفاس كافي  
الحقانيق وهذا كله عند ما وعليه الفتوى كافي المضرات خلافاً لمحمد بن قيس فإنه عندهما من الأخير فيصير  
حتى تلد الأخير وانقضت العدة من الولد الأخير إجماعاً ولو طلقها زوجها أو مات عنها فولدت الأول لا تنقض  
عدتها ما تلد الأخير وسقط بحر كاتسبين والكثير وهو ما سقط من الولد قبل طهره كافي المنابر وغيره  
من كتب اللغة فلا حاجة إلى قول يرى بعض خلفاء أو علماء كالسعر والظفر والأصبع ولو واحد وكذا قام  
الحكم بالنفس الأم فإن الولد بعد ما يضر أربعة أشهر فيلزم روحه بعد يتم خلقه في شهرين فغير الوا

فساد ويجزم بكونها حاملا لسندها ستة أشهر وقال الفقهاء منذ أربعة أشهر وهو الأصح لأنه المتيقن كالاستيفاء للولد  
 التام كما في الغنية وقيل الأمة خلاف الحرقة أصلها امرأة قلبها الواو الغائبة حذفت للتقدم الساكنين ثم حوت  
 التام أم ولدان ادعاء المولى كما في شرح الطحاوي ويقع المعلق أي كل ما علق من الطلاق والعنق وغيرهما  
 بالولد أي بولادة بان قال إن ولدت فانت طالق أو حق وتقتضي العدة أي عدة الحامل مرة كانت أو أمة  
 مطلقة أو متوفى عنها زوجها به أي وجد هذه الأفعال بسبب هذه فروع قبيل المتنازع فيه وما نقص من الدم  
 من أقل الحيض أو دم ما نقص من الزمان من أقل مدة أو ما زاد على أكثر حيض المبتلة بفتح الدال وهي  
 المراهقة التي لم تبلغ قبل وهو يحيض المبتلة عشرة أي دم عشرة أيام وليا لها من كل شهر إذا استمر معها في الطهر  
 وما عنده فولاد الصلوة والصوم ثلثة أيام ولقضاير والقيان عشرة كما في النظم أو زاد على نفاسها أي  
 نفاس المبتلة وهي البالغة التي لم تقلد قبل وهو أي نفاس المبتلة أربعون يوما وليلة أو زاد على العادة  
 سواء كانت أقل أو أكثر أو ما بينهما فيهما أي في الحيض والنفاس وجاوز على عطف على زاد أي جاوز ما زاد عليها  
 أكثر أي أكثر الحيض والنفاس وفي الأكثر إشارة إلى أنه لو بلغ الأقل أو زاد عليه ولم يبلغ الأكثر أو زاد على  
 العادة ولم يبلغ الأكثر أو بلغه لم يجاوز كان الكل حيضا أو نفاسا كما في شرح الطحاوي وغير بعض منها لا يجز  
 عن تكرار الحيض وأعلم أن مدة نفاس عادية عند الطرفين بترتيب لأنها مشتقة من العود وعند بترتيب  
 الفتوى كما هو المشهور والرافعة إذا رأت مكة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلو رأت مرتين أو  
 أكثر ثم استمر بها الدم ردت إلى العادة المتكثرة عندها وإلى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عادة قلن عند  
 أكثر الشيوخ وقيل ثبوت كمن اعتادت خمسة أيام في ستة في شهر في البيت وما رأت من دم قليل أو كثير عند  
 على الوصول جامل أي ذات حمل الغنم مذكرة بوجوبه لأنات وقد يقال حاملا استحاضة خبر هذا الوصول والمأول  
 محذوف وهو لغة مصلح استحضت المرأة على الجهول أي استمر بها الدم وشبهه دم أو خرج دم من موضع مخصوص  
 غير حيض ونفاس والرافعة ما ذكره هنا صحتها ثمانية ومنها دم الأيسة والريضة والصغيرة كما مر إشارة من  
 حكمها أنها لا تصح صلوة وصوما وضوا ونفلا وإشارة إلى أنهن لا تنزع الصلاة وبسبب الحيض وبسبب الحيض  
 والطوايف إذا منعت من اللبس كما في الحائض والأحسن المأول لأن ما بعدك مستغن عن ذكر ما ويرى بعد الصيام  
 لا قابل بالفصل وطيا فلا يمنع التحديد وغيره من الدواعي ومن لم يحض عليه مبتدأ خبره يتوضأ إلا في وقت صلوة  
 فرض احتراز عن غير العبد والخصي فإنه يجوز له أن يصلي ويصوم على الصحيح كما في المحيط الأورب حديثه حاله يتقدم  
 أي لم يحض ذلك في حاله من الأحوال التي حال دوام حدثه حقيقة أو حكمية كما إذا ابتلى به عند الصلوة وذلك بلا  
 أو عند الوضوء وبذلك الاختلاف فلا اعتبار بالابتلاء في غير هذين حتى أنها إذا استحضت فدخل وقت العصر ودعا

سائلا فانقطع ثم توفضت على الانقطاع فلما وصلت كعتين من العشر وثالث الشمس قائما ثم صليت على صلواتها  
اشارة الى انه لو منع الدم من السيلان خرجت من ان يكون صاحب العذر في ذكره في الصغرى وفي موضع منه  
انما لا يخرج ويخرج ان يعصب الحرج ويوطئ تقبلا للحجاسة ولو تركه التعصب فلا بأس به كافي المحيط  
ان اهدى ان يجب منع السيلان بباط او حشا او جلوس في الصلوة او ايله فلولم يعالج مع القدره حليته  
مع السيلان لم يخرج وضافة الحدث للحدث الذي ابتلى به فلو اعترض حدث آخر فوضاه فلا فرق  
حتى اذا سال من احد عن دم فوضاه ثم احتبس بعد وسال من المخي الاخر انتقض وضوه بالخروج الوقت وكذا  
لو كان به وما سالا او جده من سائلين ومن سائلين فوضاه ثم سأل غير سائل انتقض وضوه بالحدث  
فخرج كافي المحيط واعلم ان ما ذكره بقوله صاحب العذر عما ذكرنا مشرا الى ان يشترط التيقن بعدم الحدث  
دواما حقيقيا لا حكيميا لان حكم البقاء سهل من الابتلاء فيشترط ان لا يجد في وقت صلوة كالمسافر حاله ان كان  
من الوضوء والصلوة فيها فلو سال الدم وقت صلوة فوضاه وطأ ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى  
على الدم مع اوله الى اخره فانه حاز تلك لو جاز الاستيعاب وقت صلوة كاملا بخلاف ما اذا اضطر على الماء  
فانه توفض او اعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافا لابي القاسم الصفاق فان يشترط ان  
يجد تركه او اكثر دون الدوام كذا في المشاهير كالمحيط وغيره من استحسانه بيان حذره من حاله على الشبه  
او خبره من ذلك فلو عاف بالضم اي دم خارج من الانف او نحوها من دم جرح او الفلوات يخرج او لا  
بطن او سلس البول او دم عي فيها ولم ينفى الا اهدى واختلف في الذي كان موضع التيقن من تيقن  
انه في حكم الاحتياط او كافي القنينة يتوضا وان اقرضه الدم مثلا لوقت كل وقت فلو اخرجت فدخل  
وقت العصر والدم منقطع فتوضا وصلت العصر ثم سأل الدم في هذا الوقت لم ينتقض وضوه ويخفى  
ان ينتظر اخر الوقت ثم يتوضا كافي المحيط ويصلي اي بذلك الوضوء فيه اية ذلك من الوقت ما شاء  
فوضا اداء وقضاه ونفلا سنة وقد باو بنقضاء وضوه صاحب العذر فخرج الوقت اي وقت الصلاة  
كظهور الشمس اي اذا توضع قبله وفي الاكتفاء شعرا بان دم ليس ينقض للوضوء فلم يكن نجسا احكاما  
فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان دم ليس الكدى امر البزك كما قال ابن سدر وفيه من مقتضى الغسل  
الثوب عند كل صلوة كما في المضاربات لا ينقض دخول الوقت كذا في رواية في وقت الشمس اذا توضع قبله  
هذا عندنا احكاما لابي يوسف فان عذر كلبها بالانقضض في المحرم ولو توضا للظفر في وقتها ثم توضا وضوء  
اخر للظفر وقت الظفر ثم دخل وقت العمل خلت الشايع في انتفاضه ببارته في كل وقت الشئ المعهود  
جسمه بكل رخصة الطهارة غير المايح فيخرج الجرح العين والمايح كالماء والديس وغيرهما فان طهارة رايها

بل يزين مع جنب مختلفا به كما وصف عن محمد في القربايش واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن او ثوب  
 استعملها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر حينئذ كما في الزهدي او اللبس او العسل في قدح  
 في الماء وطبخ حتى يعود الى مقدار الاول هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المتداولات الا انهم يذكرون  
 غسل الماء لكن وقد رجأت بخط بعض النسخات من اهل الهند ان النوب كافيات لغسل النساء  
 في بعض الروايات قد راس الماء وهذا كله عند الثخين واما عنده فلا يطهر ابدا عن نجس بالغسل  
 اي نزعهم سواء كان لون او كما في الصغرى وغيره يزول عينه اي ذاته ويترك الظلم لا محالة وان بقي  
 اثره اي رجع ولو كثيرا يشق زواله بان يحتاج الى شئ اخر غير الماء كالصابون في ميسو يطبخ الاسلام ان الغاسة  
 كانت بالثلاث والعين لا اللون وفي الخبر كل نجس يزول طهره من نجس طهره وفي الكلام استعان بان زوال  
 كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعك مرة وقيل مرتين وقيل ثلثا كما في الكافي فاذا غسل  
 اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس فقد طهره وقيل يغسل مرة وقيل مرتين وقيل ثلثا كما في النهاية على اختلاف  
 اذا دهن جلد ثم نجس بالماء الطام طوف نزول وبكل ما يلي سائل كذلك وهذا شامل للماء ايضا ولا يعد  
 الماء المستعمل من الدايعات وهذا عند محمد ورواية عن ابي جعفر وعنه النعماني وقال ابو يوسف ان الغا  
 الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل الغاسة ببول ما يوجب الحرج فذلك ولا يصح الا يطهر  
 كذلك المدة ثم قيل اي قاله سفعه بالعصر مثل الماء المقيد كما واحترقه على ان يعصر بالعصر كالدهن واللبس  
 وغيره فانه لا يزول بالاجماع كما في الخبرين لكن في الزهدي عن ابي يوسف اذا صبغ ثوبه من النوب الدهن  
 او الزيت جاز لك ان لا تجزئ في البلاء يطهر الشئ عالم برص نجس مع الامم لسواء كان اللون او كما في الصغرى  
 يغسل بالماء وبكل ما يزيل وعمه الحلة بقدر قوة العاص لو كان المعصر قويا ولا تقدر وقوة ولو بقي فيه ماء  
 بعد العصر فقد طهره باليس كما في السعوية فلو لم يبلغ لصباة النوب لم يجز كما في نجس ثلثا مصدا للغسل  
 العصر جعلا وهذا ظاهر الرواية واما في غير مكن مرة ولا لاحظ والماء في ارق وعن ابي يوسف رجح انه يطهر  
 بالغسل مرة واحدة وعنه انه يغسل باليس والعصر مرة يطهره وقيل يشترط العصر عاقله الا اذا كانت الغاسة  
 يابسة وعن محمدان العصر مرة الثالثة تكفي وبالجملة في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فانه لو لم يبلغ حقه  
 سال منه الماء بالعصر في اليد والثوب والماء كله نجس ولو غسل في ثلثا خلت وعمره كل مرة فقد طهر الثوب  
 والاجانة الثالثة واليه نجسة وكذا اذا غسل العصور في ما عندها واما عند ابي يوسف رجح فلا يطهر الا يغسل الماء  
 عليه واختلف المتأخر عاقله في ان غطاه الصبغ فصل النوب الكلفة الحيط واعلم ان من غسل الثوب بالنجس  
 مرات كما في النظم ان لم يكن العصر وهو من النجاسة والحكمي فان التوالى يقيم مقام العصر في البلاء فطهرتها



ان يغسل ثلث مرات متواليات كما في الذخيرة والايمن العصر يغسل ويترك من زمان القطران الى عدم القطران  
 بالغمر وذهب الندوة كاليس كما في المحيط وغيره فالاول الى الخفيف فيقيد المتعدين جميعا ثم يغسل ويترك  
 الميزم يغسل ويترك والاخر ثلثا وقيل لا يشترط الترتيب الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدى وذكر في المحيط ان يعمر  
 اجرى الى عطية قال ابو الحسن الحافظان غسل من البلية ثلث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث  
 ان غسل ماء نجس في حف فغسل بذلك باليد ثم ملا ثلثا فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تنزيب النجاسة  
 سواء كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد فلا يطهر الا مثل كون تنزيبها  
 او ارجل وخشب عديلات او حجر وجلد ونبجها كما في المحيط والى انه لا يشترط دفن الريح في الميت اذا غسل التوب  
 من الخثر ثلثا بل لا يزال الريح فقد طهر واذا نجس النطق واهو العسل فحجره في سيلولة ثلثا طهر ويظهر السوى  
 عن اليد العالقة كما هو المتبادر يغسل اي لا يتركه وان بقي اثر يشق دفنه واما ذكره مع انه علم ما في ذلك في مقام  
 التفصيل او تركه يا بساى عزمه به وحكمه حتى تقتت وفيها ما لا يوافق الاختلاف بول على ان الذكر لو لم يطقه  
 به كما قال عامة الشايع وقال المقيّد بوجع ابن سنان لما لم يعتبره لانصاره تعالى في ذلك والى ان من لم يطهر  
 كما قال عامة الشايع في الزاهدى والى ان غير المني لا يطهر وهو الصحيح كما في الفقيه لكن اطلاق الزاهدى ان  
 الثوب يطهر من الدم الغليظ بالترك وقال ابو يوسف انه يطهر من العذرة الغليظة في اساطير المعنى كما  
 في التواكل والمضاج يدل على ان الحاجة الصاب لا يحد بل يتلوه وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط لا يطهر  
 في طهارة المرأة عما قال القندورى وهو الصحيح كما في قبض وقال في شرح الجامع انها لا تغوى عنها ولا يحد بحجتها  
 روايتان الاظهر انها تغوى وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ليس والمضى شامل للمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر  
 والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخى وعن الرضا في شرح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما  
 في المحيط وللطاق الاعلى والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهدى ويظهر الخف ويغمر كالرءى عن نجس في حرم  
 كعذرة جف اي يس ولويغير الشمس بالغسل او بالدلك بالارض عند الشين وهو الصحيح وقال محمد  
 بالغسل لا يغمره وفي رجوعه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهابه لا تركه في محقق القندورى ولعل الترتيب  
 للاعتداد على السابق ومن غمره او غمره جف بان لا يكون له حرم وطهارة او يابس كالحجر والموالك  
 يكون لكن وطهارة بالغسل او جف الماء والترك على عدم القطران ثلثا فان اللام للحد وقيل يغسل ثلثا  
 بدفعة والاول هو المختار فاذا غسل الخف المزاسان جف موشى بالعل حتى صار الصرم كغيره من جف الصلابة  
 فيه كما في المحيط فقط اي انه لا تجاوز من الغسل الى ذلك وفي الزاهدى ان اصله تغلى بول او خرقة  
 على الزاب ولذا به وجف فحصر بالارض طهر عند الجيفة وعن ابو يوسف اذا سقى بالتراب والارطاب

ظهر وعليه الفتوى للبري وظهر السيف عن نخس كالعذرة والبول والدم وطبوا بليس ونحوه من  
 يكن خشنا كالسكين والمرة والرجاج والجرة الخنزير والخشب الخرج بالسمح بالزيت او الخرق الطاهر كما  
 يظهر بالنفس كذا ذكره الكرخي كثر في التفتان طهارة بالسمح ويطيب وفي الاصل انه لا يطهر عن نجاسة البول الا  
 بالنفس وكذا عن نجاسة العذرة الرطبة عند حمل وان نشئت ما نخس فيه بوزن طاهر ثلثا عند ابي يوسف وفيما  
 ذكرنا ان يابن يطهر بالنار فلو جعل الطين النخس قدرا فطبخ طهر كما في الخاصة ويطهر البساط بالكساري يسط  
 للجوس وما في حكمه كالليل والشوب لكبير ونحوه يجرى اي يخرج ذهاب الماء عليه اي على ذلك البساط طيلة  
 كما في الخاصة والخزنة ونحوها ويحتمل ان يراد الليل مع يومها كما في المحيط والكافي وغيرها وهكذا لبعض النسخ  
 وعن عيسى اليماني ملينا وشارا ان التفتيف ليس شرط فوجرى الماء على جميعه بدوى ملينا طهر ثلثا  
 كما في النية والى ان ذلك لا يشترط وهذا اذا كانت الخاصة رطبة ولا في الشط والتقصيص ليس للاعتناء بل  
 للاعتناء على السابق في غسل الحصى الذي من البري ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل حتى يخرج منه الماء منه  
 وقيل يخفف في كل مرة وقيل عند ابي يوسف ولو جعل الحصى من القصب يغسل بالاختلاف كما في المحيط وذكر  
 في العدة لو اصاب الحصى اللبد ولا يكن عصم يغسل ثلثا ويخفف كل مرة ويطهر الارض اي التراب وما  
 في حكم الحجر والحصى والاجر واللبان ونحوها ما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا تطهر الا بالغسل  
 وما انفصل من غيرها اي الارض من النبات سواء كان في بناء او لا كالحصى بالضم ستر السطح من القصب  
 والخشب وان كان في الاصل بيت يعمل منها كما في النهاية والكلالة ما يراه الدواب وطبا كان او يابسا ذكره في الخبر  
 وظهر ان لا يقع على الشجر اذ كل دابة لا ياكل كل شيء فيها مثل الان للشمج وغيره باليس بالشمس وغيرها <sup>حسين</sup>  
 بالحناف اي ذهاب الندوة فانه المشروط وفيه اليس كما دل عليه عبادات الفقهاء وذهاب الاشياء التي لا يبرح كما  
 من والتقصيص كالسابق فلو صب على الارض من الماء مقدرا يغسل به ثوب نجس ثلث مرات فقد طهر كما هو  
 من حملا وكذا اصب عليها الماء ثم يدلك ويشطف ذلك بصرفا وخرقة وفي المضاع ولا يصح ان الخاصة التي  
 لا يعرف بالابتلال وهو الامح كما في الكبرى والزاهد كثر في الخاصة المختارة انها تعود للصلاة فظهر  
 لا للتييم في الامح كما في الزاهد ومظاهر الرواية كما في التبعة وقد ذكرنا رواية ابن كاس واعلم ان ما يطهر  
 النخس ستره ذكرها صاحب الاامراق فانه قد اشار به وسيصح في طهارة الرماد لا التتير كمن صارت غلا فاته  
 فانه سبكره في الاشارة ويعق عطف على طهر وهذا شروع في تقسيم الجنس الى الخفين الثابت بظني <sup>الغلط</sup>  
 بشطري وان كان الاولى تقديمه على بيان الطهارة ما دون ربع الثوب كما قال الطرقي واختلف المشايخ فيه  
 اربع طرفة ثوب كالليل والكم اربع اذ في الثياب كالسراويل او ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط

جميع الثوب والبدن والاصح هو الاول كافي الزاوية وعليه الفتوى اكثر المشايخ كافي الكرياني وعن  
 الشيخين ان يعني شربة من ابوسيف قد عرق في ذراع وعن محمد بن محمد قدس كافي الترمذي  
 ولا يعدل ان يقال ان الثوب الجرد القليل فانه قد عرق في ذراع وعن ربيع العضو والخف وغيرهما على ما اثير فيه  
 الخلاصة وغيرها من نجس بالفتح بيان ما خفت صفة نجس ولا يظهر اثره في الماء فانه لا يعني فيه قطرة كافي  
 الكافي الا انه خالف لما في ماء البير كولي في لا يكتف بما قبله والماقيل انه غليظ كافي المنيعة وبذلك ما  
 يوكل محمد بن الشيخين وما عند محمد بن طاهر ان الفتوى على الاول كافي المضمرات لكن في النجاسات ان يوكل  
 ما اكل غليظ عند خفيف عند ابو يوسف طاهر عند محمد بن الفتوى في الماء على الاول وفي الثوب على الثالث  
 وفي الكدس على الثالث وخمسة طراي غليظها بالضم كافي الصحاح والكسر كافي الحقائق والفتح والمصنف  
 دون الواو كافي الغريب والطير جمع طائر لا يوكل كالصق والباري والحلابة وغير ما عند الشيخين وما  
 عند فغليظ كافي الكافي لكن في المحيط طاهر عندها ونجس عند هو الاصح كافي النهاية وما في طير  
 يوكل كافيها طاهر عندهم الا الدجاج اى خرويه الا انه راجحة كرهية كالبط والاف فانه نجس عند ابوسيف كافي  
 الجملاني لكن في شرح الطحاوي ان خرويه الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور والكبار لله الحرة راجحة خبيثة  
 نجسة بالاتفاق فانه اى خرويه الدجاج غليظ بلا خلاف كساير ما خرج من الخرجين اى كالباقين من النجاسات  
 الاربعة الخارجة من القبل والذرة فانه غليظ كالمني والمذي والودي وخرويه ما اكل وما لا اكل ويوجب من غير  
 الطير كالفان والهمزة والضفدع البري ودود القرو وغيرها وفي المحيط بول الماء خفيف وقيل طاهر ويول  
 الهمزة على القولين كافي قض وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كافي الغنية  
 وخرويه الفان لا يغسل الدم والحنطة المطبوخة ما يتغير طعمها وقيل لا يغسل اليه به فاخذ كافي المحيط والار  
 والحشي وبعير الابل والغنم غليظ عند خفيف عند ما في التمر ان محمد بن محمد ما قال في الاصل واستقطب حاشية  
 الرقنين اصلا لكن لا نأخذ به واصلا ان مرارة كل شيء كونه كافي الاختيار واجبة البعير كرهية كافي التبيين  
 والدم اى دم سايل وقبح خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ فدم السمك ليس نجس كافي  
 البق والقمل والبرغوث والذباب كافي قض والخرفا غليظا بالجمع او ما سواها من الاشارة المحضة  
 فغليظ في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولها كما ياتي في الاشارة ان شاء الله تعالى فالاولى ذلك الحر والذعر  
 النجس الغليظ لا شال الحكه فقال في معنى من اى الغليظ فلهذا دم المعتر من اللغام واصافته كافي خضنة  
 وفيه اشعار بان يجمع النجاسة المتوقفة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كافي  
 النية والمعرفة الاصابة على المختار فلو زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كافي النظم ويرفق ويضم

ما تحت القدمين وكذا على البدن مع الثوب على الوجه ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كافي التفتة في  
 ما تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب الثوب من اقل من قدر الدم مع ما تحت الى جانب آخر فصلا  
 اكثر من مختلف ما اذا كان داخلين كافي شح الطحاوي فلو اصاب قدر ما يرى من الجفاسه ان ابا عامر  
 وقبصا وسراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدم ولم يخص قدر الدم في النوازل يكون  
 قدر عرض الكتف وفي كتاب الصلوة بالثقل فوفى التفتة ابو جعفر ان المراد بالعرض تقدير ما اجرم له <sup>منه</sup> وقال  
 ما اجرم واختار عامة المشايخ وهو الصحيح كافي المحيط وغيره بتعميم المسم وقال وهو على الدم منها <sup>منه</sup> الدم  
 في الكثرة فان المراد منه متقاربا في النفس الكثيف ما اجرم وقد عرض مقترن كلف كافيته المسم لكن اطلق في  
 المحيط والخفة وغيرهما من عامة الكتف في الجنس الرقيق اي ما اجرم لكثرة البيع الفاسد النهاية على  
 ومعه شعر الخنزير وهو يولد على قدر الدم ونزاعا عند بعضهم وبسطا عند اخرين لم يخرج عن ابي يوسف خلافا  
 لمحمد وفي فتاوى الديناري قال الامام هو من زاده المخرج الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات هذا هو  
 الكلام في الدم المقدس به اكبر ما يكون من النقاء الموجود في اي مكان في كل زمان لان هذا اوسع وايسر  
 فيختلف دم النجاسة في اختلاف اعتبار اهل الزمان وبول استخرج بالحاء المهملة او المجهية كافي الصحيح اي  
 ترشش مثل دوس الارياض <sup>الكسر</sup> البارد جمع ابرق ليس يشترط يجب غسله الا ان وقع في الماء نجسة على الاصح وهذا  
 اذا ابرق على الثوب والاوجب غسله اذا اصاب الجرح اكثر من قدر الدم كذا في اكثر ما وفيه ثارة الا ان النجاسة  
 اذا كانت بحيث يرى جمع وان قلت كما وفي الترقا شتان استبان ان على الثوب بلان يد كالعين  
 او على اللسان يتفج او يترك فلا عجز به وعن الشيخين انه يعبر به وس الا بل غسل للتقليل كافي الطلبة <sup>لهذا</sup>  
 قال المشايخ غير الفقيه ان جعفر ان جاز ان لا يشترط كافي النهاية وكثرة الخلطة انه ليس يشترط في ذلك  
 ان كان يابس او ماء قليل ودم على نجس بالفتح ويجوز الكسر مثل نجس غليظ حكما ولهذا لو اصاب ثوبا بالدم  
 الا بالغسل ثلثا كما قال الامام الرضوي وفيه رد لما قال الشافعي ان الماء طاهر بغلبته واثارة الى ان المياضة  
 كما قال ابو يوسف لكنها مختلفة كما قال محمد في الدرة الاولى يطهر ثلث وفي الثانية بالثوب وفي الثالثة بمره وقيل  
 في الاولى بالثوب وفي الثانية بمره وفي الثالثة بغيره والاصح من المحيط والاولى كعكسه اي نجس ودم على  
 ما قيل فان نجس انفا فيكون كالدليل على السابق وماذا القدر بكثرة الغاف وضما اي نجس ولو عذرة  
 طاهر عند الطهريين خلافا لابي يوسف وعما هذا الخلاف موضع الدم من راس الشاة اذا عرق والتور اذا ريق  
 بالدم نجس او سم يخرق نجسة وطنة كافي الجلابي وعليه الدم من نجس اذا اخذ من الصابون كما اذا مات في  
 الملاحة وصار طحا كافي المحيط وفي حكم الخنزير والفتوى على الطهارة كافي الخلاصة ويشي ان يكون المسلم على هذا



الخلف وفي قضاة حلال فانه تغر وصد كرم لا العذرة ويصلي على طهارة ثوب طاهر لا يخرج من ركن الى كيفية الصلوة  
 على القبلة ونحوه وهو ان يصلي على طهارة قايما على قفاه ساجدا على ذيله كما في الخلاصة وغيره ما بطلت بحسنة  
 ولو طهارة اكثر من قدر الدبر وهذا عند محمد وقال ابو يوسف لا يصلي عليه قبل جوار في المحيط غير ضرب وجواب  
 ابو يوسف في مضرب وقال الحلواني ان الضم بالمحيط غير معتبر عنده فهو كغيره ومعه عند ابو يوسف فيكون  
 كما في المحيط وعلى هذا الخلاف ما يمكن شقها كالحشب والاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بطل الصلوة  
 بالارض فان الصلوة جازية في قيام كما في المجالي وغيره لا ذكر الكراهة فيمنع ان يكون الصلوة كراهما على سطح  
 الاستطيل وغيره كما في الترتيب ويصلي على طرف بساط طاهر طرف اخر منه للتأكيد والامان لذكر العقائد في الترتيب  
 نجس وانما انظر في موضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبرية بالطريق المذكور  
 كما في بعض المشايخ وبهذا الفقيه بن جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز ولا فلا كما في المحيط والوجه  
 بينهما ان طهارة ان تحرك يرفع القائم اياه مقدارا له فصغير ولا كبير كما في الترغيب وفي ذلك البساط  
 بانه لا يصلي على طرف ثوب تحرك بحركة وفي رواية يصلي كما في الزاهد في ذكر المجالي ان كان حبرا جازيا  
 اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده ويصلي على الارض في ثوب يابس ظهر فيه نجس اذا كان او في ثوب يابس او غيره  
 ندوة بصفتين وتشد يد الوادى طوبى بان لمس النجس فيه او وضع عليه بحيث لا يقطر منه اي الثوب يابس  
 من الماء ان عصار الثوب ومن ابراهيم بن ابي يوسف لو لم يمس في الماء فيجب من الارض في الارض وهو  
 ما لا يثبت في قول قال الفقيه بن ناخا لكن عن محمد بن الفضل لو لم يمس في جملته فلا يشق على الماء  
 فاصاب ثوبا نجسا سواء كان الماء جاريا او ركنا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد  
 او الارض النجسة الوطئة فظهر فيها الندوة ونجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل طهارة واللبد والارض طهارة  
 وهو لا يثبت عليه فانما لم نجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الريح لو مرت على نجس فاصاب ثوبا بطل  
 لم نجس على ما قال العامة كما لو فسا السجني بالماء بلا سم المندبل كما في الخلاصة او ثوب وضع حال كونه رطبا  
 على ما طين من جدار او غيره بطين فيه ريقك شامل لكل ما التفت عليه وهو كسب السبيل لا بالفتح لا ينجس  
 الكلام فعل كما قال الجمهور وقيل بالفتح ويقال الرجوع بجمع كاي بين القاف والهمزة كما قال ابن حجر  
 ذلك الطين فانه طهارة فلا يستعمل الطين النجس في الطين فان يرى مكانه فهو نجس ولو لم يمس كطهارة  
 فلا يصاب الماء فعلى الرواية كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الطين لا ينجس نجاسة الماء والارض لا ينجس  
 وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للعلية وعن محمد انه طاهر ولو نجس كافي الخزانة فلهذا يكون  
 طين السانع وموالت الكلاب طاهر الا اذا راي عين النجاسة وهو الصحيح كما في المسئلة او ثوب سجد على

التجاسة الى مجاسة ففصل طرف منه فانه طرف على التجارة كما في الخاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان الحق ليس بـ  
 كما في خزانة المفتين وغيرهما لكن قال الاستيعابي انه شرط فلو ظهر بعد الاتصال انها في طرف اخر بعيد كخط  
 طرف يظهر بالاوراث عليها بحر يفتين والسكن جمع حار قدوس اي يوطى ذلك البريقا بهما سبيل تلك  
 المخططة فتعطل بغيرها ففصل بعضها ببلاتحوى فانه صاها التجاسة منكوكا فيها او ذهب بعضها للماء وفيه ايل  
 ان انزلو تصدقوا قسم صارت طامة كاقا لوان قال ابو حفص لا يطهر الا بفصل الكل وقال ابو جعفر انما طاهر  
 للبلوي ومنه الى الليث الحافظ وعن الحكم الترمذي عن اصحابنا انه لا يعاد به الا اذا كان في فتق  
 باخنة العين ويحيط به العلم كما في الضرر الاستيعابي مبتدا بخر سنة وهو موضع النجاسات الخارج من البطن  
 وهو في الاصل اعم منه وفي غسله كما في الغريب كاجلث اي ناقض الموضوع خارج من السبيل ملوث بها  
 بقية المقام وفيه التحديد ان ليس على السجادة لكل صلوة بل لكل وعاد بط كما في التواتر غير التواتر والريح وما  
 مما هو خارج المأكول كالاغذاء والسكر والنصد والخارج من قروح السبيل وغيرها اما استئذ ذلك وهو غير  
 اليه بالغة في المنع عن ذلك فلا يستنج منه بدعة يخرج من المد والثراب والخب والرواد والقطن  
 والخزقة واللبد وغيرهما طامة كما في الكرماني لكن في النظم ينبغي ان يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد بالاجار  
 وان لم يجد فبكت الثراب ولا يستنجي باسوي ثلثة لازيرونث العفر كما قال حيا الله عليه ولم حتى نقيه  
 اي يطهر فخرج موضع النجس فوس قيل اعدوا ما اوقرب للتقوى وفيما اشار الى ان عدالتا ليس  
 بلانم والمقصود هو التقيية فلو حصل الواحد كفاء ولو لم يحصل بالثلثة زاد الى ان التجاسة بعد ذلك  
 لا تعد الا ان اضع العود والانه يفعل ما وجب يحصل المقصود فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم  
 وشيل كيفية في المتعة الصيف للرجل اربا بالجز الاول والثالث والثاني وفي التثابة بالعكس وهكذا  
 فعلت المرأة في الزنايين كما في المحطوطه كيفية اخرى في النظم والمظيرة وغيرها وفي الذكر ان ياحذ شها ائو  
 على ارجل او مدركا في الزايدة سنة مؤكدة كما في النهاية لا يستنجي بركو بعظم اي بجزء عظم ويرد  
 اي سفين فانه هو عند القدماء وما لفته فهو الكلد في حافر كالفز والمان فلا يستنجي بالمعذرة وحمل سنجي  
 غير الا اذا احرقت خوف فحم وثوبه بقية او حرمه كالخطبة والشعر والحبر والكاغذ ولو سباه كانه  
 للضليل وغيره وذكر في الهات للاسنوي لا يستنجي بكتب علم محرم كالنحو واعتز بالحق من غيره كالعتبات  
 مثل المظن وبمين للشرع الا لا تعد فاسلك البحر بعينه ولم يذكر كما في الزايدة فلو شئت اسقط الاستنجاء  
 كما في المحيط ثم غسله يصب الماء حتى اطمان القلب ولكن اوسبعا او تسعا او عشا او ثلثا في الحمل فما  
 في المتعد كما في الكرماني وفي ثم اشارة الى ان يستنجي وهو واجب وكيفية ان يضرب الرجل على الارض مع التفتيح

ولف الرجل اليميني على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينال على شقة اليسرى ويسمى اربعاً  
خطوات او ثمانية اربعين او عشر على الخلاف والصحيح ان اذا اطلق فكما يستحب في المضطرب والاطالة  
مشعر جواز غسل القدم عند شط النهر كما قال شاذان بخلافه للعراقيين كما في الظهيرية ادب لانه عليه  
السلام كما حارب في الله عنهم فعلة وقد كره في كافي الكرماني وقيل سنة في كافي وغيره في كافي  
لا يتحقق بدونه سراطنة صلى الله عليه وسلم واحكامه في الله عنهم فكيف يكون سنة في الكلام اشار  
الى ان الغسل بالماء او ليس سنة في المحيط كالمسح سنة بل هو افضل ان انك بلا كشف العورة وقد  
قضى من كنهها صاروا ساقا كما قالوا وفيه شعار بانه لا يصرف ساقا عند بعضهم كما في الجواز في كافي  
اي يخرج البول والغالب حال كونه اكثر من قدر الله لهم فواجب وفرض غسله كما قال الجوزي في رواية عن  
ابن يوسف واما عند الجوزي ان ينقى بالحجر كما في المحيط وفيه اشعار بانه واجب في الله لهم وسنة في كافي  
وسحب في اذا لم يتجاوز الاحليل وادب في البصر كما في الرازي وفيه اشكال وهو ان الاستحباب والادب  
بعضه فافعل غسله الى الخلف الذي على الدبر ثم القبل عند وبالعكس عندها ولا فتوى في الاول كما في  
الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستبراء في حياض وطريق السليل وفي المقيدة لا يستحب في كافي  
تجني للشراب لكن يتوضأ ويغسل فيها بيطون الاصابع من يده اليسرى كما في الاصل يغسل بطنه وظهره ورجليه وسماه  
لا يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه من انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازاً عن الفرج واليد وعن محمد  
انه يدخلها وقال محمد بن سنان انما دخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في كافي انما  
يستحب بوسطها وقيل بوسها فانه لا يكون التطير في الخصى والحنجرة الا باليد او بالاربعين وان يغسل بالاصابع  
جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلاً ويغسل موضعين ثم يصعد ثم يغسل موضعين ثم يغسل  
موضعين وهو الاصح وقيل في موضعين والمرأة تصعد بظهرها ووسطها الى ان تم فعل كما فعل وقيل كما فيها  
ان تغسل ما وقع من فرجها على راحتيها كما في الرازي في الشفاء اكثر وهذا اذا كان الماء بارداً ولا ينبغي  
في كافي الصيف لكن لو بارد في كتاب من استحب بالبارد كما في المضطرب بعد غسل اليدين حال كون الماء  
مخياً مخزجاً بماء لينة اي يروح كل الارض حتى يطهر ما داخل فيه من الجحاسة الا الاصابع فانه يغسل في ريقه  
ولهذا في عن النفس والقيام بلا شفة بخير كما في المحيط وغيره ثم يغسل اليدين الى الميديين وشارعهم الى ان  
يستسنة وهو ان يمسح موضع الاستبراء بعد الفراغ من الغسل بخير طهارة وقيل ان يدفع الرأفة الكريمة عن  
راحتي كافي بقوله الفقير فظاهر الكلام والاعلان غسل اليد قبل الاستبراء واجب كما في المنظم ومقتل  
ان يكون سنة قبله او بعده على الخلاف والاعلان يغسل يداي والاكتفاء يشير الى انه لا يسقط التسمية وقيل

كتاب

سنة قبل وقبل بعده والاصح ان يسمى زرين كما في نص وكرو استقبال القبلة بالفتح في البنيات والصحاح  
 كما ذكره استقبال القبرين وكذا استدلاله في الخلاف بالمدى اي موضع البول والمغوط وفي رواية لا يكونان وفيه  
 اشارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلو السعدي وصف اليد باليسرى وقال هذا عند  
 الحنفية ج والى ان لا يدعوى في الخلاف ولا في القرآن خلافا لابي الفضل الكرماني والآن الفضل ان لا يدخل فيه  
 وفي كتابه صحف الا ان اضطرر من جوانب لا يات بها اضطرار كما في المنية واعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاعتناء  
 وقد راعى المعنى في كتابه كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدلال بالخوف من الدبر وهو اخر الشرح كتاب  
**الصلاة** او بعد الطهارة لرعاية العظيمة وهي اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلية في الاصل من الصا  
 وهو العظم الذي عليه الاليتان او ادعاه في الاول من اسماء المعية المتدبرسة المعية بالكية وعمل الثاني من  
 المعية الزاوية المعية كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بخلاف عما في الاصول <sup>الكتاب</sup>  
 في غير الموضع لبعلاقة وقت الفجر وقت صلو الصبح فالفجر محاذ لسل فانه ضوء الصبح ثم يسميه الوقت كما قال  
 المطري وفي كلام السقطي في اليوم الفجر ثم الصباح ثم العدة ثم البكرة ثم الضحى ثم الجوه ثم الظفر ثم الريح  
 ثم الساعة ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الا ان في العشاء الاخرة عند غيب الشفق وانما ابتداء الوقت  
 يكون سببا عند كثير المشايخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان لوجوب كل سورة سببا حقيقيا وظاهريا وكذا لوجوب  
 ادايه وجوب ادايه فلما دل الاجاب لقديم والوقت وتعلق الطلب بالفعل باللفظ الدال عليه  
 والثالث خلق الله واستطاعة العبد ان يقرأ ما يقرأ في الموعود لجموع شرائط التأثير والذوق بين الاولين  
 ان الاول لزوم انواع الفعل في زمان ما بعد وجوب السبب والثاني لزوم زمان خاص هذا يتبع الى تنقيح  
 ما في الاصول مبتدأ من اول الصبح عند بعض المشايخ او انشأه عند غيره كما في المحيط وهذا اوسع والبيان  
 اكثر العلماء لان الاول لا يحيط كما في الزاوية الصبح بياض خلق الله تعالى الوقت المخصوص ابتداء وليس من  
 فائز الشمس ولا من جنس يومها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فالي الاصبح واليد اشهر في شرح التاويلات  
 المعترض المنشأ في الاقوى منه ويسر وهو المسبب بالصبح الصادق لانه يصدق طلوع من المستطيل المحترق  
 عنه وهو المسبب بالصبح الاول لانه اول ما يظهر ويذهب السحابة لوقته واستطالته وان الضوء في اعلاه قد  
 اسفل والصبح الكاذب لانه يعقب ظلمة كما في نهاية الاله لانه في رفقش في التحفة ان الاول لا يفتي بل يفتي  
 لغلبة الضوء الشديدا في الطلوع اي المنتهى لا وقت طلوع شيء من جسم الشمس وفي النظم الى ان يرى  
 الرأى موضع بلفظ اخر خلاف كما في اول من قال بعد الخلاف في عدم التبع وغاية ما لا يدخل تحت المعنى  
 كغاية السواقي وعلمه من ان كل سبب على طريق الاشتغال الا اذا انصل به الاداء او انقضى الوقت فان ستر <sup>الاستدلال</sup>



عليه أو على الكلج والآن السبب ليس الجزء الأول فقط فيكون في آخر الوقت فضاء كما قيل في الجزء الأخير  
فقط في الأول فنقل بسط الغرض كما قيل والسبب هو الجزء المقابل للشيء عند أكثر من عام الكسوف  
الأصول ووقت الظلمة يستلزم من الزوال ما بعد انقضاء اليوم العرفي ويعرف ذلك تخميناً بحديث  
الظل أو بزيادة في بعض البلاد أو ميل الظل عن حفظ نصف النهار في كل ما ان استخرج والحكماء السليبي  
طرف فيدشهرها ما ذكر المصنف للدارية الهندية إلا أنها لا تتجاوز عن خمس حيث لا تملك والعمل ويريد الله  
اليسر ويمنع التعقيد كما سيأتي فأعرضنا إلى ما قاله الفقهاء من أن ينصب على سطح مستو مقياس القاعدة  
لتقبل على قوائم ثم يطلب الظل فإذا تناقص فالشمس لم يبلغ النصف وإذا وقفت فقد بلغت فيعمل على  
على رأس الظل المسح بقدر الزوال وفيه والظل الأصغر وهذا الوقت بالزوال ووقته وإذا أخذ بالزوال  
فقد دخل الظل وإذا زاد الزوال بلغ من العلامة مثلي المقياس أو مثله فقد دخل العصر وإذا أشارت  
إلى مبلغ ظل كل شيء أو وصوله والظل ما يحصل من الهواء المصير بالذات كالشمس أو ما يقع على  
قياس الجمع ينبغي أن يكون أيضاً خاصاً بخلفه تعالى ابتداءً وما عدل إلى المقياس ليتمثل مثل الساعة  
وهي مسبعة أقدام أو ستة ونصف بقدره وبالأول قال العامة وأشار البقال إلى الجمع بأن يعتبر أول ما  
طرف تحت السيل والثاني من طرف الأبرام كما في الزاهد في شبيه أي مثله في ذلك الشيء سوى في  
الزوال أن لم يكن الشمس مسامحة للراية في البقرة بأن سالت إلى الجنوب والشمال فيكون في هذا الوقت  
للاستدراك ظل الشمال والجنوب وأما إذا كانت مسامحة فلا ظل لها كما في مكة والمدية في أطول أيام السنة  
وإنما أطلق لأنه يصدر بيان الظلمة في بلاد ما وراء النهر وخراسان وكرمين والفرج كالشمس ووجهها المشرق  
من الظل وذلك بالشمس وإضافته إلى الزوال لا في ملاسته فإن الملامح الظل الاستدراك في هذا الوقت  
فخفيه بجازان وفي رواية عنه وعند ما مثله سوى في رواية عن الأول ظاهر الرواية وعند ما مثله  
طلع مثله خرج الظلمة ملا دخول العصر إلى أن يصير مثله وعند ما صار أقل من قائمتين خرج الظلمة بلا دخول  
الأصح كما قال أبو الحسن كذا في المحيط إلا أنه في زيادة لا يعمل بها كما في الجليل وفي تقدم مثله شعاعاً إلى  
أنها المصير بها كذا في الخاتمة أن الوقت المذكور في الظلمة أن يدخل في هذا الاختلاف ووقت العصر  
أي من بلغ الظل مثله أو مثله سوى في خلاف الواقع في آخر الظلمة جازية في أول العصر كما في الزاهد  
وذكر في المحيط أن أقل العصر عند ما إذا صار الظل قائم مع زيادة وعن أبي يوسف رجح أنه لم يعمل في زيادة  
وفي النهاية الاحتياط أن العمل في العصر بغير ظل كل شيء مثله سوى في الوقت القريب أو كتمت غيبة  
جمع الشمس كما إذا ظهر الغروب والظلمة وقت أقبال الظلمة من المشرق كما في المحفة ويؤيد الحديث

الصحيح اذا قيل الليل من هنا فقل فصل الصيام وما في الخلاصة ان لا يفطر من على راس من الاكل فيقول  
 اي الشمس ويفطر من الاسكندرية وقد غلبت هذه وفي الكلام ايهما ان ما قيل الغروب من وقت صلات  
 الشمس من وقت العصر خلاف الحسن ويشتركا في النظم ووقت المغرب منه اي من الغروب الى غيبته  
 الشفق بالغروب الى غيبته وهو الشفق عند الحجرة وعند البياض المظلم والاول ذهب الخليل  
 وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون من المشرك والاصحاد وفي الرازي عن البيهقي رجع عن الحجرة فيقول  
 العامة الواقعة قبل البياض في الصحيح من اصحابنا وفيه شعور بان رجح الى قوله اكان في الشفق لان الاول هو الحكم  
 النهائي والثاني ليس عليه اشار بقوله وبه يفتى اي بان الشفق هو الحجرة بحسب المستعمل لا بغيره يستعمل  
 واقتضى بذلك والفتوى هي الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المضمرات وينبغي ان يكون هذا حكم ديار فاف  
 المتعيس عن بعض المشايخ في حق ديار انه ينبغي ان يوجد في الصيف بقوله الفصل لليل وبقاء البياض  
 الثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله ليل وعلم بقاء البياض لا الثلث وفي الصيف والشتاء  
 وغيرهما ان العشاء ساقطة عن بعض البلاد الشمالية كالبلقان ما يطالع الفجر قبل غيبته الشفق وبذلك  
 سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه ووقت العشاء بالكم من اي من غيبته الشفق  
 والتأخير باعتبار الغيبه ولو كانت غير حقيقه ووقت الوتر بعد اي بعد العشاء اي بعد ان يصل  
 الصلوة المصونة في اي جزء من الليل الى وقت الفجر لما اي للعشاء والوتر فآخر وقت العشاء والوتر واحد  
 لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنة ما هو عندنا وانما عند فرقة العشاء الا انه ما هو يشقها  
 وثمة اختلاف فيما اذا صلوا في وقت العشاء فاسك من جهة الموضوع او غير وفيما اذا صلوا في وقت  
 ان صلوا العشاء ثم ظهر انه يصل فعند ما بعد الوتر لا عند كافي الحقائق واما اختارهما فبهما مع ان  
 المختار قوله كما سبقت في اشارة الى ان وقت بعض المسائل الموقفة فان وقت بعض ما بعد الفجر لا اخر  
 الوقت ووقت بعض اخر قبله وهذا اذا دل على الوقت واما اذا دل على خواجه فمطوع وجميع الاوقات  
 كما في الفقه وغيرها واما وقت صلوة الضحى فالضحى اي من الساعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار  
 كما في ايمان الاصباح ويحب ويختار للفجر اى لاجله في وقت ويجوز ان يتعلق بقوله البداية اي بدار صلوة  
 مسرا اي حيا بعد اسفل الصبح اذا ضاء كما قال الطريز وكذا من اسفل الفجر اى صلاها بالاسفار والبار للعد  
 تكلف على ان حازف المصلاة من حصة الفاعل لا يوجد قياسا واعلم ان ما ذكره الظاهر رواية وقال الطحاوي  
 بدلا بالغيبه من حصة الاسفار بحيث يمكن ان يكون في ركعتين في كل عشرين اية سوى الفاتحة كما  
 في المحط لا فضل بل في وسط الوقت وفي الاصلين اية اربعين وفي الثانية نصف ذلك كما في <sup>النظم</sup>

والتي تليها الحروف واستيفاء الوقوف من غير إشباع ثم الامتداد للصلاة مع الوضوء والغسل والجلوس  
والمشاورة بين القراء في الصلوات من ماضى السنين فيما كان في الزمان والاحادة كما في الاصول ان يفعل ثانيا  
في وقت الامتداد في الاول وج لاحدا الى قوله ان ظهر فساد وضوءه او صلته بعد الانعاج من الصلوة وفي  
الظهور قال بعض المشايخ حد الاستدلال بغير بحيث لو وقع حدث لم يكن البناء لان الحديث امرهم  
والصحيح المتيقن كما في الكرياني وسياتي في الجمع ان الغلب ليس بزيادة للجماع افضل ويحب تأخير هذا الصنف  
اي اداها في اخر الوقت كما في النظم والخفة وذكر في تحفة المسترشد ان الاختيار فاجرها الى ان يسكن للحر  
والمراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في قص ويدل ما في الحديث ابرد لها الظاهر فالمراد بالحر  
من فيهم وفي الكلام اشعارا باستحباب تعجيل هذا الصنف والخياف كما امر اشارة اليه التيمم وقد مر في تيمم  
الاستصحاب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا اذا لم ينضم التأخير فضيلة وما ظهر الشارح في ما  
يحب تأخير العمرة جميع الاوقات ما لم يتغير ضوء الشمس كما قال الحاكم الشهيد والارسل في تحفة اوقافها  
كما روى عن الامة الثلاثة ويكلموا في تقويمه انما بحيث يكن احاطة النظر اليه او يقوم للغريب اقل من ربح ما يريد  
للتأخر الى ما في طس كما في المحيط اورد الجالس في ارض مستوية يمارع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في  
المؤخر وغيره ما يستحب اذها اذا كانت الشمس من ضام لمقتضى هذا الصنف والغير والاضواء يكون التأخير كراهة التحريم كما في  
المنية احكام الامام فيسيان ويحب تأخير العشاء في جميع الاوقات الى ثلث الليل الشرعي كما هو الظاهر لثبات  
كراهة الصلاة ويحتمل القدوري الى ما قبل الثلث وحمل المتن عليه يمكن لكنه مذكور في المحيط ويحتمل  
القدوري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكره بلا اثم ويجعله مكره مع الائم والميل الى الفقيه حيث  
قال انه مكره وكراهة التحريم وفي الخفة ان هذا الكلام في الشارح وما في الصنف فالتعجيل افضل ويحب  
تأخير الوقت الى وقت يسما من احوال الليل الشرعي لمن يثق بالابتداء اي لمن اعتدل على استيقاضه وما اذا لم  
يقف فالتعجيل افضل كما في قص وفي الكلام اشعارا باستحباب التأخير من الانام اصلا ويحب تعجيل ظهر  
الشارح اي اداها في اول الوقت كما في النظم والخفة والشارح زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قص هذا  
الكلام غير مستدل بما قبل قوله تأخير الظاهر ان مفهوم المخالفة ليس بغيره ولو سلم لم يجوز ان يستوى فيه  
التعجيل والتأخير ويحب تعجيل المغرب في كل الاوقات وفيه اختلاف بين اهلنا فيكون التأخير من اول الوقت وعليه  
العلماء كما في المؤخر كراهة التحريم في التأخير على القراءة خلاف واعلم ان كلامه كغيره قال على ان المدة لا تطل  
في هذه الاحكام لكن في المنيعة عن التواني سمعت مشايخنا يقولون الافضل المدة ان فصل الفجر يغسل في ارب

لا السرة في سائر الصلوات ينتظر حتى يفرغ الرجال من الجماعة وعن سبب الآية المكي الا فضل في الصلوات  
 كلها ان تنتظر حتى يغوا عنها أو تسحب يوم عظيم أو غيب يهلل فاعل بسحب لتزول الكسدة أو ان صاحب المحذور  
 أو ان يهلل العصر والعشاء أي فحيلة ما بان يصلها في اول الوقت لكن في المحيط اريد ان يؤدى قبل الوقت  
 المكرر من تغير الشمس ويعيد الثلث او النصف وتسحب يوم عظيم ان يؤخر غيرها من الغفر والظفر والمغفر  
 لحافة الاداء قبل الوقت ولذا روى عنه تأخير الكل ويحسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين  
 المغرب والعشاء كما في الزاهد في فعلها هذا يحسن الجمع بين العشاء والمغرب لعدم الاحتراز عن الكراهة ولا يجوز  
 صلاة أي التلبس بشيء من كثير من الصلوات كالزواجر والواجبات العائنة والمنذورات في هذه الاوقات  
 الثلاثة فيجوز فيها التوافق الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكاظمي والخفة والاحتياط  
 والحائز وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقض انما لا يجوز لما سياتي انه يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في  
 موضع من الخلاصة انما يجوز واليه يشير في نواقض الموضوع من فحس وفي النظم انما تكون كراهة التحريم واختلا  
 العبادات يجوز ان يكون لاختلاف احوال كل واحد وان كانت لغة المستقبل الا انما قد يكون الحال كما غنى فيه  
 صريحه في المصل والمجوز لاطلاق الحرام ولا يجوز سجدة التلاوة أي التلبس بشيء من كثير من سجدة التلاوة في  
 هذه الاوقات لاجابة منها في غيرها واما الواجبة فيها فالحاجة فيها الا ان في غيرها افضل كما في المحيط لكن في  
 الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انما لا يجوز وفيه اشارة الى جواز سجدة غير التلاوة في القنية لا يكون سجدة  
 الشكر بعد صلوة لا يكون فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن وصلوة  
 الحائز أي لا يجوز التلبس بشيء من كثير من الجنازات وهو ما حذر في غيرها واما ما حضرت فيها فذكره كما في  
 الكرماني والخفة ولم يوجد فيها انها غير كراهة كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الاوقات الا انها خرجت  
 بعد صلوة المغرب او الجمعة قد تمت على استئذانها وقيل الخوف وقد ثبت على خطبة العيد والقياس يقتضي  
 التقديم على الصلوة كما في القنية وغيرها عند طلوعها أي ظهورها من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع  
 اذان من ربح اول ان ينظر الى قرنها اول ان يخرج ابيض على اختلاف كما في المحيط وعند قيامها أي لا يجوز ليس شيء  
 تلك الثلثة عند انقضاء انما والعري كما ذهب اليه ما رواه النهر ويجوز ان يكون المعنى انقضاء النهار  
 الشرعي وهو الخطوة الكبرى أي الزوال كما ذهب اليه ما رواه في العمان وعند غروبها أي من وقت تغيرها  
 الى ان تغيب جرمها الا عصر يومه أي يوم المصلا فانما جازية بلا كراهة كما قال اصحابنا كما في الإيضاح وذكر في  
 الخفة ان الاداء مكرره وفيه اشعار بان الوقت لخرج في خلال الوقتية لم يفسد وهو الاصح وهو اداء لا قضاء  
 وهو الاصح كما في قضاء الاثم ويستثنى من ذلك خروج وقت الغفر فانه يفسد كما مر ويكره في اذا خرج الامام

من هذه الخطبة الى الفروع من الصلوة النفل الى الشروع في صلوة النفل وسياتي في محله حكم ما اذا شرع قبل الخطبة  
شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقص والخلاصة لكن سياتي ان خطبة الكسوف  
ليست مشروعة عندنا ولعلنا نسير الى رواية عننا والاولى ان يقول ويكره عند الخطبة النفل ليشتمل خطبة الكسوف  
والخطبة الثالثة في المريم بان الاستماع واجب فيها كما في الزهراء والكلام يشير الى ان مجزئ الخرج واجب للكرامة  
وهذا عندنا كما سياتي والى ان الكرامة لا يزول لعدم سماع الخطبة وفي المية اذا لم يسمع يجوز ان يصلي السنة في  
الخطبة في دار القريتين من المسجد ثم يحضر والى ان لا يكون عند الاذان والاقامة من يوم الجمعة لكن في النظم انه يكره  
فقط فلا يكره الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوت وهذا الاشارة في ما في الجمعة ان يكون الصلوة كما ظن ان  
الملا والنفل بهذه القرينة ويكره النفل فقط بعد الصبح الى الطلوع السنة اي سنة الصبح يكره شي  
من الفوائت واخوانه كما المذكور في الحيط انها غير جائزة وفي الحقة ان ما واجب بالاجاب العبد من  
الندوة وقضاء تطوع افسد ونحو ذلك مكره وفيه ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يكره الصبح مكره  
الرواية وفي القبة عن البخيفة ان يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل المبطل ما حكم ما اذا شرع  
فيه قبل سيأتي ويكره النفل فقط بعد اداء العصر الى اداء المغرب اي بعد الاداء الى التفرغ وبعد المغرب  
الى الاداء فلا يشمل وقت التفرغ كما ظن لان السابق قوته فيكون النفل في الوقتين دون الفوائت وما وجب  
بالاجاب الله تعالى كجدة السهو وغيرها وما الواجب بالاجاب العبد كالمندوة فلا يجزئ كما في الحيط لكن في الحقة  
ان ما وجب بالاجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه باخر المغرب  
عن وقتها وفي الكلام اشعار بان لو ادعى العبد وقت الظهر كما في الحج كره النفل بعد كما في حج القبة ويحیی  
ان النفل مكره بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عرفه ومن مواهل فرض اي يستحق ادائها كما يجب اذا  
بلغ او الجنون او المغمى عليه اذا افاق والمسافر اذا اقام او بالعكس والكافر اذا اسلم والمجانين والنفساء اذا اظهر  
في اخر وقتها اي زمان يسع التيمم فقط كما قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه  
يشترط فيه زمان الفصل اي بخلاف الكافر الحب على الصحيح واخره عاقل ذوقا بعد كالتقديف ان شرط  
للرجوب زمان يسع الواجب كما في الحيط والظهورية والظرف متعلق باهل يقضيه اي ذلك الفرض فقط لا  
الفرض المتقدم واخره عاقل لا الشافعي فان عنده اذ وجب العصر وجب الظهر ايكم كالعشاين لا يقضيه  
بالاجماع من حاض او غيب ومن مثالا في اخر وقتها كما حاضت في اول وقتها لان الاعتبار في السبيل اخر  
الوقت ولما كانت من عطف جملة عاجل لم يرد ان السرق يقتضيه فقط **فصل** الاذان كالكلام اسم من الناد  
ويطلق على هذه الكلمات الخمس المشهورة واسقط عند ابي يوسف وفي رواية عن محمد ورواية الحسن



من اوله فيكون حث ثلث عشرة كلمة كافي الزاهد في الايراد عليها ولا يتقص عنها كافي الكشف والترتيب بين  
الكلمات مسنون فلو قدم بعض كالأعادة افضل كافي التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ لشهرتها بين السلاطين  
وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال بن الصديق خزين النعم  
كما هو المشهور سنة موكدة فائتية بالسنة والاجماع ولذا بقا في الامام محله تركوه وسببه صلى الله عليه وسلم  
حين اسرى به الى المسجد الأقصى وجمع له النبيون عليهم الصلوة والسلام صلى بهم بتا دين ملك واقامته  
والانتهان السبب ويجمع من الصحابة في ليلة واحدة واحترقوا السنة عما قال بعض المتأخرين من حث  
وعارضى عن محمد بن فرض الكفاية ولا يخفى الصلوة بدونه عند من قالوا بالوجوب كما قاله الجلالى والاول  
هو الصحيح وعليه العامة كافي المحيط للفرع اي في ايض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يس الصلوة  
المحاضرة والصلوة وللنساء وحدهن فان اذن اسان كافي المحيط فقط للتأكيد في وقتها اي وقت اداء الفجر  
فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الاذان وقت الفجر بعد طلوعه والمظهر في الشارح بعد  
زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد والعصر ما لم يخف تغير الشمس والمغرب بعد غيبة الشمس وللغشاء  
بعد غاب البياض قبل ما ذكرنا في البرجينة كافي الزاهد ولعل المراد بيان الاحتجاب والافوق الجواز  
جميع الوقت ويعاد الاذان في الوقت لو اذن قبله اي قبل الوقت وانما ذكر مع الاحتجاب قبل الفيل في  
غیر ظاهر الرواية وما روى عن ابي يوسف انه يجوز بعد نصف الليل كافي التحفة وذكر في المقتلادة تعاد بعد  
الاجنفة حثا في الاما وبالأول يفتي وفي الكلام اشعار بوجوب علمها بوقات الصلوة ولعل يكون علما بها ان  
يحتج بواجب المؤمنين كافي المحيط يترسل به مستانفة والباء للظنية كما دل عليه كلام اساس وغيره والمعنى  
يهل في الاذان ويفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كافي شرح الطحاوي وينبغي ان يفصل قليلا  
فالأعادة كافي القنية وذكر في التحفة ان التوالى بين كلمتي سنة فان تركه فالسنة ان تعاد وفي الاطلاق اشعار  
بانه يضم الراء في الله اكبر على الخبرية ويسكن جماعة منهم المردم يفتنون للسكانين او يفتنون فتحة الله اليه  
والاول الصواب كافي تحفة اللبيب واختار ايضا رعا المنقل كافي المضمرات مستقبل في غير المحيعة بين فلو  
ترك الاستقبال كونه لحا لفة السنة كافي الهذلية لكن في المحيط الاستقبال استحباب وهذا بلا ريب في وقت  
الساكنين واذا كانت وجهه واصبعاه اي انا له بعلاقة للبرية في ذنبيه خبر المتكلم والمجمل من الاحوال المتقار  
وفي بعض النسخ بلا وروى قد جرد الاندلسي وقال ابن مالك ان الافراد الصغرى من عا افراد الاول والعبرية  
مواضع للكشاف فالخطي خط اصطوا بعضكم لبعض عدو واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن فلو تركه  
حسن لان ليس من السنن الاصلية كافي النهاية وان جعل يديه في ذنبيه فحسن وكذا احسن يديه على راسه

الاكتماء

كما في الحق وفي الاكتفاء اشعاراً بالكون فاعداً وهذا اذا اذن لنفسه والا فذكره كما في السراجية وذكر في المحيط  
 ان القيام مستحب ولا كفاً ولو لم يقدركم في المحيط المذكور في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا بأس  
 ولا ما شاع كما روى عن محمد كافي الظهير ولا يلحق من الخطين او الالهيان او الحسن اي لا يغير الكلمة عن وضعها  
 بزيادة حرف او حركة او مد او غيرهما في الاوائل والآخر فانه مذكور وعن الحالين ان هذا غير الجعلين كما في الروايات  
 ولا يرجع الى كونه التجميع وهو ان يخفض صوته بالشهادتين بالاولى والثانية يرفع ثم يرفع صوته بها  
 كذلك ويجوز في الاذان وجهان لصدده ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان في الحالين والاولى  
 لنفسه يجوز كما في المحيط وقت الجعلتين تنبيه الجعلة وهو ان يقول حتى على الصلوة ذكر البهتة وغيره وفي  
 المقدّم جعل الى قال حرم على المصالح فالظاهر انها تكون مشتركة وفي جعل الشك في اعتبار معينين مختلفين  
 يتم والمعتبر لا يلزم على الصلوة والمثاق الى ما قبل الجاه يمتد في الاول ويسقط في الثاني وقال الشافعي وممن  
 ويسقط في كل الاصل كافي المنيّة وان لم يتم الاعلام بالمحويل يمتد ويسقط مع ثبات قد يمتد لا يتسارع اليه فيستدرك  
 الموقوف في صوته الذي تتركه في المصالح بان يخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول الاولين ومن الذي  
 ويقول الثانيين فيكون وفيه ايرادان بوجوب الجهر والاذان لاعلام الناس فلا اذن لنفسه خاف ان لا يصلح الاذنان  
 كما في الكشف الماروباني يروى في موضع على وهو سنة كما في القية وبيان لا يروى في السجدة فانه مذكور في الظاهر  
 كونه في الجلال في السجدة وما في حكاية في البعيدة والاقامة في الاصل مصدره بها هذه الكلمات التي  
 يقيم الصلوة فيها او الجماعة او الاصطفاً بها مثله اي مثل الاذان فيها ذكرنا من الاحكام العشرة فلا يروى ان  
 المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لم ينزل كما في المحيط ويجعل اصبعه في اذنيه عند الاذان  
 لانه اذا كان في السجدة لا يجوز ان يرفع الصوت كما في الترتيل ولا يجوز الا ان يسمع من يسمع منها  
 كما في التلخيص ويتم في مكان بلا في الاذان الموقوف اما فيه خلاف فقيل ان يسمعها اذا صاب وقيل بل خاف  
 الشئ عند قوله قد قامت الصلوة خافضاً صوته ويتم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المنية كونه في  
 لكن يحدّثه اجمع بين كلامنا من الحد وهو الرعدة فتورسل جازاً الا ان خالف السنة كما في شرح الطحاوي كونه  
 الهلالي ان الحد مستحب ويؤدّ بهما على كلمات الاذان بعد الجعلة قد قامت الصلوة اي في قيام الصلوة  
 على ما روى عن ابي يوسف كما في المحيط وذكر في الاذان ان معناه اذنت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة  
 والظن ان الزيادة سنة وفي الجلال لو تركت لا يحدّث الاقامة كلها ولا يحكم بفتح الياء فيها اي في اشكال الاذان والاقامة  
 فلا يجب جهرها السلام والعطسة لا في نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط ويكره بالكلية ان يستقبل  
 ويكره التخصّص فيها كما في الروايات وفي وجدة الفعل ايادى الى ان ينبغي ان يكون الموقوف والمقيم واحداً كما في الظاهر